

مطالبة وزارة الحج
بتسليم المخيمات قبل ذي
الحجة بشهرين.

١٠٠ ألف خريج تقني لا
أثر لهم في سوق العمل.

غياب ثقافة العمل
التطوعي مسؤولية من..
التربية أم الإعلام؟!



وزير الخدمة المدنية تحت قبة الشورى؛
مبدأ الجدارة أصيل في أي تنمية إدارية.. ونسعى مع
وزارة العمل لبوابة موحدة للتوظيف.



تؤجّلي

تصل نسبة الشفاء من سرطان الثدي إلى ٩٥٪ إذا اكتشف مبكراً



الجمعية السعودية الخيرية
لمكافحة السرطان

أنتم أملي
بعد الله

يقدم مركز عبداللطيف للكشف المبكر بالرياض
التابع للجمعية الخدمات التالية:

- الفحص بأشعة الماموجرام.
- الفحص بالموجات فوق الصوتية.
- الكشف السريري.
- التثقيف الصحي وشرح طريقة الفحص الذاتي.

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريالاً للجمعية أرسل (١) إلى الرقم 5070 وللكشف المبكر أرسل (٢)

العمل التطوعي ٠٠ تكافل اجتماعي ٠٠ وتعزيز للانتماء الوطني

العمل التطوعي سلوك حضاري، عرفته الأمم منذ قديم الزمان، وحث عليه ديننا الإسلامي الحنيف. ويُعرف بأنه ما يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد من أعمال لخدمة المجتمع.

والعمل التطوعي صورة من صور التكافل الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع، يقوم على جهود إنسانية، تبذل من فرد أو مجموعة من أفراد المجتمع، وبدافع ذاتي سواء كان هذا الدافع شعورياً أو لا شعورياً، ولا يهدف من ورائه تحقيق مقابل مادي أو ربح خاص بل اكتساب شعور الانتماء إلى المجتمع وتحمل بعض المسؤوليات التي تسهم في تلبية احتياجات اجتماعية ملحة أو خدمة قضية من القضايا التي يعاني منها المجتمع.

ويتجلى العمل التطوعي في البلدان المتقدمة أكثر منه في البلدان العربية والإسلامية، حيث تنشط العديد من المؤسسات المدنية وتشجع الشباب والفتيات على العمل التطوعي لأنه يقوم على عمل مؤسسي له قواعده ونظمه، إلى جانب التربية والتنشئة على مثل هذا العمل، وفي بعض الدول مثل سويسرا يعتبر التطوع إلزامياً للذين لا تنطبق عليهم شروط الخدمة العسكرية ممن هم في سن ٢٠-٦٠ سنة.

والتطوع أصيل في المجتمع السعودي من منطلقات دينية وإنسانية واجتماعية وثقافية، وتحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي يحث عليه ديننا الحنيف. بيد أن مثل هذا العمل ما زال فردي الأداء، عفوي التوجه، يظهر جلياً في اجتهادات فردية في بعض الأزمات، حيث يتطوع الشباب دون سابق تنسيق أو تخطيط لإنقاذ غريق في السيول أو في حريق، أو مصاب في حاث مروري، إلى جانب التطوع في الأعمال الخيرية.

ويمثل العمل التطوعي رافداً أساسياً للتنمية الشاملة، يعكس مدى وعي المواطن لدوره في التنمية بمفهومها الشامل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، ودليلاً ساطعاً على حيوية المجتمع وترجمة لمشاعر الولاء والانتماء للوطن إلى واقع ملموس واستثمار وقت الشباب في أعمال نبيلة، إضافة إلى تعزيز الروابط الاجتماعية.

لذا فمن الأهمية العمل على مختلف المستويات لتعزيز ثقافة العمل التطوعي في نفوس الشباب والفتيات وتشجيعهم على الانخراط فيه، من خلال قيام وسائط التنشئة الاجتماعية المختلفة مثل الأسرة والمدرسة والإعلام بدور منسق ومتكامل الجوانب في غرس قيم التضحية والإيثار وروح العمل الجماعي في نفوس الناشئة منذ مراحل الطفولة المبكرة، وأن تضم البرامج الدراسية للمؤسسات التعليمية المختلفة بعض المقررات الدراسية التي تركز على مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته ودوره التنموي.

(الشورى) استطلعت في هذا العدد آراء عدد من العاملين في الجمعيات الخيرية والمهتمين بالعمل التطوعي للتعرف على أسباب تدني العمل التطوعي، وما هي معوقاته وأبرز المشكلات والتحديات التي يواجهها وتحول دون انتشاره بشكل منظم، وسبل ترسيخ ثقافة التطوع لدى الشباب، وتشجيعهم على الانخراط في هذا المجال.

أسرة التحرير

٢٠

تحت القبة

وزير الخدمة المدنية تحت قبة الشورى: استراتيجية الخدمة المدنية هدفها بناء قدرتها الإدارية والتنظيمية

أوضح معالي وزير الخدمة المدنية الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله البراك، أن تأصيل مبدأ الجدارة في تعيين الموظفين والموظفات في القطاعات الحكومية، يمتلك الخط «الأول» لأي تنمية إدارية



المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

نائب المشرف العام
عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام



٤٦

قرار وأصداء

لائحة تنظيم المدارس الأهلية ٠٠ تعزيز للتعليم الأهلي وتشجيع الاستثمار فيه

وافق مجلس الشورى خلال جلسته الثامنة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٧ رجب ١٤٢٤ هـ على مشروع لائحة تنظيم المدارس الأهلية.

إن مجلة (الشورى) والشركة الناشرة
حريصتان على دقة المعلومات الواردة
في هذه المجلة وتبذلان الجهود من أجل
التحقق من صحتها إلا أنهما لا يتحملان
مسؤولية أي من النتائج أو التصرفات
المسندة إلى هذه المعلومات.
جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر
الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها
وغير ملزمة لـ (الشورى)
أو الشركة الناشرة.

٥٠

تحقيق

غياب ثقافة العمل التطوعي مسؤولية من .. التربية أم الإعلام؟

يعد العمل التطوعي في الإسلام ركيزة أساسية في بناء علاقة الفرد المسلم بأخيه المسلم أو علاقة المسلم ببيئته وتأتي هذه الركيزة لتسبق المفهوم الحالي للعمل التطوعي الذي أخذ به الغرب في عصرنا الحالي في حين غاب عن ثقافة أغلب المجتمعات الإسلامية.



إن مجلة الشورى تهدف إلى إلقاء الضوء
على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة
الوطن والمواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com



مجلس الشورى

رئيس التحرير

د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير

على بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير

منصور بن محمد العساف

محمد بن عبد الله الشيباني

فيصل بن محمد الشدي

عادل بن زامل الحربي

إبراهيم جلال فضلون

التصوير

سالم الحمدان

عبد الهادي القحطاني

خالد الزهراني

الإخراج الفني

موسى أحمد ابوزيد

ردمدم

ISS: ٩٨٤٦ - ١٣١٩

موقع المجلس على شبكة الإنترنت

www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير

على العنوان التالي:

مجلس الشورى- الرياض

الرمز البريدي ١١٢١٢

المملكة العربية السعودية

الناشر

دار
رواف

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٧٨١١١١

فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧

info@darroaf.com

٦٨

تجربتي في الشورى

معالي الدكتور راشد الراجح :

في مجلس الشورى نسير نحو
ما يحتاجه الوطن والمواطن.

من مدينة تربة إلى الطائف ومنها إلى مكة المكرمة، مَارس مِهنة التعليم والتدريس، بل ودرّسَ قبل أن يكون مُعلِّماً، وكأنَّ الأستاذية تُناديه إلي حيث تكون هي، ولما لا وقد تربي علي يد كبار الأساتذة من العلماء، مما كان له الأثر البالغ في ترجمة حياة الدكتور راشد الراجح خلال مسيرته في الحياة حتى ارتقي إلى تلك المكانة، فكان أول مدير لجامعة أم القُرى ثم عضواً في مجلس الشورى في دوراته الثلاث الأولى، ثم نائباً لرئيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.



٧٤

دراسة

السلطة الرقابية لمجلس الشورى
(٢-٢)

وفيما يتعلق بالرقابة المالية وباعتبار أن ميزانية الدولة لا تحال إلى مجلس الشورى لدراستها وممارسة سلطته الرقابية على إيرادات الدولة ونفقاتها، فإن الوسيلة الوحيدة التي يقوم المجلس من خلالها بممارسة الرقابة المالية تتمثل في دراسته لتقارير ديوان المراقبة العامة.

تحت القبة

- مشروع نظام التعتل عن العمل بين حافظ ومكافأة نهاية الخدمة. ٢٦
- الشورى يطالب وزارة الحج بإنهاء تسليم مواقع المخيمات لمؤسسات الحج قبل بداية ذي الحجة بشهرين ٢٨
- مجلس الشورى يقرر المضي في دراسة مقترح مشروع نظام مراكز الأحياء. ٣٢

٦٦	شورى الشباب	٥٦	مجتمع الشورى
٧٧	المرصد	٦٠	التتقيف الصحي
٨٠	من الذاكرة	٦٤	استشارات قانونية

في هذا العدد



رئيس مجلس الشورى ينوه بجهود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالمجلس معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف، يرافقه معالي نائب رئيس الهيئة لحماية النزاهة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء بالجهود التي تبذلها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لحماية المال العام تحقيقاً لتوجيهات وتطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل

على الدور الذي يقوم به مجلس الشورى في المجالين الرقابي والتشريعي، وفي تطوير أداء الأجهزة الحكومية بما يخدم المصلحة العامة للوطن والمواطن.

سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - في محاربة الفساد وتعزيز النزاهة في جميع أجهزة الدولة. من جهته أثنى معالي الأستاذ محمد الشريف



ويهنئ رئيس وكالة الأبناء السعودية بالثقة الملكية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي رئيس وكالة الأبناء السعودية الأستاذ عبد الله بن فهد الحسين. وقد هنأ معالي رئيس مجلس الشورى الأستاذ عبدالله الحسين بالثقة الملكية بتعيينه في منصبه متمنياً له التوفيق في عمله. من جانبه عبر الحسين عن اعتزازه بالثقة الملكية، وتمنى أن يكون عند حسن ظن القيادة، كما عبر عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى على تهنئته وأكد الحسين

الإعلامي في إبراز جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في التنمية الشاملة، والدور الريادي للمملكة العربية السعودية على جميع الصعد الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

حرص وكالة الأبناء السعودية على التعاون مع مجلس الشورى ممثلاً في لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بما يعين المجلس في الوصول إلى القرارات التي تسهم في تطوير العمل في الوكالة والارتقاء بأدائها



.. د. آل الشيخ يستقبل سفير جمهورية لبنان

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالمجلس، سفير جمهورية لبنان لدى المملكة عبدالستار عيسى.

وتمنى معالي الرئيس له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين لاسيما على الصعيد البرلماني.

وتم خلال الاستقبال استعراض العلاقات التاريخية والأخوية التي تربط البلدين الشقيقين وما تشهده من تطور في جميع المجالات خاصة في المجال البرلماني.

والبرلمان اللبناني بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين. حضر الاستقبال مدير عام العلاقات العامة والإعلام في المجلس عبد الرحمن بن عثمان الصغير.

كما جرى خلال اللقاء بحث سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب في جمهورية لبنان، وأهمية تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية اللبنانية في مجلس الشورى

ويبحث سبل تطور العلاقات البرلمانية مع سفير الجزائر

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير جمهورية الجزائر لدى المملكة عبدالوهاب دربال.

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بالسفير الجزائري متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين لاسيما على الصعيد البرلماني.

وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات التاريخية والأخوية التي تربط البلدين الشقيقين وما تشهده من



الشقيقين. حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الجزائرية في المجلس الدكتور ناصر بن زيد الداود، ومدير عام العلاقات العامة والإعلام في المجلس الدكتور عبدالرحمن بن عثمان الصغير.

تطور في جميع المجالات خاصة في المجال البرلماني. كما تم خلال اللقاء بحث سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي الأمة والشعبي الوطني في الجزائر، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين

رئيس المجلس يستعرض العلاقات الثنائية مع رئيس مجلس النواب في جمهورية البوسنة والهرسك تقدير بوسني لجهود خادم الحرمين الشريفين في الحوار العالمي.

لنقل رسالة بأن البوسنة والهرسك تستطيع أن تكون بوابة عبور لدول الاتحاد الأوروبي ودول البلقان الغربية، وأن بلدنا يملك الكثير من الفرص الاستثمارية الواعدة للمستثمرين من رجال الأعمال السعوديين.

وعبر معاليه عن تطلع بلاده إلى تطوير التعاون الاقتصادي مع المملكة بكل الطرق الممكنة، مؤكداً أن البوسنة والهرسك تعتبر مثلاً عالمياً في التعايش بين مختلف القوميات والأديان والثقافات حيث يعيش فيها الجميع بسلام ووثاق.

وعن التعاون البرلماني بين المملكة والبوسنة والهرسك قال الدكتور ليوبتش إننا في البداية نشكر إتاحة الفرصة لنا في هذا اللقاء الذي يعتبر الأول منذ سنوات بين ممثلي مجلس الشورى والبرلمان البوسني، ونحن نتطلع لزيارة رئيس مجلس الشورى لسراييفو لتعزيز التعاون البرلماني ودفع العلاقات الثنائية، كما أننا وجهنا دعوة لرئيس وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية - البوسنية لزيارة البوسنة والهرسك؛ وأعتقد أننا كممثلين لشعبنا يجب أن نتعاون لتطوير العلاقات في كل المجالات، وهناك اتفاقيات يتم العمل عليها حالياً لتفعيل التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين لما فيه مصلحة البلدين والشعبين.

وفي نهاية الاستقبال سجل الضيف كلمة في سجل الزيارات ثم صحب معالي رئيس المجلس ضيفه والوفد المرافق في جولة في أروقة المجلس.

حضر الاستقبال معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد وعضو المجلس رئيس لجنة الصداقة السعودية البوسنية الدكتور عبد الله الحربي. فيما حضره من الجانب البوسني أعضاء الوفد الرسمي المرافق وهم النائب الأول لرئيس مجلس النواب الدكتور دينيس بيتشير فييتش والنائب الأول لرئيس مجلس الشعب السيد أوغين تاديتش وعضو مجلس النواب السيد خالد قيبباتش.

عبر معالي رئيس مجلس النواب في جمهورية البوسنة والهرسك الدكتور بوجو ليوبتش عن تقديره لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات.

وقال الدكتور ليوبتش «إننا نقدر عالياً مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي بجهوده المشهودة انتقل الحوار العالمي من المبادرة إلى مرحلة العمل المؤسسي عبر مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا».

جاء ذلك خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لمعالي الدكتور ليوبتش والوفد المرافق في مكتبه بمقر المجلس في الرياض.

وقد رحب معالي رئيس المجلس بالضيف والوفد المرافق في بلدهم الثاني المملكة العربية السعودية، وقدم لهم نبذة عن التجربة الشورية في المملكة.

كما استعرض الجانبان العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والبوسنة والهرسك وسبل دعمها وتعزيزها في كافة المجالات، وفي مجال العمل البرلماني على وجه الخصوص.

وقدم رئيس مجلس النواب في البوسنة والهرسك دعوة لمعالي رئيس مجلس الشورى لزيارة البوسنة والهرسك، معرباً عن شكره للمملكة حكومة وشعباً على الدعم الذي تلقاه بلاده من المملكة وخصوصاً في المشروعات التنموية والصحية. وفي تصريح عقب اللقاء عبر الضيف البوسني عن سروره بلقاء المسؤولين في المملكة، قائلاً: «يسرني بصفتي رئيس مجلس النواب أن أعبر عن شكرنا للصداقة والأخوة التي تبذلها المملكة حكومة وشعباً تجاه البوسنة والهرسك سواء خلال الحرب أو في فترة البناء والأعمار بعد الحرب».

وأضاف إن الاجتماع مع رئيس مجلس الشورى ومع المسؤولين في المملكة هو



معالي النائب يبحث العلاقات البرلمانية مع نائب رئيس مجلس النواب في جمهورية أندونيسيا



استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه في الرياض، معالي نائب رئيس مجلس النواب في جمهورية أندونيسيا هجر باندو ياسين طهاري والوفد المرافق له. وقد رحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى بوفد البرلمان الأندونيسي، مؤكداً عمق العلاقات الثنائية بين المملكة وجمهورية أندونيسيا.

وقال معاليه: «إن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - تولي أهمية قصوى لجميع المسلمين في جميع دول العالم، ولهذا فإن علاقة المملكة بجمهورية أندونيسيا قوية ومتينة، ذلك لأن أندونيسيا تضم أكبر عدد من المسلمين، كما أن هناك الكثير من المصالح المشتركة التي تجمع بين البلدين الشقيقين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها».

وأكد معاليه أهمية تبادل الزيارات لاسيما بين مجلس الشورى ومجلس النواب الإندونيسي وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يساهم في فتح آفاق أوسع لعلاقات التعاون بين البلدين الشقيقين، مؤكداً حرص المجلس على تعزيز وتوطيد علاقاته البرلمانية مع المجالس والبرلمانات في الدول الشقيقة

بمقر المجلس في الرياض مع معالي نائب رئيس البرلمان الأندونيسي والوفد المرافق له. وجرى خلال الاجتماع الذي رأسه عضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الإندونيسية الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان مناقشة العديد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأندونيسيا وأوجه التعاون المشترك بينهما على مختلف الأصعدة لاسيما التعاون على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي.

والصديقة. وأعرب نائب رئيس البرلمان الأندونيسي من جانبه، عن سعادته بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى وما وجده الوفد من حسن استقبال وكرم الضيافة.

كما أكد معاليه متانة العلاقات الثنائية التي تربط بين جمهورية أندونيسيا والمملكة في شتى المجالات، منوهاً بالمكانة الرائدة للمملكة في العالم الإسلامي وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

من جانب آخر، عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الإندونيسية في مجلس الشورى اجتماعاً

د. محمد آل عمرو يلتقي سفير كوريا الجنوبية والقائم بأعمال السفارة اليابانية



استقبل معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير كوريا الجنوبية لدى المملكة كيم جونج يونج، وتركز الحديث على السبل الكفيلة بتطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الكوري، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بين البلدين.

كما استقبل معاليه في مكتبه بمقر المجلس القائم بأعمال السفارة اليابانية بالنيابة الوزير المفوض ياسوناري مورينو، وجرى خلال الاستقبال بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وخاصة في مجالات العمل البرلماني. حضر الاستقبال مدير عام شعبة العلاقات البرلمانية بمجلس الشورى خالد بن محمد المنصور.



لجنة حقوق الإنسان تطلع مسؤولة بريطانية على جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان

عقدت لجنة حقوق الإنسان والعرائض برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري في مقر المجلس بالرياض، اجتماعاً مع مديرة إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية البريطانية لويس دي سوزا.

وفي مستهل اللقاء رحب الدكتور الظفيري بمديرة إدارة حقوق الإنسان البريطانية والوفد المرافق لها، مؤكداً متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات ومن بينها العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني.

واطلع الدكتور الظفيري المسؤولة البريطانية على مهام مجلس الشورى واختصاصاته وآلية عمله، وقدم لهم نبذة عن لجنة حقوق الإنسان والعرائض

الدين الإسلامي الحنيف الذي حفظ له حقوقه. واستعرض الاجتماع جهود خادَم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - لتعزيز التفاهم والتسامح ونشر ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع، والذي تمثل في إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بهدف توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على الوحدة الوطنية المبنية على العقيدة الإسلامية.

بالمجلس واختصاصها بدراسة الموضوعات التي تتعلق بحقوق الإنسان في المملكة، والأنظمة الدولية ذات العلاقة.

وبين رئيس اللجنة أن لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى تدرس حالياً عدداً من الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

وأكد أعضاء اللجنة لمديرة إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية البريطانية اهتمام المملكة العربية السعودية الكبير بحقوق الإنسان انطلاقاً من تعاليم



بمدير عام الإدارة العامة للمرور

لجنة الشؤون الأمنية تبحث تعديل مادة في نظام المرور

الأعضاء إيضاحات بشأن المؤشرات الإيجابية التي أسهم بها نظام «ساهر» في خفض معدلات الحوادث والإصابات والوفيات ومدى دقتها. وتضمنت الدراسة ربط قيمة المخالفة بخطورة السرعة على الطرق وليس بالمدة، كما تضمنت عدم مضاعفة المخالفة إلى الحد الأعلى إلا إذا تكررت للمرة الثانية في نفس السنة ولم يتم سداد قيمة المخالفة الأولى فتضاعف الغرامة المالية إلى حدها الأعلى.

كما اقترح عدد من أعضاء اللجنة أن تكون عقوبة المخالفات الخطرة المتكررة التوقيف وليس دفع الغرامة فقط، كما جرى خلال الاجتماع تداول عدد من الآراء والملاحظات بشأن المادة المطلوب تعديلها.

ناقشت لجنة الشؤون الأمنية بمجلس الشورى الدراسة التي أعدها فريق من وزارة الداخلية حيال نظام الرصد الآلي «ساهر»، وتعديل المادة ٧٢ من نظام المرور المتعلقة بآلية ضبط مخالفات السير.

جاء ذلك في اجتماع عقده اللجنة في مقر المجلس برئاسة رئيس اللجنة اللواء الدكتور محمد بن فيصل أبو ساق، وبحضور مدير عام الإدارة العامة للمرور اللواء عبدالرحمن بن عبدالله المقبل وعدد من مسؤولي الإدارة.

وقد طرح أعضاء اللجنة عدة ملحوظات واستفسارات على مسؤولي الإدارة العامة للمرور بشأن تعديل المادة ٧٢ من نظام المرور حيث طلب

بحضور معالي رئيس المؤسسة العامة للموانئ

لجنة النقل والاتصالات تبحث أسباب التكدس الذي تشهده الموانئ



ناقشت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى في اجتماع عقده برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ بحضور معالي رئيس المؤسسة المهندس عبدالعزيز بن محمد التويجري وعدد من مسؤوليها.

وفي بداية الاجتماع رحب الدكتور سعدون السعدون بمعالي رئيس المؤسسة العامة للموانئ ومرافقيه. ثم شاهد أعضاء اللجنة عرضاً مرئياً عن أبرز إنجازات المؤسسة خلال العام المالي محل التقرير ووضعها الراهن والصعوبات التي تواجهها. وتطرق النقاش في الاجتماع إلى التكدس الذي تشهده الموانئ الذي غالباً ما يحصل في الفترة بين شهري رجب وذو الحجة وهي أشهر الذروة. وأرجع مسؤولو المؤسسة العامة للموانئ ذلك لعدة عوامل منها تأخر بعض التجار في استلام بضائعهم،

استراتيجية وطنية متكاملة لتطوير الموانئ السعودية وتشغيلها، وكان ذلك تجاوباً مع قرار مجلس الشورى رقم ٦٣/٩٤ وتاريخ ١/٨/١٤٢٠هـ. وأجاب مسؤولو المؤسسة على أسئلة أعضاء لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، واستفساراتهم حول أداء الموانئ وسبل معالجة الصعوبات التي تواجهها.

والإجراءات الرقابية مثل التفتيش والفحص، كما أن التنظيم المروري الجديد تسبب في تكدس البضائع حيث تم حظر تحرك الشاحنات خلال ساعات معينة. وقدم مديرو الموانئ نبذة عن التوسعات التي تشهدها موانئ ضبا ورأس الخير وينبع وسبل تطويرها. وأوضح معالي رئيس المؤسسة أنه تم إعداد



لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة تناقش أهمية نشر المعلومات الإحصائية

ناقشت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بمجلس الشورى في اجتماع عقده برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الأستاذ أسامة بن علي قباني التقرير السنوي لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ بحضور عدد من المسؤولين في المصلحة. وأكد رئيس اللجنة أن مجلس الشورى ممثلاً في لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة يدرس

في الوقت المناسب، ونظام المعلومات الوطني، والخطوات التي اتخذتها المصلحة لسرعة إنجاز هذا المشروع. والخطوات التي تم إنجازها في مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية. وكذلك تقنية المعلومات. وقد أجاب مسؤولو المصلحة على أسئلة أعضاء اللجنة واستفساراتهم حول بعض النقاط والمحاوير التي تضمنها التقرير.

التقارير السنوية لمصلحة الإحصاءات العامة دراسة متأنية ومعقدة للوصول إلى قرارات تستهدف تطوير أداء المصلحة والارتقاء به لأهمية دورها في توفير المعلومات الإحصائية الدقيقة التي تبني عليها جميع الأجهزة الحكومية خططها المستقبلية. وتركز النقاش خلال الاجتماع على أهمية نشر المعلومات الإحصائية في القطاعات المعنية

لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية تبحث العلاقات المشتركة مع برلماني ألماني



اجتمعت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية برئاسة عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد الزيلعي بمقر المجلس بالرياض مع عضو البرلمان الاتحادي الألماني الدكتور اندرياس شوكينهوف، بحضور سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة ديترفالترهالر. وجرى خلال الاجتماع استعراض مجمل العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الصديقين، وسبل تعزيزها في مجالات العلاقات البرلمانية وتفعيلها على مختلف المستويات. كما تناول الاجتماع عددًا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ومواقف البلدين تجاه عدد من التطورات الإقليمية والدولية.

سمو رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الجامبية يستقبل سفير جامبيا



استقبل صاحب السمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله بن مشاري عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الجامبية بالمجلس في مكتبه، سفير جامبيا لدى المملكة عمر جبريل صلاح. وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجامبي، وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يساهم في تطوير العلاقات ودعمها.

.. ورئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المالطية يلتقي سفير مالطا



واجتمع عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المالطية بالمجلس الدكتور عبدالله بن حمود الحربي في مكتبه بمقر المجلس سفير مالطا لدى المملكة ستيفن بوج . وتركز الحديث خلال الاجتماع على سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان في جمهورية مالطا، وتفعيل لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يساهم في توسيع آفاق علاقات التعاون بين البلدين الصديقين ويحقق المصالح المشتركة لشعبيهما.

رحلة الإبداع؛ سويغات من النبوغ تغير مجرى التاريخ



راكان إبراهيم ناظر
جامعة الملك سعود

التاريخ ذاكرة تتحدي بها الأجيال الأزمان ومحدثاتها، فقد ابدع أجدادنا في حفر ثقافتنا بين الثقافات، بل وجعلوا حضارتنا من أنبغ الحضارات التي رسمت للحضارات الأخرى طريقها.

إنه لمن الصعب وضع تعريف شامل للموهبة والنبوغ الذي يتفرد به شريحة محدودة من الأشخاص في مجال ما، لكن من السهل استنباط أسماء عديدة من ثقافتنا المعاصرة لشخصيات غيرت مجرى التاريخ وتركت بصمات لا تزال محط الأنهار والتأمل. فمن الذي أعطى أبيات الشاعر المتنبى بعداً وصدى ينفصل عن الارتباط بأي زمان ومكان بحيث تبقى حكمه أزلية. وما الذي يجعل شاب مغمور كألبيرت أينشتاين يجمع في مخيلته نظرية غيرت النظرة التقليدية للكون. وما الذي يعطي لوحة «الليل والنجوم» للرسام فان دوخ جمالها الأزلي. وعلى هذا النهج يتوارد العديد من الأعمال والأسماء في شتى المجالات (الفن والرياضة والسياسة)، والتي ارتبطت بأشخاص اكتسبت جيناتهم صفات الموهبة والإبداع والنبوغ.

ولكن ما هي الظروف أو العوامل التي تحفز على ظهور هذا التفرد في الأداء والتميز عن بقية الأفراد العاديين؟ هل هي مجرد مصادفة بخته أسفرت عن انتقال كروموسوم يحمل جين أو مجموعة جينات تمنح صاحبها موهبة الإبداع في الرسم مثلاً، وقد توفرت له عوامل بيئية أسهمت في تفعيله في بيئته تعطى لها فرصة اكتشاف هذه الموهبة واحتضانها ونموها؟ أم أن الموهبة شيء يكتسب عن طريق الإصرار والتدريب والمثابرة والتي بمرور الوقت تنمو لتتجاوز حيز الاعتيادي إلى حيز الإنفراد في الأداء.

يتحدث مالكوم جلاذويل في كتابه الشهير outliers (المنفردون) عن ظاهرة الإنفراد في الأداء، ويستنتج من خلال دراسات تحليلية أجريت على عدة شخصيات تاريخية ومعاصرة تميزت بقدرات غير عادية، على أن التدريب المقنن ولفترة لا تقل عن العشرة آلاف ساعة من الممارسة المكثفة مع التركيز على تحسين الكفاءة والإستفادة من الأخطاء تمنح صاحبها القدرة على تطوير المهارة لدرجة الإبداع والتميز. ومن خلال الدراسات المستفيضة لمسيرة حياة أكثر من شخصية وصفت بالنبوغ في مجالات مختلفة، يتضح أن هناك قاسم مشترك في وجود مرحلة من الإعداد غالباً ما تستمر لمدة العشرة سنوات أو ما يعادل العشرة آلاف ساعة عمل، بما يُعادل ساعتين إلى أربع ساعات يوميًا، وبما لا يقل عن خمسة أيام في الأسبوع.

تبدأ فترة التدريب في أول عشر سنوات من العمر من بزوغ بوادر النبوغ للظهور في آخر سنوات المراهقة وحتى أواخر العشرينات من العمر. هذه النظرية تدحض الفكرة السائدة بأن النبوغ يأتي بشكل إلهام إلهي أو جين يمنح صاحبه صفات خارقة دون عناء. وفي الغرب يلقنون الأطفال منذ صغره كي يمكنهم بلوغ أي شئ في الحياة من خلال العمل الجاد والمثابرة بعيداً عن الظروف والخلفيات المصاحبة للمنشأ والعرقية.

تلقي نظرية العشرة آلاف ساعة عمل رواجاً كبيراً . فالتوجه الاجتماعي في الغرب بشكل عام يعتبر الناس سواسية في كل شيء حتى في القدرات الفردية وأن التميز لا يأتي إلا عن طريق العمل والإكتساب.

إن نظرية العشرة آلاف ساعة عمل، قد تعطي تفسيراً منطقياً، لكن بتبسيط مفرط لشيء معقد مثل الموهبة. فمن الصعب جدا الحصول على بيئة مهيأة مثل هذا الوقت في الحياة العادية. كما أن هناك عامل الحظ الذي يتحكم بنوعية البيئة التي ينشأ فيها الإنسان والتي هي خارجة عن إرادته وسيطرته. فمن السذاجة اعتبار أن كل الناس سواسية في القدرات والمهارات. فلكل شخص قابلية خاصة تتحكم بها عوامل وراثية وبيئية تمنحه قدرات ومواهب فوق العادة. لكن يبقى للعمل الجاد والتدريب المقنن مع الإرشاد ذلك الدور الفعال لإظهار هذه المواهب والارتقاء بها لمرحلة الإبداع والتفرد. الموهبة وحدها لم تصنع أشخاصاً مثل المتنبى أو ابن سينا أو ليورنادو دافنشي أو حتى لاعب الكرة ديبغو مارادونا ، بل هو حب الشيء والتفاني فيه على مدى سنوات ، سواء زادة عن العشرة أو قلت . إلا أنه في نهاية المطاف يقف الناس «العاديين» أمام عمل فني خارق يجمع البساطة والجمال والفضامة والرشاقة.



التقى خلال الزيارة مسؤولين برلمانيين وحكوميين رئيس المجلس يبحث في أثيوبيا دعم العلاقات الثنائية والبرلمانية بين البلدين

حريصة كل الحرص على نقل العلاقات بين البلدين إلى مستويات متقدمة وتطويرها في مختلف المجالات لتشمل كل ما يحقق المصلحة للبلدين الصديقين.

وأضح معاليه أن الاجتماعات واللقاءات التي عقدها مع المسؤولين في أديس أبابا هي في مجملها تصب في اتجاه تنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بتطوير العلاقات بين البلدين.

وأكد الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ لوسائل الإعلام بعد اللقاء سعادته بما سمعه من دولة رئيس الوزراء الأثيوبي من تأكيد على متانة العلاقة بين المملكة وأثيوبيا وحرص أديس أبابا على أن لا تسمح بتراجع هذه العلاقات.

وأضاف معاليه أن ما يربطنا مع أثيوبيا هي علاقات متميزة وتاريخية وتسير بالاتجاه الصحيح نحو مزيد من التعاون والتطور، ونقدر لأثيوبيا سياستها المعتدلة في المنطقة، كما نقلت لدولته ما تعيشه المملكة من نهضة كبيرة على كافة الجوانب.

وتابع: «إن اللقاء تناول استعراض الاجتماعات التي عقدناها مع المسؤولين الأثيوبيين خلال هذه الزيارة وإبراز المواضيع التي اتفقنا عليها والتي تتناول التعاون البرلماني الذي هو أساس هذه الزيارة، وقد وجدت من دولته الترحيب والدعم للمضي قدماً في تطوير التعاون والتقارب».

وفي الشأن البرلماني عقد الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى ومعالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي أبادولا جمدا اجتماعاً في مقر مجلس النواب الأثيوبي تناول العلاقات الثنائية وسبل دعم وتطوير التعاون المشترك بين

المجلس رئيس لجنة الصداقة الأثيوبية السعودية الدكتور ناصر بن زيد بن داوود وعضو المجلس عضو لجنة الصداقة هاشم بن علي الراجح، كما رافق الوفد مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام عبدالرحمن بن عثمان الصغير.

وقد استقبل دولة رئيس الوزراء الأثيوبي هيلي ماريام دسالن معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن محمد بن براهيم آل الشيخ والوفد المرافق وبحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية أثيوبيا.

وجرى خلال الاستقبال تناول العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتطويرها. وأكد رئيس الوزراء هيلي ماريام خلال اللقاء حرص بلاده على دعم العلاقات مع المملكة، مؤكداً على العلاقات التاريخية التي تربط البلدين الصديقين، مشيراً إلى أن مستوى التعاون يجب أن يتطور وينمو بالشكل الذي يليق بطموح الحكومتين والشعبين اللذين تربطهما علاقات موعلة في التاريخ.

وجدد الرئيس الأثيوبي تأكيده أن أديس أبابا لن تفرط بعلاقاتها مع المملكة وستبذل كل جهد ممكن لدعم العلاقات بين البلدين الصديقين وتنميتها. وقال دولته إن هذا اللقاء فرصة لتجدد الدعوة للمستثمرين السعوديين لاكتشاف فرصهم في أثيوبيا والمشاركة في عملية التنمية القائمة في بلاده، مؤكداً أن المستثمرين السعوديين هم محل ترحيب ودعم من كل السلطات الأثيوبية.

من جانبه عبر معالي رئيس مجلس الشورى عن تقديره لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي وجدها والوفد المرافق في أديس أبابا، لافتاً إلى أن المملكة

قام معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بزيارة رسمية لجمهورية أثيوبيا الفدرالية تلبية لدعوة رسمية تلقاها من معالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي السيد أبادولا جمدا.

وعقد معالي رئيس مجلس الشورى خلال الزيارة عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين في جمهورية أثيوبيا، حيث اجتمع بدولة رئيس الوزراء الأثيوبي هيلي ماريام ديسالين ومعالي رئيس المجلس الفدرالي كاسا تكلي برهان وبمعالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي أبادولا جمدا ومعالي وزير الدولة الأثيوبي للشؤون الخارجية، حيث استعرض معاليه معهم العلاقات الثنائية بين المملكة وجمهورية أثيوبيا الفدرالية، كما بحث تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين ودعم العلاقات البرلمانية على وجه الخصوص.

وأوضح معالي رئيس مجلس الشورى أن هذه الزيارة تهدف إلى تحقيق المزيد من التعاون والتفاهم بما يخدم مصالح البلدين وإلى دعم الجهود المبذولة من الجانبين لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وقال: إن المملكة وأثيوبيا تربطهما علاقات تاريخية واجتماعية واقتصادية متميزة، وتشهد العلاقات في الوقت الحالي تطورات ملموسة وصلت إلى مستوى متميز من التعاون خصوصاً في الجانب الاقتصادي. وأشار معاليه إلى أهمية الدور الذي يؤديه مجلس الشورى في تعزيز العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة وما تقوم به لجان الصداقة في مجلس الشورى من دور مهم على هذا الصعيد.

رافق معاليه خلال الزيارة وفد رسمي ضم عضو



متابعات برلمانية

ثم وجه معاليه دعوة لمعالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي لزيارة المملكة، حيث رحب بأبدولا جمدا بذلك على أن يكون في أقرب فرصة، كما رحب بعقد اجتماع بين لجنتي الصداقة البرلمانية الأثيوبية - السعودية في المملكة، موضحاً أن للمملكة مكانة خاصة كونها تستقبل سنوياً آلاف الحجاج الأثيوبيين وكذلك تستضيف عدداً كبيراً من أبناء أثيوبيا من الأيدي العاملة وتعاملهم معاملة مميزة هي محل تقديرنا.

بعد ذلك، تحدث عضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية - الأثيوبية الدكتور ناصر بن داوود، موضحاً أن اللجنة تتكون من ١٤ عضواً، بينهم سيدتان روعي في اختيارهم التنوع في الاختصاصات ليساهم ذلك في تحقيق أهداف اللجنة، حيث نطمح أن تكون حلقة وصل بين البلدين.

كما تحدث عضو المجلس وعضو لجنة الصداقة البرلمانية هاشم الراجح، مؤكداً أن اللجنة ستعمل جاهدة على تنمية العلاقات بكل ما تستطيع لتحقيق المزيد من التقارب والتعاون.

وفي نهاية الاجتماع تبادل الجانبان الهدايا التذكارية. وعلى جانب آخر، أقام سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أثيوبيا عبد الباقي عجلان حفل غداء احتفاءً بمعالي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ والوفد المرافق وبحضور معالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي أبادولا جمدا وجمع من التمثيل الدبلوماسي والمسؤولين في أديس أبابا.

وخلال الزيارة عقد معالي رئيس مجلس الشورى ومعالي رئيس المجلس الفدرالي الأثيوبي كاسا تكلي برهان اجتماعاً بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية أثيوبيا الفدرالية تناول العلاقات الثنائية وسبل دعم وتطوير التعاون المشترك بين البلدين وكذلك سبل دعم العلاقات البرلمانية.

ورحب رئيس المجلس الفدرالي الأثيوبي بمعالي رئيس مجلس الشورى معبراً عن تطلعه أن تتوج هذه الزيارة بنتائج تعكس الرغبة المشتركة لتطوير العلاقات الثنائية والبرلمانية على وجه الخصوص.

وأضاف كاسا تكلي برهان: «إن العلاقات مع المملكة طويلة وتاريخية ومتجددة ونحن حريصون على المحافظة عليها ولن نسمح بحدوث أي خلاف بيننا، ونأمل أن نتمكن من إعطائها دفعة قوية للأمام، وأن لا تقتصر على العلاقة بين الحكومتين بل تتجاوز إلى المستويات البرلمانية والشعبية».

➤ **رئيس مجلس الشورى: الزيارة تهدف إلى تحقيق المزيد من التعاون والتفاهم بما يخدم مصالح البلدين.**

➤ **رئيس مجلس الوزراء الأثيوبي: مستوى التعاون يجب أن يتطور وينمو بالشكل الذي يليق بطموح الحكومتين والشعبين.**

➤ **وزير الدولة الأثيوبي للشؤون الخارجية يشيد بالسياسة السعودية المعتدلة التي تدعم دائماً السلام والتنمية في منطقة القرن الأفريقي.**

ويتمتعون بتنوع الخبرات والمؤهلات التي أهلتهم لنيل الثقة الملكية باختيارهم أعضاء في المجلس.

وأضاف معاليه أن مجلس الشورى يتمتع بكامل الصلاحيات والأعمال البرلمانية التي يمارسها باستقلال تام ودون تدخل حكومي، كما أن المجلس عضو فعال في جميع الاتحادات العالمية.

وقال الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ: إن المملكة تدرك أهمية العلاقة الاستراتيجية مع أثيوبيا، ولدينا توجيه من خادم الحرمين الشريفين بأن نساهم بما نستطيع لنقل العلاقات من الأمني إلى واقع عملي ملموس، لذلك نأمل أن نتجح في تحقيق ذلك للوصول إلى رؤية مشتركة حول سبل تطوير العلاقات، وأن نساهم بعد ذلك في تقديم رؤى لحكوماتنا تكون مفتاحاً للتعاون المشترك مستقبلاً.

البلدين، وكذلك سبل دعم العلاقات البرلمانية الثنائية،

ورحب رئيس مجلس النواب الأثيوبي في بداية الاجتماع بمعالي رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق مثنياً لمعاليه تلبية الدعوة، مشيراً إلى أن هذه الزيارة تأتي في إطار الحرص المتبادل على تنمية العلاقات على كافة الأصعدة بما يليق بتاريخ العلاقات بين البلدين.

وقال: إننا في أثيوبيا حريصون على استثمار هذه الزيارة لتحقيق أكبر قدر من التفاهم والتعاون بين مجلس النواب ومجلس الشورى وأن تحقق هذه الزيارة تطلعات الطرفين نحو علاقات أكثر تطور، حيث إن العلاقات السعودية الأثيوبية تقوم على الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة وهي علاقات متعددة وممتدة لمئات السنين ودور جيلنا الحالي هو نقلها إلى مرحلة أكثر تقدماً وتطوراً.

وأشاد جمدا بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود لأثيوبيا، لافتاً النظر إلى أن الشعب الأثيوبي يقدر عالياً لخادم الحرمين الشريفين مبادرته للاستثمار الزراعي في الخارج واختياره - حفظه الله - لأثيوبيا لتكون أول دولة تستفيد من هذه المبادرة، حيث ساهمت المبادرة في دعم استثمار مساحات زراعية شاسعة، كما أن المملكة بشكل عام شريك استراتيجي في التنمية في أثيوبيا وهي داعم فاعل يجد امتناناً من فئات المجتمع الأثيوبي كافة، ونحن لدينا قناعة أن المملكة مساهم كبير في تحقيق التنمية في أثيوبيا.

وزاد معاليه أن البرلمان الأثيوبي يطمح للاستفادة من التجربة الشورية السعودية، نأمل أن تساهم زيارة معالي رئيس مجلس الشورى في تبادل الخبرات وتوحيد المواقف البرلمانية تجاه القضايا والتحديات التي نواجهها.

وختم معاليه كلمته بإعطاء نبذة عن تاريخ العمل البرلماني في أثيوبيا ورؤيته حول المشاريع المستقبلية للبرلمان هناك.

من جانبه، ثمن معالي رئيس مجلس الشورى الدعوة الكريمة وعبر عن تطلعه لأن تساهم هذه الزيارة في نقل العلاقات الثنائية إلى مستويات تليق بالحرص المتبادل على تنمية العلاقات الثنائية والبرلمانية على وجه الخصوص.

وأوضح معاليه في نبذة مختصرة عن المجلس أن مجلس الشورى يتكون من ١٥٠ عضواً بينهم ٣٠ سيدة يمثلون في مجملهم كافة شرائح المجتمع



وقال رئيس المجلس الفدرالي الأثيوبي: إن الحكومة الأثيوبية تدرك أهمية العلاقة مع المملكة، وتؤمن أن المملكة بثقلها السياسي والاقتصادي تستطيع أن تدعم السلام والتنمية في القرن الأفريقي، ولا شك أن أثيوبيا تضع التنمية في مقدمة أولوياتها، حيث بدأنا منذ العام ١٩٩١م سياسة جديدة مبنية على الاحترام والمصالح المتبادلة، وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لمواجهة الفقر. وقد بدأت الأهداف في التحقق، كما أن أثيوبيا تعد المملكة من أكبر الشركاء في تحقيق التنمية، وفي هذا الإطار فإن أثيوبيا تتطلع للدعم السعودي في الحفاظ على مكتسبات التنمية والأمن في القرن الأفريقي عبر توظيفها ثقلها السياسي والاقتصادي لصالح الأمن والتنمية في المنطقة.

من جانبه عبر معالي رئيس مجلس الشورى عن شكره لمعالي رئيس المجلس الفدرالي على هذا اللقاء، وتمنى أن تسفر هذه الاجتماعات عن نتائج إيجابية تدعم العلاقات الثنائية وتسهم في التقارب والتعاون بين البلدين.

وقدم معاليه نبذة مختصرة عن مجلس الشورى تناولت أعضاء المجلس وعددهم وطريقة اختيارهم من قبل ولي الأمر من أفراد المجتمع الذين تتوفر فيهم الشروط الشرعية للاستشارة ويملكون تأهيلاً وخبرة.

ووجه معاليه الدعوة لرئيس المجلس الفدرالي الأثيوبي لزيارة المملكة لتحقيق المزيد من التقارب بين المجلسين ومع أثيوبيا بشكل عام.

وزاد معاليه: إن العلاقات السعودية - الأثيوبية هي علاقات متعددة الجوانب تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً، وسعدت بتأكيدكم عدم السماح بالمساس بهذه العلاقة، وهي فرصة لأشيد بالأيدي العاملة الموجودة في المملكة التي تعد من أفضل الأيدي العاملة في المملكة.

وقال الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ: إنه بخصوص العلاقات البرلمانية بين البلدين فإننا على أتم الاستعداد للتعاون في أي مجال يمكن أن يسهم في توثيق هذه العلاقات وتميئتها.

وتابع معاليه: إن العلاقات بين الشعبين يمكن تميئتها عبر مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية ذات العلاقة، ويمكن لنا في هذا الإطار أن نقدم الرؤى التي تخدم التقارب والتعاون بإذن الله. وعبر كاسا تكلي برهان عن قبوله الدعوة وتطلعه لزيارة المملكة لتحقيق مزيد من التقارب والتعاون.

العلاقات الثنائية، كما تطرق اللقاء لأبرز النقاط التي تم تناولها خلال الزيارة. وأثنى الوزير على ما تشهده العلاقات الثنائية من تقدم وما تشهده أثيوبيا من دعم من المملكة العربية السعودية التي تعتبر من أكبر الداعمين للتنمية فيها.

وأشاد معاليه بالسياسة السعودية المعتدلة التي دائماً تدعم السلام والتنمية في منطقة القرن الأفريقي، مضيفاً أن أديس أبابا تدرك أهمية تنمية العلاقات مع الرياض لما فيه مصلحة شعوب المنطقة.

من جانبه أشاد معالي رئيس مجلس الشورى بالعلاقات الثنائية بين البلدين والرغبة المتبادلة لتطویر هذه العلاقات ونقلها إلى مرحلة أكثر تقدماً، مشيداً بما وجده من تعاون من المسؤولين الأثيوبيين الذين تباحث معهم خلال الزيارة، وقال: «إن ما أستطيع أن أخص به هذه الزيارة هو الإجماع التام على المضي قدماً نحو علاقات أكثر تطوراً، كما أنني وجدت من كل المسؤولين الأثيوبيين إجماعاً على أهمية العلاقة مع المملكة.

وقد أقام معالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي السيد أبا دولا جمدا حفل عشاء على شرف معالي رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق بحضور معالي رئيس المجلس الفدرالي الأثيوبي كاسا تكلي برهان وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى أثيوبيا وعدد من المسؤولين الأثيوبيين.

رئيس مجلس النواب الأثيوبي: الشعب الأثيوبي يقدر عالياً لخادم الحرمين الشريفين مبادرته للاستثمار الزراعي في بلادنا.

رئيس المجلس الفدرالي الأثيوبي: العلاقات مع المملكة طويلة وتاريخية ومتجددة وحريصون على المحافظة عليها.

وفي نهاية الاجتماع تبودلت الهدايا التذكارية والتقطت الصور التذكارية. من جهة أخرى استقبل معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية السفير برهاني قبركستوس معالي رئيس مجلس الشورى بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أثيوبيا، حيث جرى استعراض

الحصانة الأنجع ضد سلبيات أي ربيع...!٩



د . صدقه يحيى فاضل

علي الرغم من النظرة السلبية له من قِبَل البعض بسبب ما يصاحبه من فوضى، فإن ما يُعرف بـ « الربيع العربي » يمثل تياراً شعبياً جارفاً... فإنه يحمل رغبة أغلب الشعوب بمعظم البلاد العربية في الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية والتكافل الاجتماعي الحقيقي، بعد معاناة قاسية من استبداد سياسي مقيت. وهو بذلك، يُعد انتفاضة ضد الظلم والفساد المزمّن والمتراكم. وهذا التيار نشأ في بيئات تنظر إلى تحقيق هذه المبادئ الخمسة المبجلة إنسانياً وعالمياً. وقد اكتسب هذا المعنى السياسي عالمياً منذ « ربيع براغ » (١٩٦٨ م)، إذ أضحي يُشير إلى الانتفاض الشعبي ضد الاستبداد السياسي في أي مكان.

ويبدو أن هذا التيار يتواجد - بزخم متفاوت - في معظم البلاد العربية الحالية تقريباً. مع التفاوت في درجة حدته من بلد عربي لآخر. وهناك دول عربية أقل معاناة من ذلك الاحتقان الذي يسبب هذه الاضطرابات السياسية الحادة في غيرها. وذلك لعمل قياداتها على خدمة الشعب وتطوير وتنمية البلاد. ولعدم ممارسة أنظمتها للاستبداد السياسي السافر الذي لم يعد مقبولاً في العصر الحالي، حتى في أكثر المجتمعات تخلفاً وبدائيةً.

وعندما تعرف « أسباب » أي مرض، أو مشكل سياسي، فإن ذلك يقود - من أراد - بالضرورة لمعرفة العلاج اللازم والمؤدى إلى الشفاء. وشفاء هذا المرض- في العرف العلمي السياسي - يتم عبر العمل على إقامة ما يسمى بـ « الاستقرار السياسي الحقيقي »، القائم على أسس تجعله فعلياً، لا متصوراً أو هشاً. علماً بأن هذا الاستقرار يعنى: استتباب الأمن والنظام على أسس تقبلها غالبية الشعب المعنى بالفعل. وعلماً بأن توفر هذا الاستقرار يوفر الإطار الضروري لحياة عامة طبيعية وثمرّة وإيجابية، حتى أن هذا الاستقرار يُشبه بالماء والهواء الضروريان للبقاء والحياة.

ولهذا، علي الدول العربية المأزومة ظاهراً أو باطناً، المبادرة بحملة علاج وقائي شامل، وناجح - بإذن الله- تجاه فوضى أي « ربيع » محتمل في الأفق. ويتمثل هذا العلاج الوقائي - في رأى أكثر المختصين والخبراء - في الأخذ بالمبادئ (الأسس) التالية:-

١ - الشروع في تنمية سياسية ايجابية حقيقية، متدرجة وشاملة، ومتضمنة « المشاركة » اللازمة الفعالة. فلقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لهذه التنمية، في كل بلاد العالم الحديثة، وخاصة في بلاد العالم النامية. كما أصبحت لهذه التنمية أصول وخطوات عامة متفقة عليها، وتحتاج إليها كل المجتمعات الحديثة.

٢ - البعد عن تبعية الإستراتيجيات الأجنبية المضرة بالأوطان والمنطقة، لأقصى حد ممكن. صحيح، أن أغلب الدول العربية تصنف حالياً في سلم « القوة الدولية » كدويلات، ودول صغرى، ودول صغيرة، ودول متوسطة، ولكن ذلك يجب أن لا يعنى الخضوع التام لإملاءات القوى الأكبر.

٣ - اتخاذ سياسات خارجية - وداخلية - تحقق بالفعل المصالح العليا للشعوب المعنية، وللأمتين العربية والإسلامية، وبما يجعل البلاد العربية « قدوة » مقبولة بحق، في العالم الإسلامي، وبقية العالم.

وفوق كل ذلك فإن هذه « الأسس » هي التي تحقق الاستقرار السياسي الحقيقي الذي تحلم به معظم هذه البلاد. إذ توفر المناعة اللازمة ضد الاضطرابات والفوضى... وبالتالي، تطمئن الشعوب على مستقبلها، وتجعلها تتفرغ لتنمية ذاتها، كما فعل من سبقها في تحقيق تلك الآمال الوطنية الضرورية والعزيزة.

البرلمان الأوروبي: المملكة دولة محورية إقليمياً ودولياً. وركناً أساسياً للاقتصاد العالمي. وفد مجلس الشورى يزور البرلمان الأوروبي ويلتقي بمسؤوليه



قام وفد مجلس الشورى بزيارة لمقر البرلمان الأوروبي في بروكسل تلبية لدعوة رسمية من رئيسة بعثة شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي أنجليكا نيلر.

وعقد وفد المجلس الذي يضم عدداً من أعضاء المجلس برئاسة عضو المجلس الأستاذ صالح بن عيد الحصيني لقاءات مع نائب رئيس البرلمان الأوروبي أليخوفيدال كوادراس وعدد من نواب البرلمان الأوروبي ممثلاً في لجنة شبه الجزيرة العربية بحث خلالها عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تدعيم التعاون بين الجانبين.

وأوضح رئيس الوفد عضو المجلس عضو الاتحاد البرلماني الدولي الأستاذ صالح بن عيد الحصيني أن الوفد أطلع أعضاء البرلمان الأوروبي على توجهات المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله وسياساتها إزاء مختلف التطورات على الساحتين الدولية والإقليمية.

كما أوضح جهود خادم الحرمين الشريفين في تعزيز جهود الإصلاح والتطوير داخل المملكة وما ينهض به مجلس الشورى من أعمال تواكب تلك الجهود. وتدفع بمسيرة العمل التنموي والمشاركة في صنع القرار.

ولفت النظر إلى زيارة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على رأس وفد برلماني خليجي خلال شهر سبتمبر من العام الماضي والتي حظيت بأهمية بالغة لما تضمنته من مناقشات ومحادثات في شتى مجالات التعاون الثنائي والتي أسست لمنطلقات جديدة ستعكس إيجاباً على شعوب الجانبين.

وأشار إلى حرص مجلس الشورى على تعزيز آفاق التعاون بين مختلف المؤسسات التشريعية والرقابية في العالم المماثلة لأعماله والإفادة من المجالس والاتحادات الدولية فيما يتناسب مع طبيعة مجلس الشورى واختصاصاته والإطلاع على تجارب العمل البرلماني المختلفة بما يدفع باتجاه إنضاج التجربة الشورية لتحقيق الأهداف المنشودة.

وأعرب الحصيني عن شكره وتقديره للبرلمان الأوروبي على هذه الدعوة التي أتاحت للجانبين فهماً

في ممارسة صلاحياته واختصاصاته وتطوير علاقاته البرلمانية مع جميع البرلمانات في دول العالم وفي مقدمتها البرلمان الأوروبي ونوه في ذات الصدد بالعلاقات المتينة التي تربط بين المملكة والاتحاد الأوروبي وكافة دوله. مؤكداً أن المملكة دولة محورية ذات ثقل إقليمي ودولي وباتت ركناً أساسياً في الاقتصاد العالمي باعتبارها من أكبر مصدري الطاقة في العالم.

من جانبه أوجز رئيس وفد مجلس الشورى الأستاذ صالح بن عيد الحصيني باسمه وباسم أعضاء الوفد شكره للبرلمان الأوروبي على هذه الدعوة والتي تبين حرص البرلمان على تفعيل عمل الدبلوماسية البرلمانية نظراً لما تمثله من أهمية.

وأشار إلى أن الزيارات المتبادلة بين الجانبين تكتسب أهمية بالغة لما للمملكة والاتحاد الأوروبي من ثقل دولي وعلاقات له جذور عتيقة تقوم على أسس واضحة وتهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة.

وأوضح أن المملكة شهدت خلال عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مزيداً من الخطى الإصلاحية التي تتم عن حرص قيادتها على مواصلة مسيرة التطوير والتي تتلمس في تحقيقها حاجة مواطنين مؤكداً أن المملكة لا تقبل فرض الآراء وتعني حاجات شعبها مما يكسب خطواتها التطويرية المتدرجة قوة وقبولاً.

الوفد أطلع البرلمان الأوروبي على سياسات المملكة تجاه التطورات الإقليمية والدولية.

أعمق لدورهما ولطبيعة أعمالهما والغاية المرجوة من هذا التقارب الذي سيكون من شأنه مواكبة التنسيق والتشاور ما بين المملكة والاتحاد الأوروبي لاسيما فيما يتعلق بتجربة الاتحاد الأوربي والإفادة منها لمقترح الاتحاد الخليجي الذي دعا له خادم الحرمين الشريفين حفظه الله.

وقد أشاد نائب رئيس البرلمان الأوروبي اليخو فيدال كوادراس بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بتعيين ثلاثين امرأة عضواً في مجلس الشورى.

وقال خلال لقائه بوفد مجلس الشورى بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى بروكسل فيصل طراد: « إن البرلمان الأوروبي ينظر بتقدير عالٍ للخطوات التطويرية التي تتبناها المملكة العربية السعودية في سبيل تعزيز أعمال مؤسساتها ومنها مجلس الشورى.

وعبر عن تمنياته للمملكة بقيادة وحكومة وشعباً بالمزيد من التقدم والازدهار وللمجلس الشورى التوفيق



وكان نائب رئيس البرلمان الأوروبي قد أقام حفل غداء تكريماً لوفد مجلس الشورى بحضور عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي ومسؤولية. وقد أكد عدد من البرلمانيين الأوروبيين أهمية الدور الذي تمثله المملكة العربية السعودية وثقلها السياسي والاقتصادي الإقليمي والدولي ونوهوا بالجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - في دعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

وشدد البرلمانيون خلال اجتماع مشترك مع وفد مجلس الشورى على أهمية الدور الذي تقوم به المملكة وسياساتها عبر مبادراتها الهادفة لإحلال السلام ولجهداتها لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية. وثنى المشاركون في الاجتماع الخطوات الإصلاحية لخادم الحرمين الشريفين والتي تأتي مواكبة لمتطلبات العصر وتمشيًا مع النهضة الحالية في المملكة وبينوا أن البرلمان الأوروبي يرقب بتقدير التطور الذي تعيشه المملكة اقتصادياً وثقافياً ومجتمعياً المسير لروح العصر والمحافظة على ما عرف عن المجتمع السعودي من تمسك بمنطلقاته ومبادئه الأصيلة.

وكان وفد مجلس الشورى قد عقد جلستي عمل مشتركة مع لجنة شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى بلجيكا فيصل طراد وعدد من أعضاء البرلمان الأوروبي وعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد لدى بلجيكا.

وقد ألقى رئيس وفد مجلس الشورى في مستهل الجلسة كلمة أكد فيها أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - بادرت إلى إيجاد مسيرة مثلى للإصلاح تهدف لتحقيق مستقبل أفضل لمواطنيها. واتسمت برؤية واضحة شاملة في الطرح والتكامل في التنفيذ والبرمجة في التوقيت. ورأى أن التطوير في المملكة نابع من إيمان قيادتها بأهمية رفاهية المواطن والاستجابة لتطلعاته ومن هذا المنطلق فقد جاءت خطى الإصلاح شاملة وتغطي مختلف الجوانب.

وأشار في كلمته إلى الجهود التي بذلها الملك عبد الله بن عبد العزيز في مجال إشاعة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات مما أثمرت عن بدء أعمال مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار الذي أفتتح في فيينا بالتعاون مع مملكة أسبانيا وجمهورية النمسا لافتاً النظر إلى الحوار الذي تم إطلاقه على

نائب رئيس البرلمان الأوروبي: البرلمان يقدر عاليًا خطوات التطوير في المملكة لتعزيز أعمال مؤسساتها ومنها مجلس الشورى

البرلمانيون الأوروبيون يؤكدون أهمية دور المملكة وثقلها السياسي والاقتصادي الإقليمي والدولي

التجارب البرلمانية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية أو من خلال صياغة رؤى مشتركة في المؤتمرات والمحافل البرلمانية الدولية.

كما أعرب عن تطلعه وأعضاء الوفد أن تسهم هذه الزيارة في تحقيق مستوى جديد من التعاون يتوج مسيرة العلاقات بين المملكة والاتحاد الأوروبي ويحقق الطموحات ويدفع بالعلاقات المشتركة لأفق أرحب.

وقد تناول المجتمعون عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك حيث استمع أعضاء البرلمان الأوروبي إلى إيضاحات من أعضاء وفد مجلس الشورى عن سبل ووسائل تعزيز التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي. كما تناول الاجتماع عدداً من الموضوعات على الساحتين الإقليمية والدولية.

الصعيد المحلي من خلال مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني والذي يشارك فيه جميع أطياف المجتمع. وقد استعرض رئيس وفد مجلس الشورى أهمية العلاقات بين المملكة والاتحاد الأوروبي في ظل التطورات الدولية والإقليمية التي يشهدها العالم. وأضاف لدينا فرص للتعاون التي يمكن طرفها بين الجانبين والتي تتطلب وضع برامج عمل ورؤى تمكننا من تحقيق مستوى من الشراكة يتواءم مع معطيات المرحلة الحالية ويبني على ما تحقق خلال السنوات الماضية.

وأكد أن العلاقات البرلمانية تمثل جانباً محورياً يمكنه أن يسهم في تعزيز فرص التعاون من خلال تبادل الزيارات البرلمانية بين الجانبين والإطلاع على

وزير الخدمة المدنية تحت قبة الشورى؛

استراتيجية الخدمة المدنية هدفها بناء قدرتها الإدارية والتنظيمية

أنجزنا لائحة موحدة للمؤسسات والهيئات الحكومية تدرس الآن في هيئة الخبراء



أوضح معالي وزير الخدمة المدنية الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله البراك، أن تأصيل مبدأ الجدارة في تعيين الموظفين والموظفات في القطاعات الحكومية، يمتلك الخط «الأول» لأي تنمية إدارية، ويفترض وجود معايير قادرة على اختيار الأفضل للوظيفة الحكومية، وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة والشفافية التي تنتهجها الوزارة. وقال: «إننا في الوزارة نسعى بأن نكون قادرين على تأصيل مجموعة من المعايير لعملية الاختيار، فالمعايير الموجودة حالياً هي المعدل التراكمي، مع أقدميه التخرج، إلا أن كثيراً من الدول تُعد الأقدمية والمعدل التراكمي من متطلبات الالتحاق بالوظيفة، غير أن المتطلبات الحقيقية للوظيفة هي الاختبارات المهنية والمقابلات الشخصية التي تمكنا من اختيار الموظف الكفاء. وإذا كنا قادرين على تأصيل هذه المبادئ وتفيذها في الواقع سنكون قادرين على تأصيل الخط «الأول» في عملية اختيار المتقدمين.

جاء ذلك في معرض إجابات معاليه على أسئلة أعضاء مجلس الشورى خلال حضوره بمبادرة من الجلسة العادية التاسعة والعشرين لمجلس الشورى التي عقدها يوم الأحد ١٤٢٤/٧/٢٣ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وفي مستهل توجيه الأسئلة لمعالي الدكتور البراك قدم عضو المجلس رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي أسئلة المواطنين واستفساراتهم الموجهة إلى معاليه، مبيناً أن هناك سؤال تردد طرحه حول تضييق الفجوة بين المزايا المالية لموظفي المؤسسات والهيئات الحكومية ممن هم على سلم وظائف الخدمة المدنية، وموظفي الدولة الخاضعين لنظام الخدمة المدنية. وهناك استفسار آخر عن دور الوزارة في تقليص الوظائف المستثناة لدى بعض الجهات الحكومية، إضافة إلى استفسار آخر بشأن التجمد الوظيفي.

وبين معالي وزير الخدمة المدنية أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - قد لاحظ التفاوت في المرتبات والمزايا بين المشمولين

شغل الوظيفة، وإنما مستثناة من المسابقة الوظيفية والإعلان عنها.

وفيما يتعلق بالجمود الوظيفي قال معاليه: «إن له شقين، الأول: يتعلق بالنموذج البيروقراطي المعمول به في كل دول العالم، وهو أنموذج هرمي له مستويات إدارية. لذا، فإن الترقيات والتراتب الوظيفي لابد أن تصل إلى مرحلة معينة.

والشق الثاني: هو المادي؛ حيث لا يكون هناك ضرر على الموظف في حال توقف عند مرتبة وظيفية أو وصل إلى نهاية الدرجة في المرتبة الوظيفية، ثم حُرِم من العلاوة السنوية التي يستحقها، فتملمست الوزارة هذا الأمر ورفعته إلى مجلس الخدمة المدنية الذي قام بدراسته، ثم صدر القرار المتوج بالموافقة السامية الكريمة على معالجة الجمود الوظيفي، وقد ترتب عليه ثلاثة إجراءات؛ فالإجراء الأول لمن أكمل ثمان سنوات ووصل إلى نهاية الدرجة، فسي السنة التاسعة يحصل على مكافأة مالية تعادل العلاوة السنوية التي يحصل عليها، أما الإجراء «الثاني» فهو لمن أمضى في المرتبة «أربع» سنوات، فبالإمكان أن يحصل على نقاط أكثر في عملية المفاضلة للترقية؛ بحيث تتضاعف النقاط كل سنة زيادةً، فيكون للأقدمية وزنها، وهذه للمراتب «العاشرة» فما دون ذلك. أما الجانب «الثالث» فهو لمن أمضى «اثنتا عشرة» سنة في

بنظام الخدمة المدنية، والمرتبات والمزايا التي يحصل عليها منسوبي المؤسسات والهيئات والصناديق، وعلى ضوء ذلك أعدت دراسة في هذا الجانب، وقد صدر الأمر الكريم بوضع بعض الترتيبات لمعالجة هذا الموضوع على أن يقوم مجلس الخدمة المدنية بإعداد دراسة لإيجاد لائحة موحدة للمؤسسات والهيئات. ثم نوقش الموضوع في مجلس الخدمة المدنية، ويُدرس الآن في هيئة الخبراء.

مشيراً إلى أن التوجهات العالمية في هذا الموضوع حسب دراسة لمعهد الإدارة العامة تقترض عدم وجود تفاوت في الأجور والبدلات بين المؤسسات والهيئات. والتفاوت الذي يحدث الآن هو أن الجامعات تطبق نظام الخدمة المدنية؛ إضافة إلى هيئة المواصفات والمقاييس، والمؤسسة العامة للموائن، لكن تلك المؤسسات نشأت بإعطاء صلاحية لمجلس الإدارة في تحديد سلامتها، أو مزاياها.

وأوضح أن أي ترتيبات مالية ليست من اختصاص وزارة الخدمة المدنية، وإنما من اختصاص جهات عليا من بينها المجلس الاقتصادي الأعلى.

وفيما يتعلق بالوظائف المستثناه، أوضح معاليه أن مثل هذه الوظائف موجودة في العديد من دول العالم، حسب القواعد العامة للوظائف المستثناه وهي محدودة جداً، لأنها ليست استثناء من متطلبات



دليل تصنيف الوظائف الحالي من الأفضل على مستوى الوطن العربي.

حملة البكالوريوس المتقدمون عبر (جدارة) تجاوزوا ٤٨٠ ألف. تأصيل مبدأ الجدارة يمثل الخط الأول لأي تنمية إدارية.

والنسبة للوظائف المحاسبية أجاب معاليه بأنه قد تم التعاون مع هيئة المحاسبين، اللذين قدموا يد العون لإعداد الاختبارات، والتي سيتم البدء فيها خلال الشهرين القادمين كوظائف محاسبية. وأضاف إن وزارة الخدمة المدنية مسؤولة عن الوظائف الموجودة على السلم العام، إضافة إلى الوظائف التعليمية، وقد تكفل مركز القياس بموضوع الاختبارات، أما الوظائف الطبية والتخصصية الخاصة بالشؤون الصحية فقد تكفلت بها هيئة التخصصات الصحية. وبقية الوظائف سيكون للوزارة دور كبير جداً في عملية الاختيار. نوه معاليه إلى أن بعض الدول لديها عدة معايير من بينها الخدمة في الجيش، ومعايير تتعلق بدوي الاحتياجات الخاصة، والأرامل، والمطلقات، فلكل دولة خصوصيتها، وسوف نكون قادرين على وضع معايير مقبولة تحقق مبدأ الجدارة ولا تخل بالعدل والشفافية.

وبالنسبة للوظائف المحاسبية أجاب معاليه بأنه قد تم التعاون مع هيئة المحاسبين، اللذين قدموا يد العون لإعداد الاختبارات، والتي سيتم البدء فيها خلال الشهرين القادمين كوظائف محاسبية. وأضاف إن وزارة الخدمة المدنية مسؤولة عن الوظائف الموجودة على السلم العام، إضافة إلى الوظائف التعليمية، وقد تكفل مركز القياس بموضوع الاختبارات، أما الوظائف الطبية والتخصصية الخاصة بالشؤون الصحية فقد تكفلت بها هيئة التخصصات الصحية. وبقية الوظائف سيكون للوزارة دور كبير جداً في عملية الاختيار. نوه معاليه إلى أن بعض الدول لديها عدة معايير من بينها الخدمة في الجيش، ومعايير تتعلق بدوي الاحتياجات الخاصة، والأرامل، والمطلقات، فلكل دولة خصوصيتها، وسوف نكون قادرين على وضع معايير مقبولة تحقق مبدأ الجدارة ولا تخل بالعدل والشفافية.

وفي سؤال عن دور القطاع الحكومي قال معاليه ندرك هذا الدور في تنفيذ السياسات العامة، وتنفيذ

الخدمات العامة في شتى المجالات؛ إلا أن هناك قواسم مشتركة تتعلق بالتنمية الإدارية، وتعزيز دور الحكومة، ومن خلال اطلاعنا على كثير من الوثائق المتعلقة بالإصلاح الإداري، وتجارب مجموعة من الدول، والدراسات المقدمة من خلال معهد الإدارة نجدها تتمحور عند عدة مرتكزات، وهدفنا في القطاع العام خدمة المواطن ورفاهيته. وما تختص به وزارة الخدمة المدنية في هذا الجانب يتمثل في عملية الاختيار في موضوع الجدارة، بحيث نختار الموظف الجيد للخدمة المدنية، وكيفية المحافظة على الموظف ودفعه للحماس لأداء عمله وتحفيزه، مع المحافظة على حقوق هذا الموظف، وإذا هيأنا هذه المعطيات، فسوف يكون لدينا موارد بشرية جيدة، والموظف لا يعمل في فراغ نظامي، بل لابد أن تكون الأنظمة واللوائح التنفيذية لأي نظام يحكم العمل قادرة على تحقيق هذه الرؤية بما يتسم مع المرونة وغير المركزية، يضاف إلى ذلك أن جل محاولات الإصلاح تكون من خلال الاستثمار في التقنية وتقديم الخدمات. فإذا كنا قادرين على إصلاح الجانب النظامي بما يخدم الخدمة المدنية، وفي الجانب الإجرائي فيما يتعلق

الاختيار في الجدارة

ومع حجم العمل في القطاع الحكومي.

مرتبه فيرقى للمرتبة الأعلى ويتم تحويل أو إيجاد وظيفة لذلك الموظف».

وأضاف الدكتور البراك كما تضمن قرار مجلس الخدمة المدنية أن تُقام هذه الإجراءات بعد «ثلاث» سنوات من تطبيقها، ونحن الآن في مرحلة التقييم، وقد خاطبت الوزارة عدداً من الجهات الحكومية لمعرفة وجهة نظر تلك الجهات وتجاربها مع تلك الإجراءات، ونأمل أن تساعد المعلومات الواردة من تلك الجهات الوزارة في دراسة الموضوع من جديد، ومعالجته بطرق أفضل في خدمة الموظف العام.

وعن دليل تصنيف الوظائف أجاب معاليه: « إن الدليل الحالي يعد بشهادة الكثير من الدول الأفضل على مستوى الوطن العربي بما يشمله من آليات ووصف وظيفي على مستويات معينة، وقد حُدث هذا الدليل أكثر من مرة ليتواءم مع معطيات سوق العمل وما يُحدَّث من تخصصات وقد دُشِّن دليل التصنيف الوظيفي لوزارة الخدمة المدنية على موقع الوزارة، وبدأ العمل به بتاريخ ١٤٢٤/٧/١هـ. وسعيًا من الوزارة بأن يتواءم هذا الدليل مع متطلبات سوق العمل والمستجدات الدولية في طرق ودراسة تحليل الوظائف، والوصف الوظيفي لتلك الوظائف، فقد اطلعت الوزارة على بعض التجارب في دول الاتحاد الأوروبي، وأعدت دراسة تتعلق بموافقة دليل التصنيف الوظيفي لوزارة الخدمة المدنية، وكان من أول المبادرات التواصل مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن؛ حيث حُدد نطاق العمل بهذه الدراسة، وتمت زيارة الجامعة عدة مرات، والسعي جاد الآن في هذا الموضوع، وتسعى الجامعة إلى التعاون مع بيوت الخبرة لتولي هذا الموضوع. وكذلك اهتمت وزارة الخدمة المدنية به، لذا سوف يرسم رؤية مستقبلية لما يجب أن تكون عليه الوظائف والمؤهلات المطلوبة، وكذلك التدريب المطلوب، وغيرها من النشاطات. أما فيما يتعلق بالدور التنفيذي للوزارة فأحد نشاطاته هو التوظيف، لكن دور الوزارة الحقيقي كان استشارياً وراقبياً، إضافة إلى النشاطات الأخرى. أما بالنسبة للتوظيف فنحن أمام عدد هائل من التخصصات، وعدد هائل من الخريجين، فالقوائم المنقولة من نظام جدارة على المسابقات حوالي «أربعمئة وثمانون ألف» (٤٨٠,٠٠٠) متقدم للوظائف الحكومية يحملون شهادة البكالوريوس، ومنهم من يعمل في الدولة، ومنهم من يعمل في القطاع الخاص، ولكن لا بد من وضع معايير للاختيار لتتواءم مع الطلبات المتزايدة، ومع حجم العمل في القطاع الحكومي.



العمالة بين التقاعد والحكومة

أما فيما يتعلق بموضوع العمالة، بين الدكتور البراك أن من تم إلحاقهم بالوظيفة الحكومية عامي ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ لم يسبق في التاريخ؛ حيث تم إلحاق «ثلاث مئة وعشرين ألف» عامل لنظام التقاعد المدني. والقطاع الحكومي أخذ ما يحتاجه من أعداد الخريجين، إضافة إلى ذلك لدى وزير العمل مشروع طموح في عملية التوظيف، والنتائج أصبحت ملموسة في عملية التوظيف، وهذه مسؤولية وزارة العمل، لكن التوجهات العالمية أن يكون القطاع الحكومي بعدد محدود من الموظفين، وتكون قادرين على تدريبهم وتحفيزهم لأداء خدمات جيدة للمواطن، وليس بتكديس أعداد كبيرة من المواطنين وزيادة الأعباء المالية في هذا الجانب والتي يمكننا استثمارها في العديد من القطاعات الأخرى. والتي قد قدم فيها خدام الحرمين الشريفين الكثير والكثير؛ حيث أحدثت عدة وظائف عديدة، وكان انعكاسها جيداً على كثير من الخدمات، وبخاصة في مجال التعليم العام.

وفي سؤال عن وظائف معتمدة ضمن وظائف وزارة الخدمة المدنية تشمل مسميات لتخصصات علمية دقيقة قال معاليه: «هناك فرق بين تصنيف الوظيفة وتصنيف المؤهل ووجود الوظيفة فوزارة الخدمة المدنية ليست مسؤولة عن إيجاد الوظيفة ولكنها مسؤولة عن إيجاد المسمى أو الخانة التي يمكن أن

أما فيما يتعلق بالرضى الوظيفي أوضح معالي وزير الخدمة المدنية أن لدى الوزارة إحدى التجارب الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأمل أن تطبق على وزارة الخدمة المدنية كتجربة، ومن ثم يمكن تعميمها على الجهات الحكومية لمعرفة مستوى الرضى في كل الجوانب المتعلقة بالوظيفة، وكافة منسوبي الأجهزة الحكومية.

وفيما يتعلق بسوق العمل بالمملكة أشار معاليه إلى أن وزارة الاقتصاد والتخطيط عقدت عدة ورش بهذا الخصوص، وفيما يختص بوزارة الخدمة المدنية في التوظيف بالقطاع الحكومي ورفع مستوى الإنتاجية للقطاع الحكومي فإن ما طرحناه في تلك الورش وما تم من لقاءات مع مندوبي البنك الدولي تتوافق بدرجة كبيرة مع المبادرات التي وضعت من قبل وزارة الخدمة المدنية، ويرون أنه يفترض أن يكون في القطاع الحكومي ما يشبه بعض الدول في نظام المديرين التنفيذيين، وقد أعدت وزارة الخدمة المدنية مشروعاً متكاملاً لهذا الموضوع وقد رفعا الآليات التي تحقق هذه الرؤيا، ورفع للمقام السامي. والموضوع يدرس الآن في مجلس الخدمة المدنية. ويعد هذا من المبادرات المهمة التي نرى أنه سيكون لها دور كبير في الاستقطاب من القطاع الخاص للوظيفة الحكومية، أو من داخل القطاع الحكومي بعقود ورؤى ومتطلبات معينة تتوافق مع تطلعات المسؤول الأول في الجهاز الحكومي.

بالتحفيز والاستقطاب وحماية حقوق الموظفين، إضافة إلى الجانب المعلوماتي في تقديم الخدمات الحكومية، فسوف نكون قادرين على إيجاد جهاز إداري كفاء وقادر على إدارة مسيرة التنمية.

تمهين الوظائف الهندسية

وعن كادر المهندسين الذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الشورى قال معاليه تعاني وزارة الخدمة المدنية في استقطاب المهندسين، فعندما تكون هناك وظائف شاغرة تطلب الجهات الحكومية شغلها من قبل وزارة الخدمة المدنية، وعملية الاستدعاءات التي نطلبها للقادمين إلى الوزارة والمطابقة تمثل عبئاً، فتجاربنا السابقة بالأرقام تؤكد ذلك؛ إذ عندما يتم دعوة «ستمئة» (٦٠٠) مواطن لقبول بعض الوظائف، فإنه لا يوافق على ذلك سوى «ستين» تقريباً، وذلك يعود لأسباب عدة قد يكون منها المرتب، وقد يكون منها موقع الوظيفة ومكانها.

كما أكد أنه لا توجد فئة من المواطنين لديهم مطلب واحد من اختصاص الخدمة المدنية، حتى تم التواصل معهم، والاستماع إليهم، ثم التشاور معهم، وقد لمسنا أن لديهم صورة كاملة بجهود الوزارة، التي وعدتهم بحلها.

مشيراً إلى أنه تحدث مع مجموعة من أعضاء هيئة المهندسين، وكان الحديث أن أي كادر للمهندسين يبني على لائحة الوظائف الهندسية، وأي توجه مستقبلي لهذا الموضوع سوف يبني على هذه اللائحة. هنالك تساؤلات حول المساعدين الفنيين الذين يخدمون المهندسين هل سيدخلون ضمن هذه اللائحة؟ وهل هيئة المهندسين قادرة على تمهين الوظائف الهندسية من مستشارين إلى مساعدين للمهندسين؟ موقف الوزارة واضح مع الهيئة في هذا الجانب، ويسعد الوزارة خدمة أي فئة لها علاقة بنشاطات وزارة الخدمة المدنية.

التميز بين الأجهزة الحكومية

وأوضح معاليه أنه بالنسبة لجائزة التميز في الأجهزة الحكومية، فلدى الوزارة تصور بأهمية هذه الجائزة، ومن بين الأطروحات، أن يكون هناك جائزة تخصص لقطاعات الأجهزة الحكومية لدفع عملية التميز بين الأجهزة الحكومية فيما يخدم الوظيفة العامة. وقد تزامن هذا الموضوع بمبادرة من إحدى الجهات الحكومية لإيجاد مثل هذه الجائزة. وقد أعطت الوزارة التصور العام لهذه الجائزة، وأكدت على أهميتها، وهذا الموضوع يدرس الآن لدى اللجنة العليا للتنظيم الإداري.



لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية لاسيما أن وزارة الخدمة المدنية من أولى الوزارات التي انضمت إلى خدمة (أمر) الذي تشرف عليه وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهي خدمة متواصلة على مدار الأسبوع لساعات طويلة للإجابة على استفسارات المواطنين.

أما ما يتعلق بقلة عدد الوظائف النسوية فقد أوضح معاليه أن المشمولين بنظام الخدمة المدنية تقريباً مليون ومائتي ألف موظف وموظفة منهن من يشغلن مراتب عليا على الثالثة عشرة والرابعة عشرة، كما أن شريحة النساء تمثل قرابة (٤٥٪) من وظائف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وهي تعادل بالنسبة لسلم الوظائف الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة لأستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد.

أما فيما يتعلق بنية تغيير نظام الخدمة المدنية فالوزارة قطعت شوطاً كبيراً في نظام الخدمة المدنية وتحديد نطاقه، وفيما يتصل بإيجاد بنك أو منظومة للتوظيف فإن الوزارة تسعى مع وزارة العمل إلى إيجاد بوابة موحدة للتوظيف.

وحول بطء شغل الوظائف من قبل وزارة الخدمة المدنية قال معاليه: «إن الوزارة شكلت فريقاً لهذا الموضوع عندما صدرت الأوامر الكريمة التي تعلق بعملية الاستيعاب وخلق إيجاد الوظائف لأبناء الوطن

يوضع فيها المتقدم». فجميع المسميات التي وردت في دليل تصنيف الوظائف وذكرت في الموقع الإلكتروني حيث بلغ عددها (٤٦٠٠) تصنيفاً ولم يترك في الغالب أي معلومة إلا وقام بتغطيتها فالوظائف الهندسية تم دراستها مع المتخصصين في الهندسة وكذلك وظائف الحاسب الآلي حيث درست وأضيفت وغيرها وقد يحصل أن كثيراً من الجامعات تبالغ في بعض التخصصات ولا تُعلم وزارة الخدمة المدنية إلا بعد أن يأتي الخريج بوثيقته، لاسيما أنه من الصعب أن تقوم الوزارة بإيجاد وظائف بمسميات كل تخصص وخاصة البكالوريوس وتخصصاتها المتجددة.

وعن التنسيق بين وزارة الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي قال معاليه: «إن التنسيق بين الوزارتين ما زال قائماً لاسيما أن وزير الخدمة المدنية ممثل في مجلس التعليم العالي، فكل ما يتعلق بشؤون الوظيفة العامة يتم التنسيق بشأنها مع وزارة التعليم العالي، أما التخصصات التي تطرح في الجامعات يتم عرضها على مجلس التعليم العالي بلجنة تنسيق الأعمال التحضيرية لدراسة التخصصات المعروضة، مع التركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل من التخصصات الطبية والهندسية والعلمية.

وعن سن التقاعد لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات وخصوصاً من هم على مرتبة أستاذ وكذلك بدلات أعضاء هيئة التدريس أجاب معاليه بأن هذا ليس من اختصاص الوزارة وإنما من اختصاص مجلس التعليم العالي الذي يرأسه خادم الحرمين الشريفين.

أما ما يتعلق بتحديد سن معين للتقاعد لأعضاء هيئة التدريس فما يُعمل به حالياً هو سن الخامسة والستون سنة ولا مانع من عملية التمديد أو التعاقد بعد سن الستين لاسيما أن ما يقع تحت اختصاص وزارة التعليم العالي من عرض مواضيع تتعلق بالتمديد لأعضاء هيئة التدريس يأخذ رأي وزارة الخدمة المدنية وفي الغالب أن الرأي واضح في الموافقة على التمديد وذلك لشح أعضاء هيئة التدريس في كثير من التخصصات.

وفي إجابة عن ما يتعلق بتحقيق تطلعات المواطنين أوضح معاليه أن الوزارة تسعى لخدمة المواطن بكل مهنية وقد تم تدشين مشروعين لخدمة المواطنين، فمن يرغب مقابلة وزير الخدمة فله ذلك بالتنسيق مع مدير المكتب عن طريق الاتصال المرئي في ساعات محددة وهذا من باب التواصل وتحقيق رغبات المواطنين وهو مبدأ أساسي من المبادئ الأساسية

نفكر باستحداث جائزة لدفع «التميز» الوظيفي.

الوزارة أعدت مشروعاً متكاملاً لنظام المديرين التنفيذيين في القطاع الحكومي.

كثير من الجامعات تبالغ في تخصصات لا نعلم بها إلا إذا أتى الخريج بوثيقته.

فالوزارة فيما يتعلق بالثبوت أو التعيين أدت دوراً كبيراً حيث تم تثبيت ما يقارب (١٩٥ ألف) موظف، وتوظيف أكثر من (١٢٠) ألف مواطن ومواطنة، وقد أقامت وزارة الخدمة المدنية مسابقات لكل الوظائف من المرتبة السابعة إلى المرتبة العاشرة وأصبح لديها قوائم لأي جهة ترغب في شغل وظائفها.

وبشأن شغل الوظائف وخصوصاً وظائف الشؤون الاجتماعية أجاب البراك: «بأنه في العادة توضع خطة سنوية وقد يطرأ عليها بعض التغييرات فالوزارة تبني معلوماتها على ما يقدمه المتقدمون والمتدمات في برنامج (جدارة) ثم تحدد مواعيد لدعوتهم ومن ثم المطابقة والمفاضلة لكن قد يحصل عدم استجابة لبعض المتقدمين والمتدمات أو عدم مصداقية في المعلومات فني آخر مفاضلة للماجستير والدكتوراه تم الإعلان عن (٤٦٢٣) وظيفة من حملة الماجستير والدكتوراه ولم يراجع الوزارة سوى (٢٤٠٠) متقدم».

وعن ما يتعلق بتوظيف حملة الماجستير والدكتوراه؛ أجاب وزير الخدمة المدنية: «بأن الوزارة بذلت جهوداً كبيرة لإيجاد الحلول المناسبة لإلحاقهم بالعمل في الأجهزة الحكومية أو الجامعات والمؤسسات التعليمية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي، وطابقت الوزارة ما يقارب من (٢٠٠٠) شهادة من أصل حوالي (٤٠٠٠) شهادة ماجستير ودكتوراه». وبخصوص إحلال السعوديين محل الأجانب في القطاع العام؛ أشار معالي الدكتور البراك إلى: «مطالبة مجلس الشورى في قرار سابق وزارة الخدمة المدنية إعداد خطة لسعودة الوظائف المشغولة بغير السعوديين، وكان للوزارة رؤية أخرى بحيث يجب أن تكون أي مبادرة أو خطة مقترحة نابعة من الجهاز الحكومي ذاته، وقد صدر مؤخراً قرار من مجلس الوزراء على تقرير وزارة الخدمة المدنية مفاده بأن تقوم الجهات المختلفة سواء كانت تعليمية أو صحية أو حكومية بوضع الخطط المناسبة لسعودة الوظائف بما لا يخل بجودة العمل، وقد بادرت الوزارة بناءً على هذا القرار برسم خارطة الطريق وبناء قاعدة بيانات مع الجهات الحكومية والصحية والتعليمية لمعرفة عدد شاغلي الوظائف من غير السعوديين وتحديد الاحتياج الوظيفي لكل قطاع». وكان معالي وزير الخدمة المدنية قد ألقى كلمة في بداية الجلسة عبر في مستهلها عن سعادته بزيارة مجلس الشورى.

وأوضح أن حضوره لجلسة مجلس الشورى



لدينا مليون ومائتي ألف موظف وموظفة في القطاعات الحكومية.. ولا صحة لتكديس النساء في مهنة التدريس فقط.

قطعنا شوطاً كبيراً في مشروع تحديث نظام الخدمة المدنية وتحديد نطاقه

نسعى مع وزارة العمل إلى إيجاد بوابة موحدة للتوظيف.

تهدف إلى إطلاع المجلس على الخطط والرؤى المستقبلية لما ستقوم به الوزارة ضمن خطتها الاستراتيجية استشعاراً منها بالحاجة الملحة للتطوير والتحديث بما يتوافق مع ما تشهده المملكة من تطور وتحديث في جميع أجهزة الدولة ومرافقتها

والتي تصب في النهاية في إطار التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة، رسمت توجهات استراتيجية رفعتها للمقام السامي الكريم وتوجت بموافقة خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- وتفضل بدعم الوزارة بالمبالغ اللازمة لتنفيذ هذه التوجهات في خطة استراتيجية تهدف للوصول إلى خدمة مدنية متميزة، وهذا ما يؤكد اهتمام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء حفظهم الله، على التطوير والتحديث بما يسهم في تطوير أساليب الأداء الكلي لأجهزة الخدمة المدنية.

وأضاف إن الوزارة بدأت أولى خطواتها لإعداد خطتها الاستراتيجية بإعادة بناء قدرتها الإدارية والتنظيمية لتتواكب مع تلك الطموحات، فاستعانت بعدد من الخبراء ومراكز البحوث في مجال الخدمة المدنية، لأن أي عملية تطويرية لا بد أن تبدأ من الداخل، ثم بحثت في الأساليب المتميزة بالدول المتقدمة وأوفدت الوفود لزيارة الدول المتقدمة لاستخلاص ما يسهم في دفع مسيرة الوزارة التطويرية، ثم أعدت وثيقة للمشروعات والبرامج تدرج تحت أربع محاور استراتيجية هي: (التنظيم والأنظمة، الموظفين، التقنية، التغيير الثقافي وتحسين بيئة العمل)، وجميع تلك المحاور تنفذ بالتزامن وتتضمن دراسات وبرامج ترى الوزارة أنها ستسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف والتطلعات المأمولة من الوزارة، وتواكب التطورات العالمية في مجالات الخدمة المدنية.

وتابع الدكتور البراك ولأهمية تطوير العمل اليومي قامت الوزارة بإجراء بعض الترتيبات التنظيمية، الإدارية والهيكلية لتتنفق مع الخطة الاستراتيجية التي تهدف للرفعي بما تقدمه الوزارة من خدمات وتسهيلاً لانسباب الأعمال بين إدارات الوزارة فيما بينها أو مع إدارات شؤون الموظفين في الجهات الحكومية، كما عملت على منح صلاحية أوسع لفرعها ومكاتبها في المناطق وفي بعض المحافظات وذلك بهدف تقديم خدمات أسرع وأسهل لموظفي الجهات الحكومية في تلك المناطق في مجالات (التربقيات، النقل، الإجازات، وبقية إجراءات شؤون الموظفين الأخرى).

وأشار إلى أن الوزارة عملت على الإعداد والتصميم ووضع الأطر العامة ونطاقات العمل لكل برامج الاستراتيجية، ففي مجال الأنظمة واللوائح حددت نطاق عمل دراسة لمراجعة نظام

وفي مجال إحلال السعوديين محل غير السعوديين فإنه بعد صدور الأمر السامي الكريم رقم (١٥٨٣٧) وتاريخ ٢٨/٤/١٤٣٤هـ بشأن وضع خطط خمسية لسعودة الوظائف التي يشغلها غير السعوديين وتكليف وزارة الخدمة المدنية بالإشراف على ذلك ومتابعته بحسب اختصاصها والرفع عن أي عائق تواجهه. في هذا الشأن قامت الوزارة بوضع كافة الترتيبات الإجرائية ووضعت حاليًا خطة لتنفيذ الأمر الكريم ومخاطبة الجهات الحكومية بذلك.

ثم عرض معالي الوزير ملامح للنسخة الأولية للخطة الاستراتيجية للوزارة؛ حيث تحدث عن مراحل إعداد الخطة الاستراتيجية، والتحديات، والرؤية، والرسالة لوزارة الخدمة المدنية، والأهداف العامة، والمحاور الرئيسة لمستقبل الخدمة المدنية، وأبرز المشروعات والمبادرات الرئيسة، والبرامج الاستراتيجية.

وفي نهاية الجلسة قدم معالي وزير الخدمة المدنية شكره للمجلس وأعضائه، وأكد أن جميع ما قدم من ملحوظات ومقترحات واستفسارات ستشكل داعمًا ورافدًا حقيقيًا للوزارة في دعم توجهاتها المستقبلية.

تدريب متخصصة في الداخل لتكون قنوات تدريبية تساند معهد الإدارة العامة، وقد تم خلال العام الماضي اعتماد ثمانية مراكز تدريبية داخلية.

وفي سبيل تحقيق نظام معلومات موارد بشرية متكامل لموظفي الدولة قامت الوزارة بتحديد حزمة من المبادرات التقنية التي توجت بخطة استراتيجيه للوزارة والتي سيتم ترتيبها قريبًا، وسيكون من ضمن مخرجاتها برنامج المركز الوطني لمعلومات الخدمة المدنية والذي يشمل على تطوير الخدمات الإلكترونية لوزارة الخدمة المدنية والتطبيقات المرتبطة بها، وتحويل الإجراءات الوظيفية بالكامل إلى إلكترونية بين الجهات الحكومية، وحتى ذلك الحين ورغبة في بعض الحلول العاجلة تم رفع الجاهزية لتنفيذ عدد من البرامج والمشروعات ومنها إيجاد برنامج للربط مع الجهات الحكومية وإعطاء الصلاحية لإدخال التوقيعات الوظيفية للجهات الحكومية وبذلك يسهل على الجهات الحكومية تسجيل تلك التوقيعات بشكل يسهم في سرعة وتكامل المعلومات ودقتها، وبرنامج بوابة التوظيف (جدارة) وبرنامج خطط وبرامج الإحلال.

الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية ونظام مجلس الخدمة المدنية لتتواءم مع المرحلة القادمة في تعزيز المحاسبة والتحفيز وتحسين الأداء، بالمواءمة بين حقوق الموظف وواجباته الوظيفية.

وبعد أن لفت النظر إلى أن العنصر البشري هو الركيزة الأساسية في عمليات التنمية التي تتبناها الدولة في شتى المجالات، ومع ارتفاع متطلبات شغل الوظائف وتنامي الطلب عليها، وأهمية تطوير آليات اختيار أفضل القوى العاملة المتاحة، كشف معاليه عن بدء الوزارة في إيجاد مركز متخصص استقطبت له الوزارة الكفاءات المتميزة ليتولى تحديد الاختبارات المطلوبة لشغل الوظائف الحكومية بشكل علمي وبمعايير تتفق مع أفضل الممارسات العالمية، وقد تكون قاعدة بالمستقبل تخدم القطاع الخاص في مجال التوظيف.

وفي شأن تدريب الموظفين أبان أن الوزارة قامت بتحديد عدد من المبادرات لتنمية مهارات موظفي الدولة وتدريبهم، هذا بالإضافة إلى استمرار جهود لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية في مراجعة ومتابعة خطط الجهات الحكومية في مجال تدريب وابتعاث موظفيها وسعيها لاعتماد مراكز

من كواليس الجلسة

وتوقعها في هذا الجانب مع الجهات البحثية الأخرى من جامعات وغيرها. ومنذ دخول معالي الوزير إلى هذه الوزارة أصبحت الأمور ميسرة، كما أصبح المواطن قريباً من الوزير، وصار العمل منسجماً وبعيداً عن الاعتراضات التي كنا نسمع عنها هنا وهناك، وهذا بفضل وتوفيق من الله نرجو أن يستمر».

وتابع معاليه أن هذا اللقاء تم بناءً على رغبة معالي الوزير وقد أيد المجلس تلك الرغبة وهو توجه جيد أن يأتي المسؤول للمجلس وي طرح ما لديه سواء كانت أموراً جديدة أو أطروحات أو آفاق أو شيء يعيشه المسؤول ويتمنى أن يشارك المجلس فيه، وهذا جانب يستحق الترحيب أيضاً.

رافق معالي وزير الخدمة المدنية كل من معالي الدكتور/ صالح الشهبان نائب وزير الخدمة المدنية، ومعالي الدكتور/ أحمد الشيباني مدير عام معهد الإدارة العامة، وسعادة الدكتور/ بندر السجان مدير عام التخطيط والتطوير بمعهد الإدارة العامة، والأستاذ/ عبدالله المضي، والدكتور/ عيد الحربي المستشار في الوزارة، والأستاذ/ عبدالعزيز الخنين المستشار والمشرف العام على مكتب معالي الوزير، والأستاذ/ باسم الشايف مدير عام إدارة تقنية المعلومات بالوزارة، والأستاذ/ سلطان الحوشان مستشار الوزارة، والأستاذ/ محمد خورشيد منسق مكتب معالي الوزير».

في بداية الجلسة رحب معالي رئيس مجلس الشورى باسم المجلس بمعالي وزير الخدمة المدنية وقال: «يسرني باسم مجلسكم الموقر أن أرحب بمعالي الوزير من عدة جوانب، الجانب «الأول»: هو جانب الزمالة وهي الفترة التي قضيناها معاً في هذا المجلس الذي كان من خلالها أنموذجاً للرجل الذي يجمع بين الثقافة البرلمانية والانتقال إلى العمل الإداري، وقد تمكن من إدخال نظام الحاسب في المجلس في تلك الفترة، وحاز المجلس بذلك على جوائز للتميز من الجامعة العربية وغيرها من المؤسسات، كما أخذ المجلس المركز «الأول» في أسلوب التعامل وتنفيذه من خلال الميكنة وجهاز الحاسب والأنظمة الحديثة. والجانب الآخر: هو جانب الوزارة التي كُلف بها من قبل خادم الحرمين الشريفين وهي وزارة مهمة جداً في هذه المرحلة وفي المراحل القادمة لأجيال الوطن، فالوطن يدفع بالكثير من أبنائه سواء من تخرج داخل المملكة أو من ذهبوا لبعثات برنامج خادم الحرمين الشريفين أو من يذهبوا بمفردهم، وقد استفادت المملكة من تنوع الجامعات في هذه الدول ومن أسلوب البحث الموجود، وبالتالي فإن لهؤلاء حق على الدولة، ووزارة الخدمة المدنية في الجانب الذي هو جزء مما تحتاج له الدولة تعتبر ملزمة في تحقيقه، وفي الجانب الآخر هي تعنى بأبناء الوطن على مختلف المستويات سواء ما دخل منه في اختصاصها وما كان تحت مظلة نظرتها وخبرتها

مشروع نظام التعتل عن العمل بين حافز ومكافأة نهاية الخدمة

النظام يوفر الحد الأدنى من الدخل للعامل لفترة تعطله عن العمل لسبب خارج عن إرادته.

وتساءل عما إذا كان الموظف سيحرم من تلك المكافأة؟ كما لم يشر في التقرير إلى رأي الغرف التجارية وموقفها من النظام؟ لاسيما أن هذا النظام سوف يتأثر بقطاع الأعمال.

وتساءل أحد الأعضاء عن فئة المتعاقدين السعوديين الذين لا تشملهم التأمينات الاجتماعية ولا يحظون بتغطيتها؟ داعياً اللجنة إلى وضع مادة في مشروع النظام تعالج أوضاعهم سواء في الداخل أو الخارج؟

من جانب آخر فضل أحد الأعضاء تعديل الفقرة (١) من المادة "الرابعة" إلى النص التالي: "يطبق هذا النظام بصورة إلزامية على جميع المسجلين في التأمينات الاجتماعية" ورأى حذف المادة "الخامسة" لأنها خارج سياق هذا النظام، على أن يكون تسجيل المشتركين في المادة السابقة تلقائياً.

ولاحظ عضو آخر أن المادة "التاسعة" لم تنص على المعايير التي يبنى عليها احتساب تحديد الاشتراكات في النظام ب(٢٪)، بحيث يدفع صاحب العمل (١٪)، والمشارك (١٪)؟ وتساءل عما إذا كانت هذه النسبة كافية لصرف معاشات التعتل عن العمل؟ وأكد ضرورة أن تخضع هذه المادة لدراسة متأنية.

من جهته أضاف عضو آخر بأنه لا يوجد في المادة "التاسعة" سقف لحد الأجر الذي يؤخذ منه الاشتراكات وفي نظام التأمينات الاجتماعية، فإن الحد الأعلى للأجر الذي يؤخذ عليه هذه الاشتراكات هو (٤٥،٠٠٠) ألف ريال، وهذا يعني أن كلاً من العامل وصاحب العمل سيدفع (١٪) على أجر المشترك، حتى ولو وصل إلى (٤٥،٠٠٠) ريال، ووفقاً للمادة "الثالثة عشرة" فإن العامل لن يحصل على تعويض أكثر من تسعة آلاف ريال في الشهر الثلاثة الأولى، ولن يحصل على أعلى من سبعة آلاف وخمسمائة (٧٥٠٠) ريال في الشهر التسعة التالية، وإذا كان متوسط الأجر يصل إلى أكثر من خمسة عشر ألف (١٥،٠٠٠) ريال، فإن العامل لن يدفع الاشتراكات دون الحصول على



د. محمد بن عبد الله آل ناجي

وضع مادة في مشروع النظام تعالج أوضاع المتعاقدين السعوديين الذين لا تشملهم التأمينات الاجتماعية

السيئة. وطالب أحد الأعضاء بالإسراع في تطبيق النظام، ورأى أن تخصص الدولة صندوقاً لدعم وتطبيق النظام، لاسيما أن الفائدة ستكون كبيرة للوطن والمواطن.

وقال أحد الأعضاء أنه يحسن البحث عن مدى تأثير صندوق الموارد البشرية على نظام التأمين ضد التعتل عن العمل في حال تطبيقه.

من جانبه أشار أحد الأعضاء إلى ما ذكره محافظ ورئيس مجلس الإدارة لهيئة الاستثمار من أن هذا النظام سيحل محل مكافأة نهاية الخدمة،

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والعشرين التي عقدت يوم الأحد ١٤٢٤/٧/٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مشروع نظام التأمين ضد التعتل عن العمل الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي.

وأوضح رئيس اللجنة أن النظام الذي يشتمل على ثلاثين مادة يهدف إلى توفير حد أدنى من الدخل للعامل لفترة تعطله عن العمل لسبب خارج عن إرادته مع العمل على سرعة إعادته للعمل من خلال التدريب والالتزام بالمتابعة للبحث عن عمل. وتابع أن نطاق تطبيق النظام يشمل المواطنين المشمولون بفرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية وهم العاملون بالقطاع الخاص والعاملون على بندر الأجور في القطاع العام، ويتم تمويله من خلال اشتراكات بنسبة اثنان في المائة من الأجور الشهرية للمشاركين تكون مناصفة بين المشترك وصاحب العمل.

وأضاف آل ناجي أن النظام يقدم معاشات شهرية في حالات التعتل عن العمل لأسباب خارجة عن إرادة المشترك بنسبة تتراوح بين ٥٠ - ٦٠٪ من متوسط الأجر شريطة أن لا تقل مدة اشتراكه في النظام عن عام واحد، ويعتبر الحد الأقصى للحصول على هذا المعاش سنة واحدة خلال كل سنتين.

وأجمع عدد من الأعضاء على أهمية مشروع النظام، وصفه أحدهم بأنه مهم وضروري، لاسيما أن أغلب دول العالم قد تبنت نظام التأمين ضد التعتل عن العمل، والمملكة في أمس الحاجة لهذا النظام مع الأخذ في الحسبان الاستغناء عن نظام (حافز) واستبداله بهذا النظام.

ولفت عضو آخر إلى المزايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في حال تطبيق النظام، ومن أمثلة ذلك منع انحراف المتعطلين عن العمل ولجوئهم للطرق غير المشروعة والسلوكيات

➤ وضع ضوابط ومعايير لترك العامل للعمل بمحض إرادته

➤ مشروع النظام مرشح ليكون بديلاً عن (حافز).. وعن مكافأة نهاية الخدمة

➤ مراجعة النظام من قبل لجان ومؤسسات تمثل العمال



مقابل لها، وهذا فيه نوع من الجباية تحصل عليه المؤسسة من العمال الذين لا يتحصلون على مقابل تلك المبالغ، بمعنى أن هذا النظام ينتظم إلى حصول المشترك على (١٥,٠٠٠) ريال، وبعدها لا يوجد فيه عدالة بين المشتركين، واقترح رفض مشروع النظام، وأن يعاد إلى اللجنة لدراسته من جديد دراسة اقتصادية واكتوارية شاملة ومعقدة. وأضاف آخر أنه قد لا يحصل أحد من المستحقين على هذا التعويض بسبب التعقيدات الواردة في هذا النظام، ولا سيما المواد "العاشرة" و"الثانية عشرة" و"السابعة عشرة"، التي بنيت على الشك والريبة في المستحق للتعويض من عدمه، ورمت العبء عليه بطريقة تقليدية لإثبات أنه مستحق للتعويض.

بينما طالب أحد الأعضاء للجنة تعريف مصطلح (سبب خارج عن إرادته) وتوضيح كيفية تطبيق النظام بصورة إلزامية؟ وعلى من ستكون الإلزامية؟ ، ولاحظ كثرة الإحالات في النظام ، ورأى أن ذلك يتسبب في كثرة التعقيدات في النظام، وتساءل عن أسباب التركيز على التدريب في كثير من مواد النظام رغم أن المتعطل عن العمل قد لا يحتاج إلى التدريب؟.

وطالب عضو آخر بتحديد سبب ربط حرمان المستفيد بمغادرته المملكة؟ وقال انه ربما كانت الحاجة إلى الرقابة والتفتيش بالطرق التقليدية الواردة في المادة "الرابعة والعشرين" غير ضرورية.

واقترح عضو آخر مشاركة متخصصين في النظام المالي في إعداد هذا المشروع. وضرورة مراجعة النظام من قبل لجان ومؤسسات تهدف إلى خدمة العامل، وألا يبنى من وجهة نظر المؤسسات الاستثمارية.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن النظام صيغ بشكل ركيك، وفيه كثير من العبارات التي تعد من الزيادة التي لا مسوغ لها. كما لاحظ العضو أن هناك كثيراً من المعوقات في شروط منح التعويض، قد تحول دون تحقيق النظام لأهدافه، مطالباً ، حيث لا مسوغ لربط تطبيق هذا النظام بقرار يصدر من الوزير؟.

وتساء أحد الأعضاء عن إمكانية شمول النظام العاملين غير السعوديين المتزوجين من سعوديات ليحقق لهم الاستقرار.

الشورى يطالب وزارة الحج بإنهاء تسليم مواقع المخيمات لمؤسسات الحجاج قبل بداية ذي الحجة بشهرين

وبشأن الحجاج غير النظاميين قال النقادي إن اللجنة عالجت بتوصيتها الجديدة الخامسة، أما ملحوظات الأعضاء على قطار المشاعر فقد عالجتها اللجنة بتوصيتها الثالثة.

وحول زيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى والتوسع الرأسي بالبناء على سفوح الجبال بدلاً من الخيام؛ أوضح رئيس اللجنة أنه سبق تقديم توصية إضافية حول هذا الموضوع في الدورة الماضية وقد بينت اللجنة بأن هناك دراسات مفصلة لعدد من الحلول لزيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى. بعد ذلك ناقش المجلس التوصية الخامسة للجنة بوصفها توصية جديدة لم تكن ضمن التوصيات التي ناقشها المجلس خلال مناقشته للتقرير، ونصت على التأكيد على ما ورد في البند (ثانياً) من قرار مجلس الشورى ذي الرقم ٥٩/٨٠ وتاريخ ١٢/٢١/١٤٢٨هـ، المتضمن: «تشديد الرقابة والمتابعة على شركات ومؤسسات حجاج الداخل، والتنسيق مع الجهات المختصة للحد من ظاهرة الحجاج غير النظاميين والمتسللين إلى المشاعر ووضع آلية للتنفيذ».

وأشار أحد الأعضاء إلى الآليات التي تم اتخاذها لتنفيذ الجزء الثاني من التوصية منذ عام ١٤٢٨هـ، حيث بدأ في حملات: «لا حج بدون تصريح»، و«الحج عبادة وسلوك حضاري»؛ ثم صدر قرار منع المركبات التي تقل سعتها عن (٢٥) راكباً، ثم صدرت لائحة الغرامات على تلك المركبات، وسوف يطلق هذا العام لائحة الغرامات على الأشخاص والحجاج المخالفين. ورأى مناسبة إعادة صوغ الجزء الثاني من التوصية بحذف عبارة: «ووضع آلية للتنفيذ».

ورأى أحد الأعضاء أن هذه التوصية لا تخص وزارة الحج، بل تخص جهات أخرى؛ مثل وزارة الداخلية أو اللجنة العليا للحج.

ثم أتاح رئيس المجلس المجال لرئيس اللجنة المهندس محمد النقادي لتوضيح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، فأوضح بأن التوصية جاءت استجابة لمداخلات أعضاء المجلس، أما بشأن ما أشير إليه حول وضع الآلية، فهناك آليات لا زالت تحت الدراسة ولم تنته، وبالنسبة لتوجيه هذه التوصية لوزارة الحج، فتوضح اللجنة أنها ذكرت في التوصية عبارة: «التنسيق مع الجهات المختصة»، فاختصاص وزارة الحج ومهمتها هي التنسيق مع الجهات المختصة. إثر ذلك صوت المجلس - بالأغلبية - بالموافقة على التوصية.



المهندس / محمد النقادي

مطالبة وزارة الحج بوضع خطة إستراتيجية شاملة للـ ٢٥ عاماً المقبلة

تحسين الخدمات داخل محطات قطار المشاعر ووضع حلول لمشاكله التشغيلية

الحد من ظاهرة الحجاج غير النظاميين والمتسللين إلى المشاعر المقدسة.

عاماً القادمة تأخذ في الحسبان الإدارة المتكاملة الموحدة لأعمال الحج والعمرة، وحلولاً للسكن والنقل والخدمات، وأوضحت اللجنة أن مندوبي الوزارة بينوا في إجاباتهم المرفقة مع التقرير أن الوزارة بدأت بتنفيذ هذا الأمر بالتنسيق مع الجهات التي لها علاقة بأعمال الحج.

طالب مجلس الشورى - بالأغلبية - وزارة الحج بالإسراع في وضع الخطة الإستراتيجية الشاملة للعمل في قضايا الحج والعمرة على مدى الخمسة والعشرين عاماً القادمة طبقاً لقرار مجلس الشورى ذي الرقم ٤١/٦٦ والتاريخ ١٠/٨/١٤٢٠هـ.

كما طالب المجلس الوزارة بإنهاء تسليم مواقع المخيمات للمؤسسات والشركات المقدمة للخدمة قبل بدء شهر ذي الحجة بما لا يقل عن شهرين. جاء ذلك في قرار أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والعشرين التي عقدها يوم الأحد ١٦/٧/١٤٢٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ التي تلاها رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي.

ودعا المجلس وزارة الحج إلى تحسين الخدمات العامة داخل محطات قطار المشاعر، ووضع حلول للمشكلات التي واكبت تشغيله في حج عام ١٤٢٣هـ، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأخرى، ووضع برنامج للإصحاح البيئي داخل المخيمات تلزم به المؤسسات والشركات المقدمة للخدمة.

وأكد على ما ورد في البند (ثانياً) من قرار مجلس الشورى ذي الرقم ٥٩/٨٠ وتاريخ ١٢/٢١/١٤٢٨هـ، المتضمن: «تشديد الرقابة والمتابعة على شركات ومؤسسات حجاج الداخل، والتنسيق مع الجهات المختصة للحد من ظاهرة الحجاج غير النظاميين والمتسللين إلى المشاعر ووضع آلية للتنفيذ».

وأوضح المهندس النقادي أن تقرير الوزارة تضمن فصلاً كاملاً عن المعوقات؛ وقد جاءت مصنفة إلى مالية، وإدارية، وتشغيلية، وتنظيمية وقد أوردت اللجنة بعضها واتخذ المجلس قرارات بشأن معالجتها، كما تضمن التقرير فصلاً آخر عن التحديات التي تشترك فيها الوزارة مع جهات أخرى؛ ومنها محدودية مساحة مشعر منى، واختلاط حركة المشاة بحركة المركبات، والحجاج غير النظاميين.

وأشار رئيس اللجنة إلى عدم تطبيق الوزارة لقرار مجلس الشورى ذي الرقم ٤١/٦٦ والتاريخ ١٠/٨/١٤٢٠هـ فيما يتعلق بوضع إستراتيجية شاملة لقضايا الحج والعمرة على مدى الخمسة والعشرين

مشروع نظام حماية الطفل.. من المسؤول عن تطبيقه؟! . عضو يقترح: إحداث إدارتين (أمنية وأخرى اجتماعية مستقلة) لتطبيقه



استمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثلاثين التي عقدها يوم الاثنين ٢٤/٧/١٤٣٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن تعدي بعض مواد مشروع نظام حماية الطفل المعاد إلى المجلس لدراسته عملاً بالمادة «١٧» من نظام مجلس الشورى، تلاه رئيس اللجنة الدكتور خالد العواد.

ثم شرع الأعضاء في مناقشة مدى التباين بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء بشأن بعض مواد مشروع النظام، حيث لاحظ أحد الأعضاء أن إضافة الحكومة للفقرة «الرابعة عشرة» من المادة «الثالثة» غير مناسب، لأنها من ناحية الصياغة تلغي جميع الفقرات السابقة لها، كما أن نصها عام غير محدد، وبالتالي يسمح للموظفين التنفيذيين المسؤولين عن تنفيذ هذا النظام أن يفسروا هذا النص كما يرون. لذا، من الأجدر حذف هذه الفقرة المقترحة من الحكومة والعودة للنص السابق الذي أقره المجلس، كذلك لاحظ أن الإضافة الواردة في عجز المادة «الحادية والعشرون» غير ملائمة؛ لأنها عبارة عن نص عام سيفتح المجال لإشكاليات قضائية متعددة لاسيما وأنه يُعد نشاط اقتصادي وصناعي، لذلك يُحسن العودة للنص السابق الصادر عن مجلس الشورى، لأنه نص منضبط.

من جانبه رأى عضو آخر أن مشروع النظام في وضعه الحالي يحتاج إلى إضافة مادة جديد بديلة عن المادة «السابعة عشرة» المحذوفة، مؤكدة على إعطاء المزيد من الأهمية بالفئات الخاصة من المعوقين والموهوبين، لاسيما أن الأطفال ذوي الإعاقة هم أكثر الأطفال عرضة للإساءة والإهمال؛ لأن كثيراً من هذه الفئات لا تحمي نفسها.

كما رأى أحد الأعضاء أن صياغة المادة «الأولى» في المشروع المقدم من المجلس أنسب، خاصة وأن التعديل المقترح يوحي للقارئ أن هذه المادة تؤكد ما قرره الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والاتفاقيات الدولية فقط، ويرد على تلك الاتفاقيات التي ليست المملكة طرفاً فيها، بينما العبارة المقترحة في مشروع المجلس تشمل الاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة والتي لم تنضم إليها. كما لاحظ أن اللجنة لم تبرر أسباب أخذها فيما ورد في مشروع مجلس الوزراء، أو تعديلها لبعض المواد وعدم تأييدها لما ورد من

المجلس، كما ورد في المادة «الثالثة» والمادة «الحادية والعشرون».

ورأى عضو آخر تعديل صوغ الفقرة «الرابعة عشرة» من المادة «الثالثة» بالطريقة المناسبة؛ لكي تشمل الجانب الصحي ولا تؤثر على بقية الفقرات أثناء تطبيقها، بحيث تكون مختصة بالجانب الصحي. وواصل عضو آخر بأنه من غير المناسب حذف المادة «السابعة عشرة»، على الرغم من موافقة اللجنة على حذفها، لأن هناك فرق بين أن تكفل الدولة حق التمتع برعاية اجتماعية وصحية ونفسية... وبين أن تقدم هذه الخدمات عن طريق الجهات المختصة في جميع أنحاء المملكة، دون بيان ما إذا كانت هذه الجهات حكومية أو خاصة، ودون بيان من يقوم بالتغطية المالية لهذا الأمر، كما لاحظ أن مشروع النظام ساوى بين الطفل الصحيح المساء إليه وبين الطفل المريض المساء إليه وهذا غير مناسب. لذا يحسن بقاء هذه المادة لضمان حماية أطفالنا وتقديم الرعاية المجانية اللازمة لهذه الفئة. وانتقد أحد الأعضاء مشروع النظام لأنه لم يعالج ظاهرة خطف الأطفال وهروبهم، لاسيما أنها ظاهرة انتشرت، ورأى أن يشار إليها، كما يحسن أن يكون تطبيق النظام بواسطة إدارتين أمنية وأخرى اجتماعية مستقلة.

✍ يجب أن ينص النظام على
الاهتمام بذوي الاحتياجات
الخاصة فهم الأكثر عرضة
للإساءة والإهمال.

✍ مشروع النظام ساوى
بين الطفل الصحيح والطفل
المريض في الإساءة إليهما.

✍ مشروع النظام لم يعالج
ظاهرة خطف الأطفال
وهروبهم.

زيادة الشفافية يمكن المجلس من الإسهام في تحسين أداء الأجهزة الحكومية والارتقاء بجودتها

مجلس الشورى يناقش مقترح تعديل قواعد إعداد التقارير الحكومية السنوية

الجهات الحكومية بحسب طبيعة الخدمة التي تقدمها أو الدور الذي تقوم به، فعلى سبيل المثال يتم تحديد متطلبات خاصة بالأجهزة الرقابية تختلف عن تقارير الوزارات، كما أن الوزارات الخدمية؛ مثل الصحة، والتعليم لها علاقة بالمواطن مباشرة؛ وأخرى دورها يتعلق بالخطط المستقبلية للتنمية؛ مثل وزارة البترول، ووزارة الاقتصاد والتخطيط وغيرها.

ورأى أحد الأعضاء استبدال عبارة "وفق مؤشرات قياس الأداء المتعارف عليها عالمياً" التي أدخلتها اللجنة على المادة "الثالثة" بعبارة: "بمستوى الانجاز وفق الخطة الزمنية والاعتمادات المالية المخصصة"، وبخصوص مقارنة مستويات الأداء في عام التقرير بمثيلاتها في العام السابق التي وردت في المادة "الخامسة" فإنها تغطي الجانب الوصفي واستخدام مؤشرات الأداء.

ولاحظ عضو آخر تداخل في المعاني بين ما ورد في المادتين "الخامسة" و "الثامنة" فيما يتعلق بمقارنة الإنجازات بما تحقق في العام المالي السابق، كما لاحظ تداخل بين المادتين "الثالثة" و "السادسة" فيما يتعلق بالموارد البشرية.

وأشار إلى ما لدى الوزارات والمؤسسات الحكومية من خطط إستراتيجية طويلة المدى يتوقف تنفيذها على عدة عوامل؛ منها الاعتمادات المالية وتداخل تلك الخطط مع قطاعات وجهات أخرى، وغيرها من المعوقات؛ وبالتالي قد لا يكون من المفيد إضافة هذا البند إلى مكونات التقرير.

ولاحظ أحد الأعضاء أن جدول المقارنة لم يُشر إلى ملحوظات ديوان المراقبة العامة وهي الجهة المسؤولة عن الأمور المالية، ولم يُشر إلى ملحوظات هيئة مكافحة الفساد وردود الجهاز عليها، وتحفظ أحد الأعضاء على توزيع التقرير السنوي وتداوله على نطاق واسع. وتضمنه ملحوظات ومقترحات الجهات الرقابية، ويرر ذلك بأنه قد يؤدي إلى سوء فهم المجتمع وقد يُستغل للإثارة الإعلامية. كما أن الجدول تضمن -فيما يخص الوضع الراهن للجهاز- إضافة الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية للجهاز وهي إضافة لا داعي لها؛ حيث إنها موجودة على مواقع تلك الجهات على الشبكة العنكبوتية، وليست هناك فائدة من تكرارها سنوياً في التقرير. وتابع من المعلوم أن التقارير غير المكتملة في معلوماتها تؤدي إلى توصيات وقرارات غير



معالي الدكتور فهد الحمد

عن طموحات القيادة والمجتمع. كما يحسن تعديل نص العبارة الواردة في الأهداف الإستراتيجية، بحيث تكون: "تقديم الخطة السنوية" ويدخل من ضمنها التوجهات الإستراتيجية.

وزاد آخر بأنه لا حاجة للتصنيف والدقة في الفقرة "الخامسة" المتعلقة بالوضع الراهن للجهاز؛ فهذا تصنيف فني قابل للتغير، ومن جانب آخر نجد مثلاً في ملحوظات هيئة الرقابة والتحقيق على أعمال الجهاز ردود الجهاز عليها؛ وأنه من المناسب التوسع في ذلك.

وقال عضو آخر أن المقترح يحتاج إلى بعض التعديلات في مواده؛ فقد خلت القواعد مما يتعلق بالتحديات والمعوقات والصعوبات، وتعد التحديات التي تدرجها الجهة في تقريرها مجالاً للتعرف على المعوقات المالية أو الإدارية أو البشرية والتي يمكن للمجلس دراستها.

من جانب آخر نبه أحد الأعضاء إلى التفريق بين

ما الفائدة من مقترحات لا تجد طريقها إلى النور.

التقارير الحكومية يغلب عليها ثقافة الإنجاز.

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته الرابعة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين ١٤٢٤/٧/٣هـ برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهد بن معاذ الحمد مقترح تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى، والمقدم بموجب المادة «الثالثة والعشرين» من نظام مجلس الشورى تلاه رئيس اللجنة الدكتور / محمد بن عبد الله آل ناجي.

وأكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى في مستهل مناقشة المقترح في ضوء تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي أهمية الموضوع وانعكاساته الإيجابية على أداء مجلس الشورى وارتقاء بمهامه الرقابية التي يضطلع بها . ولفت معاليه النظر إلى أن هذه التعديلات تعد تعديلاً جوهرياً يشتمل على عدة إضافات في محتوى التقارير ، وزيادة الشفافية والوضوح والشمول فيها لكل جهاز حكومي كل حسب اختصاصه مما يمكن المجلس من الإسهام في تحسين أداء الأجهزة الحكومية والارتقاء بجودتها تحقيقاً لتطلعات ولاة الأمر - حفظهم الله - وما يؤمله المواطن من تلك الأجهزة . وحدد المقترح تعديلات تضمن وصول تقارير الأداء السنوي لمجلس الشورى على شكل تقارير تصف وتصنف جودة الأداء ومعوقاته، بعيداً عن الشكل الحالي لإعداد التقارير السنوية الحكومية الحالية والتي تعتمد على الأسلوب الوصفي .

وقال أحد الأعضاء أنه من الواضح أن التقارير الحكومية يغلب عليها ثقافة الإنجاز وليست مهمات وواجبات، أما المنطلق العام لهذا التقرير فهو يحتاج إلى مراجعة من اللجنة، كما لم ينص التعديل على مادة متعلقة بإيصال التقرير لمجلس الشورى ليكون مرجعاً أساسياً لإعداد التقرير الحكومي السنوي ليصل ما بعده، وأن يكون هذا التقرير تقريراً محاسبياً وليس تقرير إنجاز.

وأضاف عضو آخر أن هناك العديد من العموميات في المواد، وهذا سيضعف جودة المناقشة، ولاحظ أن النظام يعمم في أجزائه التي يجب فيها التخصيص والعكس صحيح.

ورأى أحد الأعضاء أنه من المناسب تشكيل لجنة خاصة لوضع معايير واضحة حتى يكون التقرير معبراً



مجلس الشورى بناءً على المادة ”التاسعة والعشرين“ من نظام مجلس الوزراء وهي سنوية، وتغيير مدة التقرير يتطلب تعديل النظام قبل تعديل القواعد في هذا المجال.

ولاحظ أحد الأعضاء أن التعديل على مقترحين وليس على جميع القواعد. ولم تقدم دراسة ذات دلالة على الموضوع، وجدول المقارنة لا يضيف دلالة؛ وإنما هو موجود في العرض الذي أعد من أجله التقرير وهو موجود في المادة ”التاسعة والعشرين“ من نظام مجلس الوزراء.

وأوضح أن الفقرة ”العاشرة“ تتسجم مع الأنظمة ولا تتعارض معها.

وأشار عضو آخر إلى أن التقرير يتكون من شقين، أحدهما: عن القواعد، والآخر: عن التصور التفصيلي، ومعظم ما ورد في القواعد موجود ومفصل من التصور التفصيلي؛ فمعظم الملحوظات التي أوردتها اللجنة موجودة في التصور التفصيلي؛ ودعا اللجنة إلى دراسة هذه القواعد في ظل النماذج التي صدرت أساساً بأمر سام.

وتساءل عضو آخر عن دور المجلس هل هو دور رقابي أم رقابي تشريعي؟ أم استشاري؟ فقد أثير كثيراً أن كل الآراء التي تخرج من المجلس حول تقارير الوزارات لا قيمة لها ولا فائدة منها. وأن بعض الوزارات استطاعت أن تتحايل على قرارات مجلس الشورى. وتساءل عن الفائدة من مناقشة تقارير الوزارات، وإصدار قرارات لا تجد طريقها إلى النور؟

التقارير غير المكتملة في معلوماتها تؤدي إلى توصيات وقرارات غير سليمة.

إحداث برامج تعليمية تختص بإدارة الأداء الاستراتيجي وكيفية الأداء

إنشاء إدارات في الأجهزة الحكومية تكون مهماتها بناء وتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية

قياس أداء الجهة الحكومية بما تقدمه للمجتمع على أرض الواقع وليس على الورق.

سليمه. لذا، فإنه من المهم تجاوب الدوائر الحكومية مع المشروع.

وأكد أحد الأعضاء بأن سنة إعداد قوائم المركز المالي موضوعها أساسي، فقد لوحظ على الحسابات الختامية التقادم التاريخي، والحاجة إلى تعديل نظامي مع العمل على توفر تقارير حالية لا تتجاوز العام أو العامين للمصادقة عليها.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة لم تتطرق لمركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية الذي أقره مجلس الوزراء، فالمرکز يتولى قياس أداء الأجهزة الحكومية واستخراج مؤشرات أداء سنوية تعكس إنتاجها وأدائها، كما لم تشر إلى توصيات ندوة قياس الأداء في الأجهزة الحكومية التي أقيمت بمعهد الإدارة، إضافة إلى ما توصلت له اللجنة التي سبق وأن شكلت من عدة جهات لوضع الخطوط العريضة للقياس.

واقترح عضو آخر أن تضمن اللجنة في هذه القواعد مؤشرات رئيسة كالفاعلية، والكفاءة، والإنتاجية تعكس أداء الأجهزة الحكومية حتى لا نضطر لاحقاً لاستصدار قرارات تتعلق بتحديد مؤشرات واقعية ومنطقية لقياس أداء كل جهاز على حده وتبين اللبس بمفهوم تلك المؤشرات، فمثلاً زيادة عدد المتدربين سنة تلو الأخرى يعد معياراً كمياً، ولكنه لا يمكن الاعتماد عليه بدون المعيار الكيفي لكي يعكس جودة الجهاز.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هناك خطوات يمكن الأخذ بها لتحقيق نجاح مؤشرات قياس الأداء الرئيسية تسبق هذا العمل، واقترح أن تضع اللجنة توصيات تتعلق باستحداث برامج بالجامعات وفي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي تختص بإدارة الأداء الإستراتيجي وكيفية الأداء. وإنشاء إدارات في الأجهزة الحكومية تكون مهماتها بناء وتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية، ويتم تزويدها بالكفاءات في هذا المجال، وأن تعمل الأجهزة بوضع مؤشرات قياس أداء تركز على الفاعلية والكفاءة والإنتاجية، ويمكنها في ذلك التعاقد مع بيوت خبرة تساعدها في وضع مؤشرات الأداء العلمية وكيفية قياسها، والاهتمام بمبدأ تدريب منسوبي الأجهزة الحكومية على بناء وقياس مؤشرات الأداء التي تركز على تحسين أداء الجهاز الحكومي.

وتابع آخر: من المهم قياس أداء الجهة الحكومية بما تقدمه للمجتمع فالمشروعات المنفذة هي الإنجازات وليست المشروعات التي يتم توقيع عقودها. مؤكداً أهمية تحديد الأشياء حتى تكون مفهومة، وخاصة في مسألة المراقبة. ورأى أن تكون التقارير نصف سنوية. ثم أوضح معالي رئيس الجلسة أن التعديل هو تعديل على قواعد، لكن بعض المداخلات يبدو أنها تتعلق بنظام مجلس الوزراء، فالتقارير السنوية تأتي إلى

الشباب قوة المملكة وحصنها القومي إدراكاً منه لأهمية وجود أماكن للشباب لاحتوائهم وتفريغ طاقاتهم مجلس الشورى يقرر المضي في دراسة مقترح مشروع نظام مراكز الأحياء ويشكل له لجنة خاصة

في مرحلة الملاءمة بيان لمن يقول بأن المجلس لا يأخذ بالمشروعات المقترحة من خلال المادة «الثالثة والعشرين»، بدليل أن المشروع المقترح قد يحظى بالملاءمة عندما عرض في المرحلة السابقة ولم يكن للجنة أو المجلس موقف مسبق لأجل أهمية الموضوع، كما أن في التوصية الجديدة التي اتخذتها اللجنة في هذه المرحلة بياناً بأن المجلس لا ينفرد بأرائه ويأخذ برأي المختصين العاملين في الميدان الذين يرفضون هذا المقترح؛ لأنه يحمل في طياته مركزية صارخة؛ لاسيما أنه يقوم على المجلس الأعلى لمراكز الأحياء، ويفترض أن يكون برئاسة ولي العهد وعشرة وزراء، كما أن المراكز الآن قائمة وعملها يحتاج إلى توحيد فقط، ولذلك جاءت القواعد الموحدة للمراكز، وهذا ما أخذت به اللجنة.

من جهته قال أحد الأعضاء من خلال رأي المجلس في الدورة السابقة من أهمية وجود مراكز الأحياء، ولوضعها المتواضع في أداء دورها، وللتنافس بتفعيل هذا الدور الكبير للمراكز أوجدت القواعد المنظمة، لكن وجود هذا النظام لا يلزم أن يكون وفق المقترح المقدم ولا مانع بأن تعدل عليه اللجنة ما تراه مناسباً، ولا تلزم اللجنة بأن تقر ما لا تراه من مواد في النظام بحيث نبرر بأن فيه تعقيداً، فالإشكال الوارد في النظام يعدل. لذا، يحسن إقرار النظام، وأن تدرس فقرات النظام بمقتضى المصلحة الغالبة لا بمقتضى فقرات النظام المقترح، أو أن يحال النظام إلى لجنة خاصة، فهذا النظام ضروري لتفعيل دور هذه المراكز وتكثيرها.

ورأى عضو آخر الأخذ بالمقترح، لاسيما أنه مهم في هذه المرحلة، ويعد وسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية وإيجاد روابط بين سكان الحي، كما أن لها تأثيراً أمنياً بحيث تساعد في إضعاف أي تأثير للجريمة، ويحسن أن يكون تشكيل المجلس الوارد في المقترح أبسط من ذلك، بحيث يتكون من مندوبين من وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وثلاثة من الشخصيات العامة.



د. خالد بن إبراهيم العواد

المواطنين، وليس لديهم مكان لاحتوائهم ولتفريغ طاقاتهم، والمراكز الموجودة حالياً لا تؤدي ذلك، لأنها سكنية وصغيرة، لذا، فإن هذا النظام سيسند هذه المراكز ويدعمها.

وقال آخر إن توحيد جهة الإشراف على هذه المراكز يعد من صميم عمل المجتمع المدني، ونحن بحاجة للنهوض بمستوى الأحياء اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعظيم قيم المشاركة لحل مشكلات المجتمع، وتعميق مبدأ المشاركة الشعبية بتأهيل المواطن للقيام بدوره التشاركي مع الدولة في صناعة القرار التتموي بجميع أبعاده وعليه فهذا النظام مناسب.

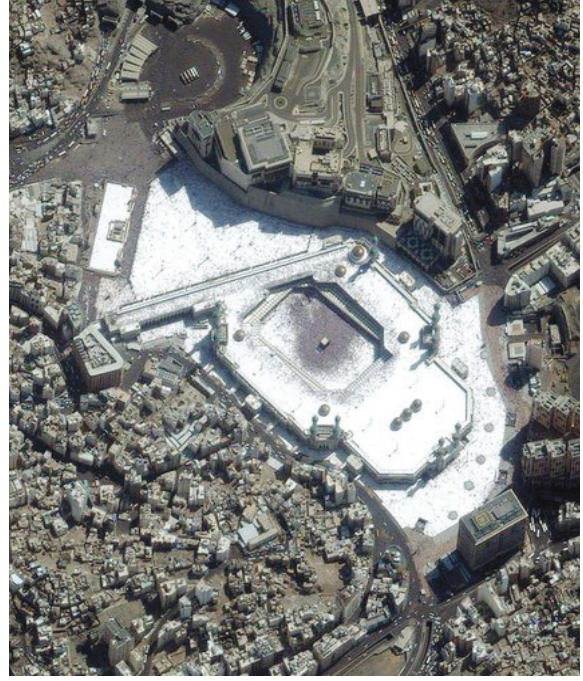
وأشار أحد الأعضاء ما تضمنه تقرير اللجنة من أن المندوبين يرون أن القواعد الموحدة لمراكز الأحياء والتي صدر بها الأمر السامي أكثر سلاسة ومرونة، وأن الغاية المشودة في المقترح المقدم لم تعد قائمة، بل يرون أن في المقترح تكبيلاً وإعاقة لعمل وإنشاء تلك المراكز، ولذلك فإن التوصية السابقة للجنة

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والعشرين التي عقدت يوم الأحد ١٤٢٤/٧/٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تشكيل لجنة خاصة لدراسة مقترح مشروع نظام مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية المقدم بموجب المادة «٢٢» من نظام مجلس الشورى، وذلك بعد أن صوت بعدم الموافقة على توصية لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة مشروع النظام.

وناقش المجلس مقترح مشروع النظام في ضوء تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن المقترح من نظام المجلس الدكتور/ خالد بن إبراهيم العواد.

ورأى أحد الأعضاء أن التنمية الثقافية لها دور في تشكيل الهياكل المؤسسية في المجتمع وبناء الوعي لدى الإنسان، وللمراكز الأحياء دور كبير في بث روح العمل الاجتماعي التطوعي الذي صار ضرورة اجتماعية لا غنى لمجتمعاتنا عنها، فللمراكز الأحياء دور كبير في تنمية الإحساس بالانتماء والولاء للوطن، كما أنها ستنمي روح المبادرة والابتكار، لاسيما في الجوانب العملية والتقنية. لذا يحسن باللجنة الاطلاع على أنظمة ولوائح المؤسسات والجمعيات المشابهة، كما ينبغي أن يكون لوزارة الثقافة والإعلام دور في نقل بعض الفعاليات الثقافية والفكرية إلى الأحياء، إضافة إلى الاستمرار في دراسة مشروع نظام مراكز الأحياء وإحالاته إلى لجنة خاصة.

فيما أشار عضو آخر إلى أن القواعد التي تشير إليها اللجنة لم تقر حتى الآن، فهي في حكم عدم النافذ كما أنها قواعد تنظم الموجود حالياً، والموجود متواضع جداً، لأنها مراكز تنمية اجتماعية بدأت بها المملكة في الثمانينيات، وهذا النظام لتطوير الموجود، بحيث توضع مراكز أحياء تضم صالات لجميع أنواع النشاطات للشباب، وهذه لن تقوم على جهود أهلية وإنما لابد من تدخل الدولة في ذلك. وتابع آخر بأن الشباب يمثل (٦٠-٦٥٪) من



الأحياء وتثير هذا الموضوع كثيراً مع مندوبي وزارة الشؤون الاجتماعية، بل إن اللجنة هي التي تبنت نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولكن اللجنة تريد تقوية النظام الأهلي، فكلما أدخلنا الدولة بمثل هذا النظام، أضعفنا القطاع الأهلي، والذي يمتاز بالمرونة وينشدها، وهذا ما أكد عليه المندوبون والممارسون لمراكز الأحياء.

وتابع إن إشراف الدولة على هذه المراكز متحقق من خلال الأنظمة الموجودة.

وأضاف العواد بأنه من حق اللجنة الإبقاء على رأيها ما دام أن لديها المبررات ومن حقها أن تقدمها إلى المجلس، والمجلس هو المقرر لذلك.

ثم عرض رئيس المجلس توصية اللجنة للتصويت؛ على النحو الآتي: «عدم مناسبة الاستمرار في دراسة مشروع نظام مراكز الأحياء المقدم من خلال المادة (٢٣) من نظام المجلس . فصوت المجلس بعدم الموافقة على توصية اللجنة بأربعة وثمانين (٨٤) صوتاً مقابل واحدٍ وأربعين (٤١) صوتاً.

وقرر المجلس تشكيل لجنة خاصة لدراسة هذا الموضوع.

❏ **لمراكز الأحياء دور كبير في تنمية الإحساس بالانتماء والولاء للوطن و بث روح العمل الاجتماعي التطوعي.**

❏ **ينبغي أن يكون لوزارة الثقافة والإعلام دور في نقل بعض الفعاليات الثقافية والفكرية إلى الأحياء.**

❏ **مراكز الأحياء وسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية وإيجاد روابط بين سكان الحي.**

وتحفظ أحد الأعضاء عليه من ناحية صياغة المقترح ومواده، مؤكداً حاجته إلى دراسة مستفيضة وإعادة صوغه، بحيث يكون أقل تقييداً فيما يخص الإشراف الحكومي المباشر، وأن يكون طابعه مدنياً، ويتم الاطلاع على الأنظمة المعمول بها في هذه المراكز في الدول المتقدمة.

ورأى عضو آخر بأنه من غير المناسب أن ترفض اللجنة المقترح المقدم بناء على المادة «الثالثة والعشرين» من نظام المجلس، لاسيما أنه بُذل فيه جهداً كبيراً والحاجة إليه قائمة، وعلى الرغم من أن مبررات اللجنة لرفضه مقنعة؛ لكنها لا ترتقي لرفض المشروع؛ لأن المشروع لم يقدم بصورته النهائية فمن حق اللجنة التعديل عليه لجعله ملائماً؛ لذا، فالأنسب أن تشكل لجنة خاصة لدراسة هذا المشروع، وأن ينظر إلى النظام المقدم الآن في مجلس الوزراء وهذا النظام والأنظمة المعمول بها حالياً، حتى يخرج نظاماً يخدم المجتمع.

ثم أتاح معالي الرئيس المجال لرئيس اللجنة لبيان وجهة نظر اللجنة حيال ما ورد من ملحوظات وآراء؛ فأوضح أن اللجنة ترحب وتؤيد إنشاء مراكز

١٦ ألف من خريجي المؤسسة العامة للتدريب على قوائم (حافز) أعضاء المجلس يطالبون بإستراتيجية وطنية للتدريب التقني والمهني في المملكة



تساءل عدد من أعضاء مجلس الشورى عن مخرجات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، حيث لا يوجد أثر لخريجها في سوق العمل، وطالبوا بوضع إستراتيجية وطنية للتدريب التقني والمهني في المملكة، ودمج كليات التقنية إلى كليات المجتمع بالجامعات؛ وذلك للقضاء على الازدواجية والحد من الإنفاق المالي الباهض في برامج المؤسسة.

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس خلال جلسته العادية السادسة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين ١٠/٧/١٤٢٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأمير خالد بن عبد الله آل سعود.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما ذكره مندوبو المؤسسة بأن هناك ١٠٠ ألف خريج من الطلاب والطالبات على مدار الخمس سنوات الماضية، وقال : عندما نرى الواقع فإننا لم نلمس أي أثر لخريجها في سوق العمل وخاصة الفتيات، فمثلا في القطاع النسائي المتمثل في الخياطة أو التجميل (وهي تخصصات تقدمها المؤسسة) نجد أن جميع العاملين تقريبا في هذا المجال من العمالة الأجنبية، فأين خريجات المؤسسة في هذه التخصصات؟ وهل بالفعل الخريجون يعملون في تخصصاتهم؟ أم يعملون في تخصصات إدارية لا تمت لتخصصاتهم بصلة؟ وذلك تحت مظلة سعودة الوظائف لتجنب المؤسسات والشركات جزاءات برنامج نطاقات، وغيرها من برامج وزارة العمل.

وتمنى أن يجد إجابة شافية من اللجنة على هذه التساؤلات، نظرا للمبالغ المالية الطائلة التي تتكلفتها الدولة في إعداد خريجي المؤسسة وسياسة التوسع التي تنتهجها المؤسسة في افتتاح كليات التقنية، إذ أنها تعتزم افتتاح «أحد عشر» كلية في بداية العام الدراسي القادم على الرغم من التحديات التي تعاني منها.

من جانبه قال عضو آخر إنه من المعروف عالمياً أن التدريب يسهم بدرجة كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني؛ من خلال تدريب الكوادر البشرية وتأهيلها لاحتياجات سوق العمل، ونظراً لأهمية وجود رؤية واضحة واستراتيجيات محددة ترسم خطط التدريب المستقبلية

والالتحاق بالتدريب، وهذه النسبة متدنية جداً لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل؛ وقد تكون المؤسسة ذاتها أولى العقبان التي يواجهها طالب العمل، فتسريح (٦١٪) من طالبي التدريب للعمل يضع اللوم الأكبر على المؤسسة. فشبابنا براء مما ينسب إليهم فيما يتعلق بالعزوف عن العمل. لذا، يحسن تنفيذ الهدف الأول من إستراتيجية التدريب؛ وذلك بالتوسع في نسبة القبول لطالبي التدريب.

وزاد أحد الأعضاء بأن عدد الوظائف المعتمدة في هيئة التدريب (٩٩٢٠) وظيفة فقط؛ حيث طلبت المؤسسة اعتماد (٢١٢٦) وظيفة إضافية أخرى لهيئة التدريب، إلا أنه لم يعتمد لها إلا (٤٠) وظيفة فقط؛ علماً أن برنامج خدام الحرمين الشريفين لإعداد المدربين بعدد (٢٠٠٠) متدرب ولمدة ثلاث سنوات قد بدأ العمل به اعتباراً من بداية العام ٢٠١٠م، ولم توفر لهم الوظائف، وهذا بالطبع لا يتناسب مع المهمة المطلوبة من المؤسسة وهو التوسع في القبول والإيفاء بمتطلبات العمل بمخرجات مهنية وتقنية عالية. وطالب باعتماد الوظائف اللازمة للمدربين بما يناسب وتحقيق أهداف إستراتيجية التدريب.

ولاحظ أحد الأعضاء أن التقرير استعرض وبشكل كبير منجزات المؤسسة وبرامجها... إلخ ولم يتطرق

وتعكس إيجاباً على مخرجات المؤسسة لتلاءم متطلبات سوق العمل، فإنه من الضروري وضع إستراتيجية وطنية للتدريب التقني والمهني في المملكة، ودمج كليات التقنية إلى كليات المجتمع بالجامعات؛ وذلك للقضاء على الازدواجية والحد من سلبات الإنفاق المالي الباهض في برامج المؤسسة؛ وذلك أسوة بضم كليات المعلمين والكليات الصحية إلى وزارة التعليم العالي.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هناك طلب كبير جداً على التدريب، والحاجة أكبر بكثير من القدرة الاستيعابية كما هو موضح في الإحصائيات الموجودة بالتقرير، وبما أن المؤسسة انتهجت نهج الشراكات الإستراتيجية العالمية فيجب التوسع في برامج التدريب الإلكتروني ليشمل عدداً أكبر من المقبولين، ويقدم قاعدة أوسع من التخصصات التي يحتاجها سوق العمل؛ وذلك بالتنسيق مع الجامعات ووزارة التربية والتعليم لاستغلال معاملها ومرافقها.

من جانبه قال أحد الأعضاء إن الهدف الأول من الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني؛ هو "استيعاب أكبر عدد من الراغبين في التدريب التقني والمهني؛ للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن ذلك لم يتحقق، فقد بلغ الاستيعاب للعام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ ما نسبته (٢٩٪) من راغبي



تحت القبة

وأضاف إن المؤسسة قد تعرف ذلك جيداً، ولكن يبدو أن اللبس لدى اللجنة فقط، لاسيما أن الدورات المتخصصة - في التوجيه والإرشاد- التي تنفذها المؤسسة دورات فقيرة جداً تتراوح ما بين (٣-٤) أيام وهي دورات عامة وبسيطة، وتتركز بشكل أساس على الجودة في الإرشاد وأساليبه وموجهة للممارسين المؤهلين أساساً في بعض المجالات، خاصة في المجال التعليمي والتربوي، بينما الدورات العلاجية والتأهيلية التي يحتاجها المدمن المتعا في للتأهيل ذاته، أو ليكون قائداً ومرشداً لسواه تحتاج إلى مدد طويلة نسبياً (تتراوح من "سنة" أشهر إلى "ثمانية عشر" شهراً)، يصحبها تدريب على مستوى عال في مؤسسات نفسية أو طبية مختصة بالعلاج والإرشاد النفسي. لذا، فإن التوصية "الخامسة" للجنة غير مناسبة؛ لعدم اختصاص المؤسسة.

وتساءل أحد الأعضاء عن سبب عدم إغفال التقرير لذكر التعاون مع الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، لاسيما أن الخطة لها ميزانية مرصودة تقدر بـ(ثمانية مليارات) ريال؛ فالتعاون يعد تعاوناً أساسياً وضرورياً في العلوم والتقنية والابتكار.

ولاحظ عضو آخر بأن التقرير لم يحتوى على إستراتيجية خصخصة التشغيل ولم يتضمن خطة لذلك، كما أن التقرير لم يشر إلى مصير المعاهد والكليات المنتشرة في المملكة؟

ورأى عضو آخر إعادة هيكلة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني؟ موضحاً أن الحاجة أصبحت ملحة لتلبية سوق العمل والاقتصاد عمومًا.

واقترح أحد الأعضاء إعداد دراسة تقييمية شاملة لمدخلات المؤسسة وبرامجها الإدارية والأكاديمية والتدريبية وكذلك إعداد دراسة عن مخرجاتها وأين يذهب خريجوها؟ وأين يتوظفون؟

وقال عضو آخر إن جواب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في طلب لتمويل من وزارة المالية غير مقنع؛ حيث يحسن أن توفر هذا الدعم بطريقتها.

وتابع لم تذكر المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني -عند ذكر توظيف خريجها- الوظائف التي شغلها؟ وهل هي إدارية أم فنية أم غير ذلك؟

وتساءل عضو آخر عن صحة ما يثار في وسائل الإعلام بأن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني قد عقدت العزم على إسناد التدريب إلى شركات أجنبية؟ وما إذا كان هذا التوجه دليلاً على استسلام واعتراف من المؤسسة بضعف برامجها وإخفاقها.

وأكد أحد الأعضاء أهمية أن تعيد المؤسسة النظر والتفكير في إنشاء جامعة تقنية، مع مساعدة المجلس للمؤسسة بإعداد توصية لعودة المؤسسة لتمييزها.

➤ **مؤسسة التدريب التقني والمهني مسؤولة عن رفض ٦١٪ من طالبي التدريب للعمل.**

➤ **مطالبة بدمج كليات التقنية إلى كليات المجتمع للحد من الإنفاق المالي الباهظ في برامج المؤسسة.**

➤ **١٠٠ ألف خريج خلال خمس سنوات.. لا أثر لهم في سوق العمل!**

➤ **لا يوجد لدى المؤسسة مؤشرات لقياس الأداء ومعايير للتأكد من جودة البرامج وفعاليتها، ومعرفة نسب التوظيف.**

خاصة بأن يكون المدمن المتعا في -بعد تأهيله- قائداً لمجموعة علاجية للمدمنين؛ انطلاقاً من كونه متعا ف أو ناج من الإدمان، ولكونه مرّ بذات الخبرات التي مرّ بها المدمن حالياً سواء على المستوى الفسيولوجي، أو النفسي العقلي، أو الاجتماعي. وزاد العضو بأنه سواء أكانت اللجنة تقصد من توصيتها تأهيل المتعا في من الإدمان لذات نفسه أو تأهيله ليكون مساعداً ومرشداً لسواه من المدمنين؛ فإن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ليست هي الجهة المخولة بذلك. لاسيما أنها ليست -سواءً بطبيعتها واختصاصها، أو بجهودها وإمكاناتها- هي الجهة المؤهلة لتنظيم، أو حتى تسيق وإدارة هذه الدورات التي لها جوانب علمية وجوانب علاجية نفسية، وجوانب عملية تطبيقية من مهارات وتقنيات واستراتيجيات متقدمة.

إلى وضع مخرجات المؤسسة في سوق العمل، لاسيما أن هدف المؤسسة الرئيس هو تنمية الموارد البشرية الوطنية لسد احتياجات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة، ورفع مستوى المتدربين، وحسن استغلال الخريجين والخريجات لمواكبة احتياجات التنمية. فكانت هناك إشارة - في أقل من صفحة واحدة- تشير إلى وضع مخرجات المؤسسة في سوق العمل من خلال المرصد الوطني للقوى العاملة. والسؤال الذي يطرح نفسه: أين هم خريجو وخريجات المؤسسة؟ لماذا لا نجدهم في أرض الواقع؟ لماذا لا نجد الميكانيكي، والتجار، والسباك، والحداد، والكهربائي السعودي في سوق العمل؟ هل هذا بسبب ضعف التأهيل؟ أم أن متطلبات سوق العمل تفوق ما تقدمه المؤسسة للمتدربين بها من تأهيل وتدريب؟

وقال عضو آخر إن التقرير ذكر أن للمؤسسة برامج وإنجازات وشراكات عديدة متميزة ولكن لا يوجد لدى المؤسسة مؤشرات لقياس الأداء ومعايير لمراجعة البرامج للتأكد من جودتها وفعاليتها، والتعرف على النسب التي حصلت على وظائف في سوق العمل من خريجي هذا العام، ولا أعداد المتسربين، وهذه من القضايا المهمة لأي مؤسسة تعليمية وتدريبية.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير لم يشر إلى أن لدى المؤسسة خطة إستراتيجية، أو أولويات محددة لإحلال العمالة الوطنية لذوي المهن التقنية والفنية مكان العمالة الوافدة والتي يفوق عددها "سنة ملايين" وافد تسيطر على سوق العمل بالمهن ذاتها التي تؤهل المؤسسة خريجها عليها. في الوقت الذي نجد كما ذكرت المؤسسة في تقريرها أن هناك (١٥٦,٠٠٠) من خريجي المؤسسة يبحثون عن عمل في برنامج حافز. لذا، فإن هذه الخطة الإستراتيجية ستساعد أو ستقلل -بإذن الله- من هذا الهدر في رأس المال البشري.

من جهته لاحظ أحد الأعضاء غموضاً في نص التوصية "الخامسة" للجنة، وقال: إن هناك غموضاً في صوغ التوصية؛ فبالنظر في سياق الفقرة (سابعاً) من الرأي، فقد ورد فيها ما يلي: "نظراً لوجود عدد من نزلاء مستشفيات الأمل عاطلين عن العمل وليس لدى بعضهم مؤهلات علمية، أو تدريبية، أو خبرات عملية تساعدهم في الحصول على أعمال بعد تعافيتهم وتكفل لهم العيش الكريم" فهل اللجنة تريد فقط دورات لتأهيل المتعا فيين نفسياً، وعقلياً واجتماعياً ومساعدتهم على الاندماج في الحياة، أم أنها بإشارتها إلى التعطل عن العمل ونقص مؤهلات هؤلاء المتعا فيين العلمية والعملية وحاجتهم لما يضمن لهم العيش الكريم تريد تأهيلهم ليكونوا مرشدين نفسيين للعمل كموجهين في حلقات العلاج النفسي الجماعي لمجموعات المدمنين والمتعا فيين من الإدمان؛ إذ أن هناك مدرسة في العلاج الجماعي

الشورى يطالب بإحصاءات حول توظيف الوظائف وتنظيم سوق العمل. مجلس الشورى يطالب وزارة العمل بتفاصيل عن (حافز) و (نطاقات).



طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين ١٧/٧/١٤٢٤هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزارة العمل تضمين تقاريرها السنوية القادمة فصلاً عن ما حققته البرامج والمبادرات التي تنفذها ومصادر تمويلها مثل برنامج حافز وبرنامج نطاقات، مدعماً بالإحصاءات حول توظيف الوظائف وتنظيم سوق العمل، مع تضمين ملحوظات منظمات العمل الدولية والإقليمية التي وقعت معها المملكة اتفاقيات ملزمة وما اتخذته الوزارة حيال هذه الملحوظات.

وطالب المجلس وزارة العمل أن تدعم إدارة التفتيش لزيادة كفاءتها لتتمكن من مراقبة الشركات والمؤسسات التي تشغل العمالة الأجنبية في الوظائف والمهن المخصصة للسعوديين.

وأكد المجلس في قراره على الفقرة الخامسة من قرار مجلس الشورى رقم (٤٨/٧٠)، بتاريخ ٢٠/١٠/١٤٢٠هـ والخاص بوضع الوزارة لآلية التأكد من كفاءات ومهارات اللذين يمارسون المهن المختلفة من العمالة الوافدة، ومراعاة ذلك عند إصدار رخص العمل أو تجديدها بصفة دورية.

وطالب المجلس الوزارة بتحديد قيمة البنود الفردية لتكاليف استقدام العمالة المنزلية والعمل على الحد في المبالغة من قيمتها.

كما طالب المجلس وزارة العمل باتخاذ التدابير اللازمة لبناء وتعزيز ثقافة العمل الإيجابية مما يسهم في توظيف الوظائف في القطاع الخاص، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

جاء ذلك بعد ان استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ، والذي تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبد الله آل ناجي.

وأوضحت اللجنة أن في نطاق دور الوزارة في إيجاد بيئات عمل مناسبة، ومعلومات إحصائية عن القوى

كل «ثلاثة» أشهر؛ يوضح ما يحدث من تغيرات في سوق العمل بناءً على أساس كمي وتحليلي؛ متضمناً أعداد العمالة السعودية وغير السعودية، والداخلين لسوق العمل، والانخفاض أو الزيادة في توظيف كل من السعوديين وغير السعوديين، وأية معلومات أخرى ضرورية وذات علاقة بسوق العمل. كما أصدر المجلس قراره رقم (٢٤/٢٠) بتاريخ ٦/٦/١٤٢٨هـ، والذي يطلب من الوزارة (توفير قاعدة بيانات عن سوق العمل واحتياجاته وطالبي العمل ومؤهلاتهم تكون متاحة لكل الأطراف ذات العلاقة، ويتم تحديثها باستمرار).

أما أسباب البطالة والحلول المقترحة لمعالجتها؛ فقد طالب المجلس في قراره رقم (٥٦/١٢٨) بتاريخ ١٥/١١/١٤٢٣هـ الوزارة تضمين تقاريرها القادمة نتائج الدراسات والإحصاءات التي تجريها ومدى الاستفادة منها.

وفيما يتعلق بالآثار غير المتوقعة لمبادرات الوزارة. مثل برنامج نطاقات. دراسة وزيادة رسوم العمالة إلى (٢٤٠٠) ريال، ومدى تحقيقها للهدف من فرضها،

العاملة وحجم البطالة وأسبابها والحلول المقترحة لمعالجتها، وأهمية وجود قاعدة موحدة عن القوى العاملة، فقد اتخذت عدداً من المبادرات التنظيمية والإدارية المهمة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل، والتي انعكست آثارها على مجمل النشاط الاقتصادي وإفراز العديد من السلبيات، ومن هذه المبادرات اطلاق برامج نطاقات، وطاقات، وحافز، وتعديل بعض مواد نظام العمل، واقترح نظام التأمين ضد التعطل عن العمل؛ كما تتابع اللجنة تتابع تأثير هذه المبادرات، وتقترح التوصيات المناسبة على المجلس الموقر.

وفيما يتعلق بتوفير معلومات إحصائية عن القوى العاملة وحجم البطالة؛ من خلال الإحصاءات الرسمية لمصلحة الإحصاءات العامة، وكما ورد في تقرير الوزارة جدول مفصل عن العاملين في القطاع الخاص للعام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ سعوديون وغير سعوديون (ذكور). وأشارت اللجنة إلى القرار الذي أصدره المجلس برقم (٦١/١١٧) وتاريخ ٢٩/١٢/١٤٢١هـ الذي يطالب الوزارة بإصدار تقرير



المسألة. كما أن اللجنة تدرس حالياً تعديلات على بعض مواد نظام العمل منها ما يتعلق بالتقريب بين الميزات للموظفين في القطاعين الحكومي والخاص، أما توحيد نظام العمل في القطاعين؛ فاللجنة لا ترى مناسبة ذلك للاختلافات الجذرية بين مجالات عمل القطاع الخاص وعمل القطاع الحكومي.

وفيما يتعلق بالوظائف الشاغرة في الوزارة وقلة عدد الموظفين وزيادة نسبة الاستقدام في عام ١٤٢٢هـ بنسبة (١١٪) وتكثيف دور الوزارة في التفتيش، وكشف العمالة المخالفة، والإشادة بالحملات التفتيشية على العمالة المخالفة؛ أبانت اللجنة أن وزارة العمل تبنت في ردها على أسئلة اللجنة والمضمنة في تقرير اللجنة تصنيف هذه الوظائف الشاغرة سواء من أجل الترقيات، أو الإعلان عنها، أو المثبت عليها، وفي توصية اللجنة «الثانية» على التقرير الحالي طالبت الوزارة (بتفعيل إدارة التفتيش ودعمها بالكفاءات اللازمة لتمكين من مراقبة الشركات والمؤسسات التي تشغل العمالة الأجنبية في الوظائف والمهن المخصصة للسعوديين).

وعما يتعلق بدور الوزارة في الحملات التفتيشية على العمالة المخالفة لأنظمة العمل؛ أشارت اللجنة إلى أن المجلس سبق أن درس وأقر تعديل المادة «التاسعة والثلاثين» من نظام العمل وأقر ضوابط المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل؛ ويعد موافقة مجلس الوزراء

➤ **تفعيل إدارة التفتيش ودعمها بالكفاءات اللازمة لتمكين من المراقبة.**

➤ **تحديد قيمة البنود الإفرادية لتكاليف استقدام العمالة المنزلية والعمل على الحد في المبالغة من قيمتها.**

➤ **اتخاذ التدابير اللازمة لبناء وتعزيز ثقافة عمل إيجابية بما يساعد على توظيف الوظائف في القطاع الخاص.**

بينت اللجنة أن هناك بعض الاستقصاءات الأولية تشير إلى عدم وجود المنشآت في وضع زيادات غير مبررة. وبالنسبة لتحضير القطاع الخاص لتوظيف الشباب السعودي برواتب عالية، فالوزارة أفادت أن برنامج نطاقات في نسخته «الثانية» يعالج هذه

ووضع مؤشر لتقييم المبادرات التي تقوم بها الوزارة، وتأثيرها على توظيف الوظائف، وأهمية دراسة الوزارة لمبادراتها بشكل مستفيض قبل طرحها، وأهمية تحفيز القطاع الخاص لتوظيف الشباب برواتب عالية، والمساواة في الأجور بين القطاع الخاص والعام، وتوحيد نظام العمل في القطاعين. أوضحت اللجنة أن هناك حاجة لمعرفة مدى نجاح مبادرات الوزارة في تحقيق أهداف إطلاقها، ولذلك طالبت في توصيتها اللجنة «الأولى» الفقرة (أ) الوزارة بتضمين تقريرها القادم فصلاً عن ما حققته البرامج، والمبادرات التي تنفذها الوزارة، ومصادر تمويلها مدعماً بالإحصاءات حول توظيف الوظائف وتنظيم سوق العمل بما في ذلك برنامج نطاقات وزيادة رسوم العمالة.

وتابعت اللجنة أن الوزارة بدأت في تقنين التواصل مع القطاع الخاص فيما يسمى بالمجالس التوجيهية والحوار الاجتماعي لأطراف العملية الإنتاجية «الثلاثة»: (أصحاب العمل، العمال، والحكومة) الذي أصبحت الوزارة تنتجه لبحث قضايا التوظيف والعمل المهمة. أما الزيادة في رسوم رخصة العمل فقد صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٣) بتاريخ ١٤٢٢/١٢/٢٥هـ، وأفادت الوزارة أن القرار جاء لتحقيق عدة أهداف؛ منها: المساهمة في تصحيح تشوهات سوق العمل، وتقريب فجوة المنافسة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة. وهذا الإجراء ظل مطروحاً ومطلوباً منذ سنوات عديدة؛ حيث ورد ضمن سياسات استراتيجية التوظيف السعودية المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٠) بتاريخ ١٤٢٠/٨/٥هـ، كما أن الخطة التفصيلية للحلول العاجلة والمستقبلية لمعالجة تزايد أعداد الخريجين المعتمدة بموجب الأمر الملكي رقم (١٢/أ) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢هـ تضمنت توجيهها مباشرة لوزارة العمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع تكلفه العمالة الوافدة؛ من خلال رفع تكاليف إصدار وتجديد رخص العمل للعمالة الوافدة. كما أن القطاع الخاص ممثلاً في مجلس الغرف السعودية سبق وأن قدم مقترحات مكتوبة ورد ضمنها أنه يتوجب على وزارة العمل رفع تكلفة العمالة الوافدة على منشآت القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بأثر القرار على أسعار السلع والخدمات

عليها بدأت الوزارة بتطبيقها بالتعاون مع وزارة الداخلية كل فيما يخصه. لذا، فإن المجلس كان له دور كبير في التشريع المناسب الذي بناءً عليه قامت الجهات التنفيذية بممارسة عملها. بعد ذلك ناقش المجلس التوصية «الأولى» للجنة بعد التعديل الذي جرى على الفقرة (أ)، وإضافة فقرة جديدة (ب) على نص التوصية، وكذلك مناقشة التوصية «الخامسة» (الجديدة). وقد أوضح رئيس اللجنة أن التوصية «الخامسة»

الخاص يتم من خلال ثقافة عمل إيجابية، وهذا التشخيص غير صحيح؛ فالمشكلة ليست في الثقافة، بل في بيئة العمل في القطاع الخاص؛ فهي بيئة غير جذابة للسعوديين من حيث الأمان الوظيفي، وأوقات العمل، وعدد ساعات العمل، والرواتب المتدنية. لذا قد ترى اللجنة العودة لنص التوصية التي تقدم بها -الدكتور/ عبدالله بن حمود الحربي-، وإضافة عبارة: (التخصصات المهنية)، أما التخصصات الأخرى فنحن نحتاج إلى تنظيم وتشريع يتناسب مع

معنية غير محددة، وهذا المضمون يختلف تمامًا عما جاء في توصيتي كل من الدكتور/ عبدالله بن حمود الحربي، والدكتور/ خالد بن منصور العقيل. لذا وقد ترى اللجنة الأخذ بكلتا التوصيتين الإضافيتين. من جهته رأى أحد الأعضاء أنه من المناسب حذف عبارة: (برنامج حافظ) الواردة في الفقرة (أ) من التوصية «الأولى» في حال كان المقصود في التوصية تفصيلات هذا البرنامج؛ فتفصيلاته تأتي على تقرير صندوق تنمية الموارد البشرية. كما يلحظ في الفقرة (ب) أنه يمكن تضمين اتفاقيات منظمات العمل الدولية في التقرير؛ فالمعروف أن التقرير يحوي مجموعة من الإنجازات والوضع الحالي والمعوقات والمقترحات لهجة معينة. عليه، فقد ترى اللجنة أن تطلب تلك الاتفاقيات دون تضمينها في التقرير. ورأى آخر أن من المناسب إعادة صوغ التوصية «الخامسة» ليصبح نصها: (على وزارة العمل اتخاذ التدابير اللازمة لبناء وتعزيز ثقافة عمل إيجابية نحو الأعمال المهنية، وبما يساعد على تطوير الوظائف في القطاع الخاص بالتنسيق مع الجهات المعنية).

وقال أحد الأعضاء أننا نعاني حالياً من قلة العمالة المهنية، وارتفاع أجورهم وقد أصبح دعم التخصصات المهنية مطلب ضروري لسد هذه الحاجة. ثم أتاح رئيس المجلس المجال لرئيس اللجنة للرد على مداخلات الأعضاء حيث أوضح أن اللجنة درست التوصيتين الإضافيتين دراسة وافية، ووجدت أنهما تدوران في الإطار ذاته؛ فكلهما يتحدثان عن وضع الخطط والبرامج، وإيجاد ثقافة عمل. وتابع من جهة أخرى رأيت اللجنة عدم مناسبة النص على الجهات الحكومية التي وردت في إحدى التوصيتين؛ خشية أن يكون هناك جهات أخرى قد تكون لها علاقة ونحتاج للتنسيق معها. ورأيت اللجنة مناسبة عبارة: (الجهات المعنية). أما ما يتعلق بثقافة العمل؛ فهي مطلب مهم ووردت في الخطة الخمسية «الثامنة»، والخطة الخمسية «التاسعة»، والتوجه ينصب نحو تنمية ثقافة العمل لدى الشباب السعودي لجذبهم للأعمال بشكل عام وليس للأعمال اليدوية فقط. وفي ختام المناقشات قرر المجلس بالأغلبية الموافقة على التوصيتين الأولى والخامسة.



جاءت من خلال دمج مضمون توصيتين إضافيتين رأيت اللجنة مناسبتهما، تقدم بهما كل من الدكتور/ عبدالله بن حمود الحربي، والدكتور/ خالد بن منصور العقيل. أما ما يتعلق بالإضافة التي جرت على التوصية «الأولى»؛ فقد رأيت اللجنة بالإضافة بناءً على ما جاء في بعض مداخلات ومقترحات عدد من الأعضاء، وتمت إضافة الفقرة (ب) على نص التوصية، وكذلك تعديل نص الفقرة (أ) لإيضاح كيفية تمويل برامج الوزارة. ورأى أحد الأعضاء أن نص التوصية «الخامسة» يختلف في مضمونه عن وجهة نظر اللجنة حيال مبررات تبني هذه التوصية الجديدة. كما أن التوصية بصيغتها الحالية غير مناسبة؛ لأنها تعطي انطباعاً بأن معالجة تحدي عمل السعوديين في القطاع

متطلبات السعوديين في بيئات العمل. وانتقد أحد الأعضاء عبارة: (لبناء وتعزيز ثقافة عمل إيجابية) الواردة في التوصية «الخامسة» ويرر ذلك بأن العبارة مبهمه وقد تدخل في أكثر من قطاع. وقد ترى اللجنة تخصيص ودعم التدريب المهني بإضافة عبارة: (التخصصات المهنية) على نص التوصية. فيما رأى عضو آخر إعادة صوغ التوصية «الخامسة» ليصبح نصها: (على وزارة العمل اتخاذ التدابير اللازمة لبناء وتعزيز ثقافة عمل إيجابية لتساعد على توظيف الوظائف في القطاع الخاص، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية). ولاحظ أحد الأعضاء أن التوصية «الخامسة» بمضمونها تتحدث عن ثقافة عمل بشكل عام وجهات



سلوك المستهلك الشرائية : رؤى وتطلعات!

يكون عرضة لمشاكل الديون والأقساط. يقول أحد الباحثين: تنشأ المشكلات الزوجية بسبب رغبة قوية في نفس الزوجة بالشراء، شراء ما تحتاجه وما لا تحتاجه.

حكمة اقتصادية:

ذات يوم أوقف الفاروق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ابنه عبد الله «وقيل جابر بن عبد الله» رضي الله عنهم، وسأله إلى أين أنت ذاهب؟ فقال عبد الله: للسوق. فقال الفاروق له: لماذا؟ فأجاب: لأشتري لحماً، وبرر ذلك الشراء بأنه انتهى لحماً فخرج للسوق ليشتري بعضاً منه، فقال له الفاروق: أكلما اشتيت شيئاً اشتريته. إنها حكمة اقتصادية خالدة، وقاعدة استهلاكية رشيدة، خاصة ونحن نشهد في أيامنا هذه سباقاً محموماً يتوافق معه أساليب تسويقية جديدة وأساليب إعلانية مثيرة ووسائل إعلامية جذابة ودعايات كثيفة من أجل الشراء والمزيد منه.

نصائح لمن ابتلي بحمى الشراء:

١- تخلص من القيم الاستهلاكية السيئة الضارة، حتى لا يتسبب الاستهلاك التريفي في وجود الفقر وسط الرخاء، إذ باستمراره قد تضيع موارد الأسرة ويُفقد معها التوازن الأسري والنفسي والاجتماعي.

٢- قدر الكميات المطلوبة والجودة والتنوعية والفترة الزمنية لاستهلاك السلع والخدمات.

٣- اكبج جماع انفعالاتك العاطفية المتعلقة بالكميات المطلوب شراؤها واستهلكها سواء على مستوى الأطفال أو النساء أو الأسرة.

٤- راقب الاستهلاك بصفة مستمرة وتحكم فيه عن طريق التوعية المستمرة والقرارات الرشيدة ونبه أفراد الأسرة على خطورة الاستهلاك المرتفع.

٥- شجع أفراد أسرتك ومجتمعك أطفالاً وشباباً ونساءً على الادخار الإيجابي وضرورة تيسير قنوات فعالة وأوعية مناسبة لاستثمار مدخراتهم.

٦- احذر تأثير وسائل الإعلان وفنون الدعاية التي تدعو إلى الشراهة الاستهلاكية ونهم الإنفاق وحمى الشراء والتسوق.

٧- ابتعد عن تقليد المجتمعات المترفة ذات النمط الاستهلاكي الشره المتلاف المترف.

خطوات إيجابية:

ينبغي للمرأة عندما تشعر بأن حافز الإنفاق يدفعها إلى مزيد من الإسراف والتبذير والتسوق والشراء أن تتعامل مع ذلك باتباع الخطوات التالية:

أولاً: تمهلي قليلاً قبل أن تخرجي نقودك، وأسألني نفسك إن كان هذا الشعور حقيقياً أم انفعالياً.

ثانياً: احرصي على ألا تشتري محبة الآخرين بالهدايا والإنفاق المفرط.

ثالثاً: اسألني نفسك قبل الشراء إذا كان بالإمكان شراء ما هو أفضل إذا اتبحت فرصة عرض سعري أفضل.

رابعاً: اسألني نفسك عن الحاجة الضرورية للشراء هذا اليوم.

خامساً: حددي جوانب النقص العاطفي عندك، لمعرفة إن كان هذا الشراء المفرط يعوّض هذا النقص.



د. زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المدمن على الشراء فأر تجارب:

إن الإنسان المدمن على الشراء والاستهلاك لا يعدو كونه فأراً لتجارب المصانع التجارية ذات الأهداف الاقتصادية البحتة بكل المعايير. حيث تتسابق المصانع لتسويق منتجاتها وإغراء المستهلكين لشراؤها وتملكها، غير آبهين بالأضرار الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي قد تسببها بعض تلك السلع!!

السلع المعدة للشراء نماذج كرتونية:

للأسف، فقد أصبحت المصانع تنتج آلاف السلع الكرتونية التي لا يتجاوز عمرها الافتراضي بضع سنوات قليلة، مما يجعلها لا تعدو كونها قبرا متناقلاً يدفع ثمنه الفرد برضى تام، ومن يبقى على قيد الحياة، فإنه - بلا شك - سيقوم بإصلاح ذلك القبر المتنقل بكل مدخراته أو جزءاً كبيراً منها، فهناك السموم المزخرفة خارجياً، المليئة بالكيمياء والمواد الحافظة والملونة والمسرطنة داخلياً!!!

الشراء النزوي:

إن الشراء النزوي أو التلقائي كما اصطلح عليه، يعني شراء سلع لم تكن في ذهن المشتري قبل دخوله المتجر أو السوق. وقد أصبح هذا النوع من الشراء عادة استهلاكية وظاهرة سلوكية نتيجة لحدوثها باستمرار، خاصة بعد انتشار المتاجر وما يعرف بالسوبر ماركت - الأسواق المركزية - التي تعرض السلع بشكل جيد وجذاب وتستخدم أسلوب الخدمة الذاتية.

وحسب بعض الدراسات والإحصاءات فإن هناك ٦٠٪ من قراراتنا قرارات نزوية!!

أسباب الإدمان على الشراء:

إن الإدمان على الشراء قد يكون ردة فعل للكآبة والتوتر النفسي وحالات القلق. فيجد المرء المتنفس الوحيد له في الإغراق في الشراء. وقد يشتري سلماً ليس في حاجة لها. ثم إن المدمن على الشراء يعاني من نوع من الندم أو تأنيب الضمير؛ لأنه يندم بعد الشراء. كما أن المدمن على الشراء كثيراً ما يعاهد نفسه ألا يفعل ذلك. ومما يلاحظ أن الإدمان على الشراء ينتشر كثيراً بين الناس غير السعداء في حياتهم الزوجية وهم يجدون فيه عملية هروب من وضع غير مريح.

وللأسف، فإنه نتيجة للإدمان على الشراء، فإن المدمن على ذلك يصاب بنوع من الاستهتار بالالتزامات وربما

هناك سلوكيات اقتصادية بدأت في الظهور والانتشار في المجتمعات المعاصرة تمثل عبئاً اقتصادياً لها آثار ضارة على الاقتصاد الأسري، وكذا الاقتصاد الوطني فضلاً عن اقتصاد المجتمعات والدول.

وتعد سلوكيات التخمة وإدمان الشراء والاستهلاك الشره وهوس التسوق والإسراف والترف والتبذير أمثلة نموذجية لتلك السلوكيات الاقتصادية. وقد ساعد على انتشار تلك السلوكيات والعادات عوامل عديدة، أهمها: إغراق السوق بصنوف الكماليات والإعلان عنها بطريقة مثيرة، وكذا انخفاض الوعي الاستهلاكي لدى معظم أفراد المجتمع، وعدم توجيه الناس بشكل مباشر.

إن الإدمان على الشراء لا يقل خطراً ودماراً نفسياً عن خطر الإدمان على الكحول والمخدرات. جاء في بعض التحقيقات الصحفية: أحدهم يقول: أنزل إلى السوق وليس لدي نية للشراء فخضرت على بالي أشياء فاشتريتها. وآخر يقول: إننا نستسلم للإغراء، فنشتري ما لا نحتاج إليه. وثالث يقول: دائماً أشتري أشياء زائدة عن حاجتي. وإحدهم يقول: إن السبب الرئيس الذي يكون وراء دفع النساء إلى الإفراط في إنفاق المال في الشراء هو السعي الدائم منهن من أجل الحصول على إحساسهن بالرضا.

وللأسف، فلقد باتت حمى الشراء والتسوق تستشري كثيراً؛ لأن ضغوط الشراء الدعائية والتسابق من أجل رفع مستوى المعيشة وتسهيلات البيع وأساليب العرض تتحكم في الإنسان، وقد أوقعت بأسر كثيرة في شباك الهوس. إن ظاهرة حمى الشراء انتشرت بين الناس أفراداً وأسراً ومجتمعات ودولاً وعموماً. ظاهرة اخترقت حواجز العرف والعادة، ودمرت قواعد العقل والقيم، وأجهزت على ما تبقى من الأهداف الشريفة والغايات النبيلة. ظاهرة فريدة في نوعها، ذات ارتباطات قوية مع أخوانها: النهم الاستهلاكي، وهوس التسوق، وإدمان الإنفاق. ظاهرة تتخر في جسد الأمة، وتهدم كيانها باستمرار من قديم الزمن وإلى الآن.

الشراء بين الأمس واليوم:

فيما مضى، كان كل شيء يُقتنى ويُشترى موضع رعاية وعناية خاصة واستخدام إلى آخر حدود الاستخدام، وكانت الأشياء والسلع تُشتري ليحافظ عليها، وكان شعار ذلك الزمان: ما أجمل القديم.

أما اليوم، فقد أصبح التأكيد على الاستهلاك وليس على الحفظ، وأصبحت الأشياء تشتري كي تُرمى، فأياً كان الشيء الذي يُشتري، سيارة، أو ملابس أو آلات من أي نوع، فإن الشخص سرعان ما يمل منه ويصبح تواقفاً للتخلص من القديم وشراء آخر طراز وموديل، وكان شعار هذا الزمان: ما أجمل الجديد.

يقول أحد الباحثين: شخص يحتاج إلى سيارة واحدة فقط، لكننا نجد يجمع ثلاث سيارات، زعماً منه بأن منزلته الاجتماعية سترتفع وتكون له وجاهة بين الناس. وآخر يحتاج إلى هاتف، ولكنه يطلب - أيضاً - هاتفاً نقالاً، وجاهز داء آلي، وهاتفاً خاصاً بالفاكس. إنه إغراء الاستهلاك غير المتزن!!

تقرير وزارة الثقافة والإعلام .. إجماع على رفضه وتحميل اللجنة مسؤولية المتابعة اقتراح بفصل الثقافة عن وزارة الإعلام وضمها لوزارة التربية والتعليم

وتطلعات المواطنين. وأكد عضو آخر بأن هذا التقرير سبق أن قدم من اللجنة ورفضه المجلس، لأنه لا يرقى إلى مستوى التقارير التي تعرض على المجلس، وللأسف عاد التقرير مرة أخرى بنفس الإشكاليات السابقة، كما أوردت اللجنة في شيايا التقرير أن الوزارة لم تقدم المعلومات الكاملة في التقرير. لذا يحسن إعادة التقرير مرة أخرى للجنة لأنها لم تأت بجديد. وتساءل أحد الأعضاء قائلاً: أين يضع الإعلام السعودي نفسه بعد خمسين عاماً مقارنة بالإعلام الخليجي، وهل استطاع الإعلام السعودي بناء الشخصية المتميزة المرتكزة على قيمنا الأصيلة. وتابع آخر بأن الوزارة أعطت عدداً من التراخيص للقنوات الإذاعية في موجة FM، والمستمع لهذه الاذاعات لكن الملاحظ أنها لا تغرس قيماً ولا وطنية ولا ثقافة، وتقدم مسابقات تافهة الغرض منها جلب المال لأصحاب الإذاعات فهل تنتهي مهمة الوزارة بإعطاء التراخيص؟ ورأى أحد الأعضاء وجود تعدي على ثوابت البلد من العديد من الكتاب وهناك من حوسب وهناك من لا زال مستمرّاً بالكتابة والتعدي على ثوابت البلد، موضعاً أن هناك قيماً وثوابتاً ينبغي أن تتخذ فيها الوزارة موقفاً ثابتاً. واقترح أحد الأعضاء ضم المهرجان الوطني للتراث والثقافة (مهرجان الجنادرية) إلى وزارة الثقافة والإعلام؛ خاصة بعد تحويل الحرس الوطني إلى وزارة، في ظل المهمات الكبيرة المنوط به القيام بها، وأن تشاركها في ذلك هيئة السياحة والآثار. ولاحظ آخر غياب بعض الجهات المهمة التي تساعد المجلس في تقييم عمل وزارة الثقافة والإعلام ومنها هيئة الصحفيين، والأندية الأدبية، وجمعيات الثقافة والفنون. والكتاب. فمن المناسب أن يؤخذ برأيهم في التقارير القادمة. وانتقد أحد الأعضاء تركيز تقرير اللجنة على الإعلام فقط دون الثقافة حيث أن تركيز الوزارة على الإعلام أكبر من اهتمامها بالثقافة. ولأهمية الثقافة في بلدنا العزيز فمن المهم أن يكون هناك كيان مستقل يعالج قضايا الثقافة. كما يُلاحظ أن



د. راشد الكثيري

من أجيالنا أن يأخذوا ثقافتهم من وسائل الإعلام والصحافة أم من المدرسة والتعليم والتربية؟ كما أن الثقافة تعتبر جزءاً من التعليم والتربية في أغلب دول العالم. وانتقد أحد الأعضاء التقرير قائلاً إن الدراسة لتقرير الوزارة أتى بشكل وصفي إذ لم تتعدى الدراسة كونها تعريف بوكالات الوزارة وإداراتها وإدراج المهام الروتينية تحت الإنجازات، وختل الدراسة من أي مضمون للرسالة الإعلامية سواء فيما يتعلق بالسياسة الإعلامية المحلية أو السياسة الإعلامية الخارجية، وكذلك أي إستراتيجية لتنفيذ هذه السياسات، والذي من المفترض وجودهما لوزارة بحجم وزارة الثقافة والإعلام وفي بلد مثل المملكة. كما أن هناك اختصار لرأي اللجنة وما أوردته من أوجه القصور تناولت أموراً إجرائية دون أن تتناول ما يخص المضمون الإعلامي لا من قريب ولا من بعيد. ورأى عضو آخر بأنه كان على اللجنة دعوة المندوبين من وزارة الثقافة والإعلام ومناقشتهم في مضمون التقرير وكذلك معرفة مدى استطاعة الوزارة تحقيق وثيقة السياسة الإعلامية في المملكة، وهل لا تزال هذا الوثيقة تتناسب مع أهداف الدولة

أجمع عدد من أعضاء مجلس الشؤون الثقافية والإعلامية لم تأت بجديد في تقريرها الخاص بالتقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، حيث عادت إلى المجلس بتقرير يحمل ذات الإشكاليات التي حملت المجلس على رفضه وإعادةه إلى اللجنة لدراسته مرة أخرى والعودة إلى المجلس بتقرير يتضمن معلومات أكثر تفصيلاً ويجيب على التساؤلات التي طرحها بعض الأعضاء. جاء ذلك خلال الجلسة العادية الثلاثين التي عقدها مجلس الشؤون يوم الاثنين ٧/٢٤/١٤٣٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور راشد الكثيري. ولاحظ أحد الأعضاء عدم الإشارة في التقرير إلى ما ورد في الخطة التشغيلية للوزارة تحت مسمى برنامج تنمية وتطوير المرافق، ويشتمل هذا البرنامج على المشروعات الجاري تنفيذها وتكلفتها مليار وأربعمائة مليون ريال، والمشروعات الجديدة تُكلفتها مليار ريال، وتسهم هذه المشروعات في المجال الإذاعي والتلفازي والمرافق الإعلامية والثقافية، وذلك يخالف قواعد إعداد التقارير للوزارات والمؤسسات العامة بما يلي متطلبات المادة «التاسعة والعشرين» من نظام مجلس الوزراء والدليل الاسترشادي لإعداد التقارير، من اشتمال التقرير على المنجز خلال السنة من المشروعات والبرامج في المجالات المختلفة. لذا، أرى أهمية الالتزام في التقارير القادمة بمضمون قواعد إعداد التقارير السنوية والدليل الاسترشادي المنبثق عنه. واقترح أحد الأعضاء فصل الثقافة عن وزارة الإعلام وضمها لوزارة التربية والتعليم، لأن الثقافة عنصر أساسي لا ينفك عن التعليم، فمن خلال وزارة التعليم تغرس ثقافة المجتمع، لاسيما وأن الثقافة كانت تابعة للرئاسة العامة لرعاية الشباب، ومن ثم انتقلت إلى وزارة الإعلام، فهل يريدون





هذه الوسائل لنا وللامتين العربية والإسلامية. ثم أشار معالي رئيس المجلس أن أكثر المداخلات تطالب الوزارة أن تتدخل فهل هناك آنية تقدم لوزارة الثقافة والإعلام فأوضح معالي مساعد رئيس المجلس أن اللجنة لم تقم بدورها كما يجب. إذ كان عليها أن تسأل الوزارة عن بعض المعلومات الناقصة وتطلبها وتلتقي ببعض المسؤولين في الوزارة، لمناقشتهم حول ما آثاره الأعضاء أثناء مناقشة التقرير، والحصول على معلومات جديدة وحديثة تستكمل بها ما نقص قبل إعادة التقرير وتقديم وجهة نظرها للمجلس.

من جهته أشار أحد الأعضاء إلى وجود ١٤٥٤ وظيفة شاغرة بحسب التقرير واعتبره عدد كبير جداً دون ذكر تبرير مقنع لذلك، كما ذكر التقرير عن الصعوبات التي تواجهها الوزارة ومنها التسرب الوظيفي دون ذكر المسببات فكان من المناسب على اللجنة أن تلقي عليها الضوء أو البحث عن الأسباب، لاسيما أن الوزارة أبدت معاناتها من النقص في الكوادر البشرية.

كما لاحظ عضو آخر أن هناك قرارات صدرت من المجلس سابقاً لم يتم تفعيلها إلى الآن ومازلنا نساءل عن دور المجلس حيال ذلك.

وختم أحد الأعضاء بالتأكيد على أهمية أن ترعى وزارة الثقافة والإعلام أن إبداعات الفكر الأدبي والفني لدى الشباب ودعم الأدب العربي وتحفيز الحراك الثقافي لدى فئة الشباب، كما يحسن إيجاد جائزة إقليمية لفئة الشباب لنشر الإبداع الفكري للشعراء المبتدئين على نفقة الوزارة، ورصد المكافآت للإصدارات الثقافية المميزة.

هل استطاع الإعلام السعودي بناء شخصية تميز ثقافتنا؟

أين يضع الإعلام السعودي نفسه بعد خمسين عاماً؟

إذاعات الإف إم التي رخصت لها الوزارة لا تغرس قيماً وطنية ولا ثقافية.

الاهتمام بإبداعات الفكر الأدبي والفني لدى الشباب .. وإيجاد جائزة إقليمية لنشر الإبداع الفكري للشعراء المبتدئين.

لوزارة الثقافة والإعلام تجاه هذه الظاهرة، وبما أن هذه الوسائل مملوكة لسعوديين وموجهة أصلاً تجاه المملكة فمن المهم على وزارة الثقافة الإعلام أن تعمل كل ما بوسعها ودون المساس بحرية الرأي لتنظيم هذا الإعلام المحسوب على المملكة بما يهذبه ويحقق المصلحة العامة لبلادنا، ويحول دون إساءة

هناك قرارات صدرت من المجلس ولم تشير اللجنة في تقريرها إلى أين وصلت، ويضاف إلى ذلك أن تقرير اللجنة مقتضب ولا يتيح المجال للحكم على أداء الوزارة.

ورصد أحد الأعضاء تكرار تقرير اللجنة لما جاء في التقارير السابقة المعادة ولأهمية الثقافة في بلادنا فمن المهم معرفة توجهات الوزارة حول الثقافة وماذا تريد من المنتج الثقافي السعودي وما المراد تحقيقه؟ وما هو توجه الوزارة حول توفير البيئة المناسبة للإبداع الثقافي، كما أنه من المناسب استضافة معالي وزير الثقافة والإعلام.

من جانبه قال أحد الأعضاء أن التقرير لا يعطي صورة واضحة لجهود وزارة الثقافة والإعلام. وحبذا لو تولت وزارة الثقافة والإعلام إعادة إنشاء المراكز الإعلامية في الدول العربية والإسلامية وبعض دول العالم التي نحن في حاجة للتواصل المباشر والمستمر معها بحيث تقوم هذه المراكز بنقل صورة المملكة الحقيقية لهذه الدول وشعوبها، كما تعمل على نقل ما يجري في تلك الدول إلى المملكة وأن لا يكون نشاطها مقتصر على الترجمة.

ولاحظ عضو آخر أن مفهوم الثقافة لم يحرر في وزارة الثقافة والإعلام فلذلك نجد الاضطراب في البرامج الثقافية والاختصار في التقرير، كما لم يحرر مفهوم الثقافة في النطاق العملي فالجامعات، ووزارة التربية والتعليم، وبعض المؤسسات كلها تقوم بمناشط ثقافية. فما هو القاسم المشترك الذي ترعاه وزارة الثقافة والإعلام في الشؤون الثقافية؟ ورأى أنه من المناسب أن تكون هناك دراسة تقييمية لأداء وزارة الثقافة والإعلام في شؤون الإعلام وشؤون الثقافة وهل وصلت إلى المستوى المؤمل الذي يمثل شخصية المملكة العربية السعودية وهل الوزارة على مستوى التحدي الإعلامي القائم الآن بعد تعدد القنوات الإعلامية وخاصة قنوات التواصل الاجتماعي؟

وطرح أحد الأعضاء قضية وسائل الإعلام المحسوبة على المملكة سواء المرئي والمسموع، أو المقروء، والتي كثرت في الآونة الأخيرة بشكل يثير الانتباه، حيث لاحظ أن إعلام هذه الوسائل تبت وتقدم ما يحمل إساءة لقيم ومصالح الشعب السعودي والأمم العربية والإسلامية أحياناً؛ ويلاحظ أن هناك توجه سلبي مشترك فيما بين هذه الوسائل يمكن تبينه من متابعة موقف هذه الوسائل من القضايا العربية والإسلامية الكبرى ولا نرى دور واضح

دعا لنشر الوعي بين المواطنين بأهمية الإحصاء

الشورى يطالب مصلحة الإحصاءات العامة بالإسراع في وضع إستراتيجية وطنية للمعلومات

المصلحة لتطوير آليات الربط بينها وبين الدوائر الحكومية، بين رئيس اللجنة أن المصلحة تسعى إلى تطوير آليات الربط بينها وبين الدوائر الحكومية عبر تنفيذ مشروع نظام المعلومات الوطني. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير وتحديث وضمان شمول الأساليب والمنهجيات الإحصائية، ونظم التقنية المستخدمة في جميع وحدات ومراكز المعلومات الإحصائية في المملكة، وإيجاد آلية عمل لانسحاب المعلومات الإحصائية بشكل آلي ومنظم بين تلك الوحدات والمصلحة (الجهاز المركزي للإحصاء) بصفتها المشرف والمنظم للقطاع، وذلك لتكوين نظام مركزي للمعلومات الإحصائية بالمصلحة يتكون من منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية والمعلومات على مستوى الوطن بهدف لبناء بنك وطني للمعلومات الإحصائية يتولى تلبية الخدمة الفورية للاستعلام. وأضاف أنه بهدف الإسراع في تفعيل الأوامر والتوجيهات السامية ذات العلاقة فقد شرعت المصلحة في المراحل التنفيذية للمشروع.

وتضمنت المرحلة «الأولى» دراسة وتقييم الوضع الراهن إحصائياً، وتقنياً، لدى الجهات الحكومية من خلال المسح الميداني، وزيارة تلك الجهات. ومن مخرجات هذه المرحلة تم تحليل المعلومات الإحصائية والتقنية والإدارية من خلال الاستبيانات الإحصائية، والتقنية، والتقارير المجمع، وكنتيجه لذلك أعد تقرير الفجوات والتوصيات.

وتابع قباني بأن تكرار ذكر إشكالية تعدد الأنظمة المحاسبية لدى القطاع الخاص في المملكة، مع أنه بموجب نظام المحاسبين القانونيين الصادر في عام ١٤١٢هـ، فإن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين هي المسؤولة عن إعداد ومراقبة جميع منشآت القطاع الخاص بها. واللجنة توضح بأن تعدد الأنظمة المحاسبية لدى القطاع الخاص في المملكة يعد من الصعوبات التي تواجه القطاع في جمع وتحليل البيانات عن الأنشطة الاقتصادية. مشيراً إلى موافقة مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على مشروع التحول إلى المعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة، ليخدم العمل الإحصائي في المملكة.

وختم قباني بأن اللجنة تبين بأنه عند دراستها للتقرير والتواصل المباشر مع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات اتضح عدم تصنيف الوظائف الإحصائية للمصلحة من قبل لجنة التحوير بوزارة الخدمة المدنية، بالرغم من المطالبات المتكررة للمصلحة حسب إفادتها، والتي لم تصل لنتيجة حتى الآن. لذا، فقد رأت اللجنة تأجيل توصيتها فيما يخص تحوير الوظائف، وقامت بدعوة مندوبين من قبل وزارة الخدمة المدنية ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، لمناقشتهم في هذا الموضوع.



الأستاذ أسامة بن علي قباني

والتاريخ ١٤٢٨/٧/١٦هـ والذي نصّ على تطوير وتحديث الهيكل التنظيمي القديم لكي يتماشى مع مهام المصلحة وواجباتها. فقد تمت المصادقة على هيكل تنظيمي جديد للمصلحة في تاريخ ١٤٢٣/٧/١٢هـ.

وتابع رئيس اللجنة الأستاذ أسامة قباني أن المصلحة بدأت في تنفيذ الهيكل الجديد وذلك من خلال خطة مرحلية تهدف إلى تسكين جميع الوظائف المتاحة، وتأمين وظائف إضافية حسب احتياجات الهيكل الجديد، وذلك بشكل تدريجي دون عرقلة سير العمل.

ورداً على ما أشار إليه بعض الأعضاء بعدم توفر نتائج البحوث والدراسات الإحصائية في التقرير السنوي، بينت اللجنة أن التقرير السنوي يتضمن جدولين أحدهما عن «المسوح والأبحاث»، والآخر عن «النشرات الإحصائية والتقارير» التي قامت بها المصلحة؛ إلا أن نتائج هذه الأبحاث والدراسات تعرض ضمن التقارير والنشرات ذات العلاقة، وليست من مكونات تقرير أداء أعمال المصلحة.

وأشارت إلى أن المصلحة أفادت بعدم توفر خرائط رقمية، رغم وجودها في المدن. وإلى عدم وجود آلية موحدة للترقيم العقاري، مع أن هذه الآلية موجودة في وزارة الشؤون البلدية والقروية. وأوضح رئيس اللجنة أسامة قباني أنه يوجد قصور بالنسبة لتحديث هذه الخرائط. أما فيما يخص الترقيم والتسمية الموجودين لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية فإنهما لا يفيان بمتطلبات العمل الإحصائي. وبالنسبة لعدم وجود معلومات واضحة في التقرير عن الخطوات التي اتخذتها

طالب مجلس الشورى مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بالتنسيق مع وزارة الثقافة والإعلام لإعداد برامج توعوية لنشر الوعي بين المواطنين بأهمية الإحصاء، كما طالبها بالإسراع في وضع إستراتيجية وطنية للمعلومات وتنفيذها. ووافق المجلس على أن تقوم المصلحة بإجراء دراسة لأوجه النقص في مراكز ووحدات الإحصاء الأقل كفاءة في الأجهزة الحكومية وفق متطلبات المصلحة من الإحصاءات والمعلومات، وتزويد تلك الجهات بالنتائج التي تتوصل إليها. كما وافق على أن تقوم مصلحة بالتنسيق مع الجهات التعليمية والتدريبية لإعداد برامج للتخصصات الإحصائية والمعلوماتية التي تحتاج إليها المصلحة ومراكز ووحدات الإحصاء في هذه الأجهزة الحكومية لسد الاحتياج من المتخصصين في هذه المجالات.

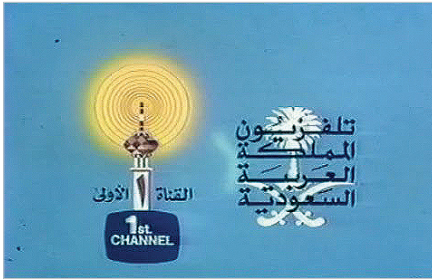
وأكد المجلس في قراره على ضرورة قيام مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بالتنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي لمراجعة منهجية ومجموعات السلع والخدمات وأوزانها في مؤشر التضخم، وكذلك منهجية قياس الناتج والدخل المحلي بقيمه الاسمية والحقيقية.

جاء ذلك بعد أن استمع مجلس الشورى خلال جلسته الثالثة والعشرين التي عقدها يوم الأحد ١٤٢٤/٧/٢هـ برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهد بن معاذ الحمد لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٢هـ تلاها رئيس اللجنة الأستاذ أسامة قباني.

وأوضحت اللجنة أن المصلحة شرعت بدراسة وتطوير نظام الإحصاءات العامة الحالي الصادر بتاريخ ١٣٧٩/١٢/٧هـ، وذلك استناداً إلى ما صدر من قرارات لاحقة تتعلق بتطوير العمل الإحصائي وخاصة قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٢٨٤) والتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ وذي الرقم (٢٣٥) والتاريخ ١٤٢٨/٧/١٦هـ، القاضيين بتحديد مهام مصلحة الإحصاءات العامة وإضافة مهمة «جمع المعلومات» الخاصة بالأجهزة الحكومية، والقطاع الأهلي، وتصنيفها، إلى مهام مصلحة الإحصاءات العامة. وتعديل مسماها بحيث يكون (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات)، ومشروع نظام الإحصاء الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن يتضمن مشروع النظام جميع المهام المسندة للمصلحة في الوقت الحالي؛ إضافة إلى ما قد تحتاج إليه المصلحة من نصوص نظامية لتنفيذ مهامها الحالية والمستقبلية. وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٢٣٥)

التلفزيون السعودي يحتفي باليوبل الفضي. الحجيلان وغزاوي والصالح أسماء بارزة في تاريخ التلفزيون

موسى مرزوق



مع حلول العام الهجري القادم سوف يحتفي التلفزيون السعودي بمرور ٥٠ عاما على إنشائه، فلم ينسى البعض البيان الوزاري الذي ألقاه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز -يرحمه الله- (ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت)، بتاريخ ١٢٨٢/٦/٢هـ حيث أعلن فيه عزم حكومة المملكة على إدخال البث التلفزيوني إلى البلاد في الإطار الأخلاقي للمجتمع السعودي الذي يستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة . وفي عام ١٢٨٢هـ - (١٩٦٢م)، أقر مجلس الوزراء مشروعاً بإنشاء التلفزيون في المملكة على مرحلتين الأولى : بناء محطات مؤقتتين في الرياض وجدة.

والثانية: إنشاء نظام تلفزيوني متكامل على أسس أكثر تطوراً. وفي ربيع الأول من عام ١٢٨٥هـ (١٩٦٥م)، بدأ البث الرسمي من محطتي الرياض وجدة بالأبيض والأسود حيث كانت أول إشارة بث من محطتي تلفزيون الرياض وجدة وكان الإرسال على قناة واحدة.

وفي سنوات لاحقة تم إصال البث التلفزيوني إلى مكة المكرمة والطائف من محطة جدة وذلك عام ١٢٨٧هـ، ثم محطة المدينة المنورة في شوال ١٢٨٧هـ، ثم محطة القصيم في شعبان ١٢٨٩هـ. وبدأ البث الرسمي الملون في ١ شوال (١٢٩٦هـ - ١٩٧٦م).

ويقوم التلفزيون السعودي بدور كبير في مجالات التوعية والتثقيف والترفيه والتواصل مع كافة فئات المجتمع. ويعمل على تمتين أواصر الأخوة الدينية والوحدة الوطنية. وتتنوع قنوات التلفزيون السعودي لتلبي تطلعات المواطنين وشملت (الأولى - الثانية - الإخبارية - الرياضية - الثقافية - أجيال المستقبل - الإقتصادية السعودية) .

ولا يمكننا أن ننسى أولئك الجنود من المسؤولين الذين وقفوا خلف النجاحات المتتالية للتلفزيون على مدى مسيرة التلفزيون السعودي ومن هؤلاء الأكفاء وأصحاب القدرات المتميزة، معالي الأستاذ جميل إبراهيم الحجيلان وزير الإعلام الأسبق ، وهو أحد الرموز البارزة التي أثرت الساحة الإعلامية في المملكة حيث عُين مديراً عاماً للإذاعة والصحافة والنشر بمرتبة وكيل وزارة، ويُعتبر الحجيلان أول وزير إعلام سعودي، وفي عهده أقيمت شبكة الإذاعة والتلفزيون ، وصدر نظام المؤسسات الصحافية ثم عُين وزيراً للصحة أثناء عمله وزيراً للإعلام، ثم تفرغ لوزارة الصحة عام ١٩٧٤م.

ومن هؤلاء الميامين الأستاذ عباس فائق غزاوي الذي بدأ حياته العملية عام ١٩٥٢م كمذيع ومقدم برامج، ثم مدير إنتاج البرامج الإذاعية، ثم تولى الإشراف على تحرير صحيفة «أم القرى»، ثم عُين مديراً عاماً للإذاعة، وعند إنشاء التلفزيون أصبح مديراً عاماً للإذاعة والتلفزيون.

ومن الأسماء البارزة التي واكبت بدء البث التلفزيوني الأستاذ سليمان الصالح الذي عين أول مدير لمحطة تلفزيون الرياض ويعد من السواعد الأولى التي نهضت بالبث التلفزيوني في بداياته، وسار التلفزيون السعودي علي سواعدهم بثبات نحو التطور وتأهيل العاملين والعمل علي استقطاب الكفاءات والخبرات وتأسيس البنية التحتية للخدمات التلفزيونية التي شهدت قفزات مرحلية مُمنهجة ومدروسة، حرص من خلالها العاملون في التلفزيون على الاستفادة من كل ما يستجد في عالم التقنية الحديثة، مما أسهم في إثراء البث وتوسع دائرة التغطية، وتوفير المواد التلفزيونية وفتح محطات جديدة في مختلف مناطق المملكة.

مجلس الشورى يشكل لجنة خاصة لدراسة نظام حماية اللغة العربية اللغة العربية هي هوية الأمة، وقدر المملكة أن تكون مركزا للغة العربية



وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثلاثين التي عقدها يوم الاثنين ١٤٢٤/٧/٢٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على إحالة نظام حماية اللغة العربية إلى لجنة خاصة وفق الفقرة «الرابعة» من المادة «الرابعة والأربعين» من قواعد عمل المجلس واللجان.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، بشأن مقترح مشروع نظام لحماية اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، والمقدم من عضو مجلس الشورى الدكتور سعود السبيعي بموجب المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور راشد الكثيري.

وفي البداية رأى أحد الأعضاء أن هناك فراغ تشريعي في قضية خدمة اللغة العربية، حيث لا يوجد في المملكة أي تنظيم يُعنى باللغة العربية.

وتابع العضو: رفضت اللجنة المقترح المقدم من الدكتور سعود السبيعي بسبب وجود مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية ولكن هذا المركز أهدافه تختلف كل الاختلاف عن فكرة المشروع المقدم للمجلس. فمركز الملك عبدالله مركز دولي والمقترح عبارة عن آلية تخدم اللغة العربية على المستوى المحلي، كما أن اللجنة لم ترفق رأي المتخصصين الذين اجتمعت بهم حتى نستطيع أن نحكم على هذه الدراسة، ولم ترفق اللجنة تنظيم مركز الملك عبدالله حتى نستطيع أن نحكم هل هذا المقترح متحقق أم لا؟ ويتضح

هنا هو الجهة التشريعية وصاحب المبادرة في حماية اللغة العربية.

وزاد عضو آخر بأن المقترح تضمن عنصراً مهماً جداً ليس من ضمن مهام مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية وهو عنصر التعريف والترجمة فمن المهم الموافقة على ملاءمة دراسة المشروع وتشكيل لجنة خاصة.

من جانبه علق معالي رئيس المجلس قائلاً أن اللجنة في توصيتها لم توضح لماذا لم ترى الملاءمة ومن غير المناسب أن تخرج من المجلس توصية بهذه الصيغة.

مشروع النظام المقترح يختلف عن

أهداف مركز الملك عبدالله

ورأى أحد الأعضاء أن المقترح يختلف كلياً عن أهداف مركز الملك عبدالله

من حديث أمين عام مركز الملك عبدالله الذي أرفقته اللجنة أنه كان داعماً لمشروع الدكتور سعود السبيعي أكثر من اللجنة فمن المهم الموافقة على ملاءمة دراسة هذا المشروع.

بعد ذلك داخل أحد الأعضاء بأنه ورد في البيان الختامي للمؤتمر الدولي الثاني للغة العربية والمنعقد في دبي خلال شهر جمادى الآخرة من العام الحالي ما نصه «الموافقة على مشروع قانون اللغة العربية الذي ينظم وضع اللغة الوطنية والمحلية والأجنبية وتأييد عرضه على جهات قانونية متخصصة لمراجعته ثم إرساله لجميع الدول والمنظمات الحكومية والأهلية والمؤسسات لعرضه على المسؤولين وأصحاب القرار والمشرعين وواضعي السياسات والمخططين» ومجلس الشورى



بعد ذلك استمع المجلس إلى رأي اللجنة قدمه رئيسها الدكتور راشد الكثيري بشأن الموضوع؛ فأوضح بأن هذا المقترح يتداخل مع مركز الملك عبدالله لحماية اللغة العربية، وعلى الرغم من أن هذا المركز دولي، فإنه لا يمنع من أن يهتم باللغة محلياً، فمقره الرياض، وله الصلاحية في أن ينشئ فروعاً في أي منطقة أخرى. كما أن تعدد المؤسسات والمراكز يؤثر على أدائها من خلال التداخل في الصلاحيات والمهام، ويقلل من إنتاجية المركز.

وتابع أما بالنسبة لما أشير إليه بشأن الممارسة؛ فإن الممارسة شيء والأنظمة شيء آخر مشيراً إلى أن تنظيم مركز الملك عبدالله ينص في مادته «الثانية» على أن المركز يهدف إلى الآتي:

- ١- المحافظة على سلامة اللغة العربية.
 - ٢- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير وترسيخ اللغة العربية ونشرها.
 - ٣- الإسهام في دعم اللغة العربية وتعلمها.
 - ٤- العناية بالتحقيق ونشر الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية.
 - ٥- وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها.
 - ٦- تكريم العلماء والباحثين المختصين في اللغة العربية.
 - ٧- تقديم الخدمات ذات العلاقة باللغة العربية للأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية.
- إذا فهذه الأهداف تتداخل مع هذا المقترح. ومن ثم صوت المجلس بعدم الموافقة على توصية اللجنة ونصها: «عدم ملاءمة المقترح المقدم من عضو المجلس الدكتور سعود السبيعي، بشأن مشروع نظام حماية اللغة العربية في المملكة العربية السعودية نظراً لوجود مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحماية اللغة العربية».
- وقرر المجلس تشكيل لجنة خاصة لدراسة المقترح دراسة شاملة ومعقدة ومن ثم رفع تقريرها بشأنه إلى المجلس لمناقشته.



مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي
King Abdulah Bin Abdulaziz International Center
لخدمة اللغة العربية
for the Arabic Language

مشروع النظام المقترح يختلف عن أهداف مركز الملك عبدالله

اللغة العربية هي هوية الأمة، وقدرة المملكة أن تكون مركزاً للغة العربية ومعدنها

تعدد المؤسسات والمراكز يؤثر على أدائها من خلال التداخل في الصلاحيات والمهام، ويقلل من إنتاجية المركز.

للجهات التنفيذية. فالمادة «الثالثة والعشرين» تسمح للمجلس بذلك. وهذا النظام لا يتعارض مع أنظمة أخرى، أو مع أوامر سامية، واللجنة درست النظام مادة، واستشارت المسؤولين خارج المجلس فتعرفت على أهدافه ومبرراته، كما اطلعت على الأنظمة في الدول الأخرى. وتساءل عن سبب عدم موافقتها على ملاءمة المشروع للدراسة؟

الدولى لحماية اللغة العربية فهذا المقترح يلزم الاهتمام باللغة العربية، والتأكيد على ذلك، وأعتقد أنه لو صدر بأمر ملكي فسوف يعطيه قوة أكبر.

وأضاف عضو آخر أن هناك فرق بين النظام والتنظيم فتنظيم حماية اللغة العربية الذي قدمه الدكتور سعود السبيعي يختلف عن مركز الملك عبدالله الدولي لحماية اللغة العربية، لأن النظام أشمل وأعم ويغطي كافة الجوانب المتعلقة بالمحافظة على اللغة وتعزيزها، كما أن النظام له صفة الإلزام ويطبق العقوبات والجزاءات على من يخالفه وهذا لا يتوفر في مواد تنظيم مركز الملك عبدالله الدولي لحماية اللغة العربية.

من جهته قال أحد الأعضاء: «إننا نعيش اليوم في عالم الهيمنة فيه للثقافة الغربية بلفتها الإنجليزية، ولذلك على أبناء الثقافات الأخرى حماية مكوناتها الثقافية وفي مقدمتها حماية وتعزيز اللغة التي يتحدثون بها، ومن المهم الموافقة على ملاءمة دراسة هذا المقترح وتحويله إلى لجنة خاصة».

اللغة العربية لغة القرآن ويفترض أن تكون أول من يهتم بها

وأيد آخر بأن اللغة العربية هي هوية الأمة، وقدرة المملكة أن تكون مركزاً للغة العربية ومعدنها، كذلك فإن هذه اللغة هي لغة القرآن. ولذا، فإنه يفترض أن تكون أول من يهتم بها، وأن تكون المملكة نموذجاً حياً للاهتمام باللغة العربية. ومن الغريب خلط اللجنة بين هذا المشروع ومركز الملك عبدالله للغة العربية.

وأكد أحد الأعضاء الدور المهم لمجلس الشورى في تبني مثل هذا الموقف والدفاع عن اللغة العربية، والاعتزاز بها، فعلى أن نسعى جميعاً للدفاع عن لغتنا، فهي جزء من هويتنا، كما أن علينا عدم الأخذ بتوصية اللجنة.

وقال عضو آخر من مهمات مجلس الشورى التنظيمية التشريعية سن الأنظمة، ولا تترك

لائحة تنظيم المدارس الأهلية ٠٠ تعزيز للتعليم الأهلي وتشجيع الإستثمار فيه



وافق مجلس الشورى خلال جلسته الثامنة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٧ رجب ١٤٣٤ هـ على مشروع لائحة تنظيم المدارس الأهلية. اللائحة تهدف إلى تعزيز دور التعليم الأهلي وتشجيع الاستثمار فيه، وتعمل على تنظيم العمل في هذا المرفق من قطاع التعليم بالملكة، وتجسد حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على دعم التعليم العام بشقيه الحكومي والأهلي، ووافق مجلس الشورى استحداث وكالة للتعليم الأهلي في الوزارة ترتبط بنائب وزير التربية والتعليم، ونصت اللائحة على تشكيل مجلس للتعليم الأهلي، وتضمنين إعانة محددة لكل طالب، ومضاعفة الإعانة لطلاب التربية الخاصة، ومن خلال إعطاء المرونة الكافية لتقديم برامج ومناهج نوعية بديلة.

كما نصت على أن تخضع المدرسة الأهلية لإشراف الوزارة من النواحي التعليمية والتربوية والفنية والإدارية والمالية، وإشراف وزارة الصحة فيما يخص الجوانب الصحية، وشددت على التزام المدارس الأهلية بالقيم الدينية والأخلاقية والأنظمة المطبقة في المملكة.

كما نصت أيضاً على أن تحدد المدرسة الأهلية الرسوم الدراسية قبل بدء العام الدراسي بما لا يقل عن أربعة أشهر، على أن تقيد في ذلك بما تضعه الوزارة من معايير في هذا الشأن، ولا يجوز لها زيادة الرسوم الدراسية أثناء العام الدراسي. مجلة (الشورى) استطلعت آراء عدد من ملاك المدارس الأهلية وبعض منسوبي التربية والتعليم حول مشروع لائحة تنظيم التعليم الأهلي ومدى إسهامها في تحقيق السعادة في أدرها التعليمي، وضبط مسألة الرسوم الدراسية ، وأوجه الدعم الذي تقدمه الدولة بموجب مشروع اللائحة للمدارس الأهلية.

أولوية الدعم لاستخراج التراخيص للمواطنين

فقد رأت آمال محمد الغبان من منسوبات مدارس مداد الأهلية لرياض الأطفال بأن أولوية الدعم للمدارس الأهلية يكمن في استخراج تراخيص لافتتاح مدارس أهلية للمواطن والمواطنة وتمكينهم من إدارة

المطلوب دعم وايجاد مقرات خاصة للمدارس الأهلية

إلى ذلك أوضحت مها جازي الدلبيحي مالكة مدارس الموسوعة أن مشروع الدعم المالي للمدارس الأهلية بواقع ٢٠٠٠ ريال عن كل طالب الذي نصت عليه اللائحة، يشكل أداة من أدوات المصادر المالية للمدارس الأهلية، بيد أن مها الدلبيحي ذهبت إلى أبعد من ذلك في مجال دعم الدولة للمدارس الأهلية حيث تمت تأمين مقرات للمدارس الأهلية صممت كمبان للتعليم ، وقالت « إن هذه النقطة بالذات لو أوجدنا الدعم لها لقدمننا العلاج وحققنا المراد..فمساحة الأرض المطلوبة وتكاليف البناء وفق الشروط المطلوبة ليس بالأمر السهل» .

يجب أن يكون للمجلس أولياء الأمور شخصية اعتبارية.

وحول استحداث وكالة في وزارة التربية والتعليم للتعليم الأهلي، أكد منصور الحسين مشرف الإعلام التربوي بالإدارة العامة للتربية والتعليم بالرياض: « أن الوزارة لا تحتاج الى هذه الوكالة لأن أغلب المدارس مماثلة لمدارس التعليم العام ولا تختلف عنها إلا بشيء بسيط، وتغطيها وكالات الوزارة الحالية. ولو

المشاريع التعليمية. وبينت الغبان أن تشكيل مجلس لأولياء أمور الطلاب يمارس مهامه وفقاً للقواعد التنفيذية وفق ما نصت عليه الفقرة العاشرة من المادة الثامنة من مواد اللائحة خطوة ممتازة وذلك لتوثيق التواصل بين المدرسة وأولياء أمور الطلاب بما يخدم ويدعم العملية التعليمية من ناحية اهتمام ولي الأمر مما يؤدي إلى الارتقاء بالطلاب ، وعن موضوع زيادة الرسوم الدراسية التي تقدم عليها بعض المدارس رأت أن ذلك ليس في صالح المدارس مشددة على أن تكون هناك آلية لتحصيل الرسوم تحقق مصلحة الطرفين ولي الأمر والمدرسة .

ارتباط التعليم الأهلي بإدارات تعليم خاصة

من جانبه أشاد الأستاذ خالد بن محمد الخضير مدير عام مدارس التربية النموذجية بمشروع اللائحة ومعبراً عن الأمل في أن تسهم في تطوير التعليم الأهلي، ونوه بما نصت عليه من تشكيل مجلس للتعليم الأهلي في وزارة التربية والتعليم برئاسة وكيل الوزارة للتعليم الأهلي ، وعبر الخضير عن تطلعه إلى تذليل الصعوبات أمام المستثمرين السعوديين وتقديم الدعم لهم .

- أمل الغبان : تشكيل مجلس لأولياء أمور الطلاب خطوة للتواصل بين المدرسة وأولياء الأمور
- خالد الخضير : تشكيل مجلس للتعليم الأهلي في وزارة التربية والتعليم دعم للمدارس الأهلية
- مها الدلبحي: رفع الدعم المالي عن كل طالب إلى ٢٠٠٠ ريال دعم للرسالة التعليمية



تم احداث وكالة فسيكون هناك تضخم أكبر». وحول إشكالية المدارس الأهلية الصغيرة ذات الإمكانيات المحدودة أوضح الحسين أنها تشكل بؤرة سيئة للتعليم الأهلي، لأنها سوف تقدم رواتب متدنية للمعلم أو المعلمة وبالتالي سوف يبحث كل منهما عن دخل آخر على حساب مهنته الأساسية وهي التعليم . وعن تشكيل مجلس لأولياء أمور الطلاب في المدارس الأهلية شدد الحسين على أهمية أن يكون مجلس أولياء الأمور له شخصية اعتبارية ويؤخذ بتوصياته لدى إدارة المدرسة ولدى إدارة التعليم. وأشاد بما نصت عليه اللائحة بمنع رفع الرسوم الدراسية الا من خلال دراسة للفوائم المالية للمدرسة للعام الماضي و معرفة مبررات رفع الرسوم.

مشروع اللائحة يوائم بين الربحية والرسالة التعليمية

ونوهت الدكتورة سميرة بناني مشرفة الإعلام التربوي في إدارة التربية والتعليم بمكة المكرمة بالدعم والرعاية اللذين يلقاهما التعليم الأهلي من حكومة خادم الحرمين الشريفين بوصفه رافداً من روافد التعليم العام بالمملكة.

ووصفت قرار مجلس الشورى بالموافقة على مشروع لائحة تنظيم التعليم الأهلي بأنها خطوة منظمة لتحقيق إسهامات أكبر وأدوار أسمى للتعليم الأهلي لما ستهتم به اللائحة في الموازنة بين الربحية التي تسعى لها المدارس الأهلية في العادة، وتأدية الرسالة التعليمية التي أنشئت من أجلها ، عبر تعديل أهدافها من التركيز على الأمور المادية إلى الاهتمام بإيجاد تعليم حقيقي يعزز توجه الدولة نحو مجتمع المعرفة.

ونوهت الدكتورة بناني برفع الدعم المالي للمدارس الأهلية من خلال ما نصت عليه اللائحة برفع قيمة الدعم المالي للمدارس بمبلغ ٢٠٠٠ ريال عن كل طالب مع مضاعفته عن الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وقالت « إن ضمان ملاك المدارس الأهلية لحقوقهم المالية سيسهم بشكل أفضل من نقل حصر اهتمامهم بالجانب المادي في الدرجة الأولى، إلى امتدادهم بالتركيز على الجانب التعليمي والتربوي ، لإحداث تغييرات جوهرية ونوعية للمساعدة في تكامل التعليم مع متطلبات الحياة، بتحسين وتجويد الطاقات البشرية والكوادر الفنية لإنجاح وسائل العملية التربوية والتعليمية لتكون مخرجاتها ملبية لطموحات المجتمع والقائمين عليه، بتأسيس شعب مثقف وقوي علمياً وسلوكياً وتقنياً ، مما سيعمل على إحداث نقلة نوعية في جميع المدارس الأهلية ، لتحقيق

أهم مواد مشروع لائحة تنظيم المدارس الأهلية

هذا الشأن. أن يكون مبنى المدرسة مصمماً للأغراض التعليمية وسليماً إنشائياً ومستوفياً لشروط الصحة والسلامة من الجهات المختصة وفقاً لما تحدده القواعد التنفيذية. أن تكون المدرسة مجهزة بالأثاث والوسائل التعليمية الكافية. أن يكون للمدرسة مدير ووكيل أو أكثر لتولي مسؤولية النواحي التعليمية والتربوية والفنية والإدارية. أن يتوافر في المدرسة عدد كافٍ من المعلمين والموظفين الإداريين والفنيين، وذلك وفقاً لما تضعه الوزارة من متطلبات في هذا الشأن.

المادة الخامسة:

إذا فقد المرخص له أحد الشروط المقررة في هذه اللائحة، وجب عليه أن يتقدم إلى الوزارة - خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر - بطلب نقل حق الترخيص إلى أي شخص آخر مستوفٍ للشروط والمتطلبات الواردة في هذه اللائحة.

المادة السادسة:

إذا توفى المرخص له ولم يكن من بين ورثته من هو مستكمل للشروط المقررة في هذه اللائحة، وجب على الورثة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، تعيين نائب عنهم يكون مستوفياً للشروط المقررة في هذه اللائحة، يتولى الإشراف على المدرسة الأهلية.

الفصل الثالث - الإشراف والمتابعة:

المادة السابعة:

تخضع المدرسة الأهلية لإشراف الوزارة من النواحي التعليمية والتربوية والفنية والإدارية والمالية. تخضع المدرسة الأهلية لإشراف وزارة الصحة فيما يخص الجوانب الصحية. تلتزم المدرسة الأهلية بتنفيذ تعليمات الوزارة وبما لا يخل بمسؤولية الجهات المختصة الأخرى.

المادة الثامنة:

يجب على المدرسة الأهلية التقيد بأحكام الترخيص الصادر لها، وعلى وجه خاص ما يأتي: الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية والأنظمة المطبقة في المملكة.

عدم الاتصال بالجهات الخارجية أو قبول إعانة نقدية أو عينية من مصدر أجنبي إلا بموافقة الوزارة.

عدم استعمال مبنى المدرسة الأهلية لغير أغراض التعليم وأهدافه، وفي حال الرغبة في إقامة برامج في الفترة المسائية لطلاب المدرسة أو المجتمع، فينتطلب موافقة الجهة المختصة في الوزارة، ويجوز بعد الحصول على موافقة الوزارة

تضمنت اللائحة اثنتين وثلاثين مادة موزعة على ثمانية فصول تتعلق بأحكام الترخيص والتشغيل والإشراف والمتابعة والكادر التعليمي والإداري والفني المناهج الدراسية والرسوم والإعانات والعقوبات وسنعرض هنا إلى المواد التي تعلق بالتشغيل والإشراف والإشراف والمتابعة والرسوم والإعانات والعقوبات.

الفصل الثاني - الترخيص والتشغيل:

المادة الثانية:

لا يجوز فتح مدرسة أهلية أو نقل ملكيتها أو تغيير مقرها أو مرحلة التعليم فيها، إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة وفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذه اللائحة.

لا يجوز إيقاف نشاطات المدرسة الأهلية أو إغلاقها -ولو مؤقتاً- إلا بعد أخذ الموافقة الكتابية من الوزارة.

المادة الثالثة:

يرخص بافتتاح المدارس الأهلية وفقاً للأحكام الآتية: أولاً: إذا كان طالب الترخيص من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية، فيشترط ما يأتي: أن يكون سعودياً أو من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحاصلاً على الشهادة الجامعية. ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة.

ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبياً بالطرود من الخدمة. أن تكون لديه القدرة المالية على إنشاء وتشغيل المدرسة الأهلية، وتحدد القواعد التنفيذية ضوابط ذلك.

ثانياً: إذا كان طالب الترخيص من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية بما فيها الجهات غير الهادفة للربح والجمعيات الأهلية، فيشترط ما يأتي:

أن يكون لديه تراخيص سارية المفعول صادرة من الجهات المختصة في المملكة.

أن يكون تقديم خدمات التعليم من بين أنشطته المرخص لها.

المادة الرابعة:

لا يجوز لمن صدر له ترخيص بافتتاح مدرسة أهلية أن يشغلها إلا بعد الحصول على موافقة بالتشغيل من الوزارة بعد التأكد من توافر المتطلبات الآتية:

أن يكون موقع المدرسة مناسباً وبعيداً عن كل ما يؤثر على الرسالة التعليمية التي تؤديها المدرسة، وفقاً لما تتطلبه الوزارة والجهات المختصة الأخرى من اشتراطات في

الدور الاجتماعي المنتظر منها ، بفتح أبوابها لاكتساب الخبرات المأمولة .»

وفي مجال الاستثمار في المدارس الخاصة، رأت بناني أن مشروع اللائحة فتح باب الاستثمار في هذا المجال أمام المستثمرين من أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق تنافس بصورة أكبر وأوسع لإنشاء مدارس ذات بيئات مدرسية ممتازة ستسهم في تنوع الاختيارات أمام أولياء الأمور وبأسعار معقولة في متناول الجميع، فوضع سقف لأسعار القبول في المدارس الخاصة مقابل الدعم المالي الجديد سوف يسهم في تنافس إنشاء أكبر عدد ممكن من المدارس الخاصة، كما ستعمل على تقديم أفضل الخدمات لاستخدام البرامج التربوية والتعليمية المتطورة لجذب الطلاب لمدارسهم .

وعن تصنيف المدارس الأهلية، رأت الدكتور بناني أن هذا التصنيف عامل قوي يحفز ملاك المدارس الأهلية لتحقيق معايير الجودة من أجل البقاء في مراكز متقدمة بالتصنيف المقترح من ناحية تميز الأداء وأهلية البيئة المدرسية والموقع والمرافق ونحو ذلك، وقالت « لا يمكننا إطلاق القول بتميز جميع مدارس التعليم الأهلي في مبادئها وما تحويه من مرافق متكاملة وصالات وملعب واسعة فمنها ما يتميز بكل تلك الخصائص، وبعضها مدارس تتميز ببعض تلك الخصائص وتفتقر إلى البعض الآخر، وأخرى مدارس تكاد لا تتجاوز تأدية رسالتها بشكل أو بآخر فيضطر المالك للعمل جاهداً وفق اللائحة المقترحة على تطوير برامجها وبيئتها مدرسته من خلال معايير اللائحة المنظمة لتصبح مناهجاً حياً في الاستمرارية وتقديم الجودة في التعليم يواكب ما يحدث في أسلوب التعليم وبيئته في دول العالم المعرفي».

استحداث لجنة متخصصة لتقييم الخدمات

من جهتها اقترحت لولو الحبيشي - مشرفة الإعلام التربوي في وزارة التربية والتعليم استحداث لجنة متخصصة بتقييم الخدمات التعليمية والتربوية التي تقدمها المدارس الأهلية وعلى ضوءها يتم تصنيف المدارس وتحديد رسومها، بحيث تكون إجراءات العمل موضوعية ولا تقبل الانطباعات الشخصية ولا تخضع للعلاقات ، وشددت على ضرورة أن يتوافق الدعم مع مستوى الخدمات وأداء الرسالة التعليمية. ورحبت بفتح الاستثمار في هذا المرفق من قطاع التعليم أمام المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، ويتعدد المناهج وتنوع المقررات، وتشكيل مجلس لأولياء أمور الطلاب واعتماد عضويتهم في مجلس التعليم الأهلي على أن يمارسوا حقهم في تقييم الخدمات وتحديد الرسوم.



قرار واصداء

المادة الرابعة والعشرون:

الدعم المالي:

تقدم الوزارة الفي (٢٠٠٠) ريال عن كل طالب سعودي ويضاعف المبلغ للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، تمثل دعماً مالياً ومساهمة من الدولة للمدارس الأهلية التي:

تطبق مناهج الوزارة.

تمتلك مقرات تعليمية مبنية أصلاً لتكون مباني تعليمية لا تزيد كثافة الفصول عن ٢٥ طالب في الفصل.

أن تزيد نسبة سعودة العاملين فيها عن (٨٠٪).

يراجع مقدار هذا الدعم كل ثلاث سنوات من قبل لجنة من الوزارة ووزارة المالية.

توفر الوزارة الكتب الدراسية لكافة الطلاب الذين يدرسون المنهج التعليمي المعتمد في مدارسها.

توفر الوزارة الإشراف التربوي من خلال مكاتب الإشراف.

توفر وزارة المالية القروض الميسرة لإنشاء المباني المدرسية. تُيسر وزارة الشؤون البلدية والقروية للمدارس الأهلية المواقع المناسبة لبناء للمدارس.

الفصل السابع: العقوبات

المادة الخامسة والعشرون:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من يخالف أحكام هذه اللائحة بأي من العقوبات الآتية:

الإذار.

غرامة مالية لا تتجاوز خمسمائة ألف ريال.

إيقاف النشاط مؤقتاً.

إلغاء التراخيص.

المادة السادسة والعشرون:

يتولى ضبط ما يقع من مخالفات لأحكام هذه اللائحة موظفو الوزارة الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير، وللوزير تفويض مديري التربية والتعليم بتحديد من يتولى ضبط تلك المخالفات.

المادة السابعة والعشرون:

تكون بقرار من الوزير لجنة (أو أكثر) للنظر في مخالفات أحكام هذه اللائحة وإيقاع العقوبات، على ألا يقل عدد أعضائها عن (ثلاثة) يكون من بينهم مستشار نظامي، وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية.

تحدد بقرار من الوزير آلية عمل هذه اللجنة ومكافأة أعضائها.

المادة الثامنة والعشرون:

يجوز لمن صدر في حقه قرار بالعقوبة التظلم منه أمام ديوان المظالم وفقاً لنظامه.

ممثل من وزارة المالية.

خمسة من ملاك المدارس الأهلية من مناطق مختلفة يختارهم الوزير وتكون عضويتهم لمدة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة.

لا تقل مراتب ممثلي الوزارات المشار إليهم في الفقرات (٣-٥) عن المرتبة الرابعة عشرة.

يصدر الوزير قراراً بتشكيل المجلس.

المادة الرابعة عشرة:

يقدم المجلس الاستشارات والمقترحات لتطوير التعليم الأهلي ومعالجة المشكلات والعوائق التي تواجه المدارس الأهلية، والتنسيق في سبيل النهوض بمستوى التعليم، وزيادة مساهمته في تقديم التعليم العام، وللمجلس على وجه الخصوص الآتي:

متابعة تنفيذ السياسة العامة التي تضعها الوزارة للمدارس الأهلية.

اقتراح السياسات والآليات لتطوير المدارس الأهلية ومعالجة المشكلات والعوائق التي تواجهها.

العمل على توفير الدعم الحكومي والخاص للمدارس الأهلية.

التوصية حيال البرامج التعليمية المقترح تطبيقها في المدارس الأهلية.

التوصية في القضايا والموضوعات المحولة إليه من الوزارة والمتعلقة بالتعليم الأهلي واقتراح الإجراءات المناسبة في شأنها.

يجتمع المجلس مرتين على الأقل في العام وتتم الدعوة للاجتماع من قبل رئيس المجلس.

يختار رئيس المجلس أميناً عاماً للمجلس.

تُعتمد قرارات المجلس من قبل الوزير.

الفصل السادس - الرسوم والإعانات:

المادة الحادية والعشرون:

تحدد المدرسة الأهلية الرسوم الدراسية قبل بدء العام الدراسي بما لا يقل عن أربعة أشهر، على أن تنقيد في ذلك بما تضعه الوزارة من معايير في هذا الشأن.

لا يجوز للمدرسة الأهلية زيادة الرسوم الدراسية أثناء العام الدراسي.

المادة الثانية والعشرون:

للوزارة مراجعة الرسوم المطبقة في المدرسة الأهلية، للتأكد من مطابقتها للمعايير التي تضعها الوزارة في هذا الشأن، وللوزارة تعديلها بما يتوافق مع تلك المعايير.

المادة الثالثة والعشرون:

على المدرسة الأهلية وضع آلية لتحصيل رسومها، وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة.

تخصيص قسم مستقل كلياً من مبنى المدرسة لسكن طلاب القسم الداخلي بشرط أن تراعى فيه مقتضيات النظام والاخلاق وقواعد الصحة العامة.

تقديم الخدمة التعليمية وفقاً للمستوى المرخص لها به.

تطبيق المنهج التعليمي المعتمد في الوزارة أو المرخص لها بتطبيقه.

وضع لائحة تنظم العلاقة الوظيفية بين المدرسة الأهلية والعاملين فيها، على أن تعتمد على جهة الاختصاص، والالتزام بالعقد الموحد والحد الأدنى للأجور لشاغلي الوظائف التعليمية في المدارس الأهلية.

الالتزام بالتقويم الدراسي المعتمد من قبل الوزارة.

الاهتمام بالنواحي التربوية وتعزيز التقييم الفاضلة في نفوس الطلبة.

امسك ما يلزم من سجلات لتنظيم العمل في المدرسة الأهلية إدارياً ومالياً وفنياً.

تشكيل مجلس أولياء أمور الطلبة يمارس مهامه وفقاً للقواعد التنفيذية.

المادة التاسعة:

توجه الوزارة إلى المدرسة الأهلية إنذاراً تُخطر فيها أنه سيتم إلغاء ترخيصها في نهاية السنة الدراسية، في أي من الحالات الآتية:

إذا تدنى مستواها عن المستوى المطلوب في التقويم السنوي.

إذا ساءت حالتها المادية لدرجة يتعذر معها القيام بالتزاماتها.

إذا انخفض مستوى الطلبة فيها عن المستوى المطلوب.

المادة العاشرة:

تقوم الوزارة دون سابق إنذار بإغلاق أي مدرسة أهلية يثبت انحرافها عقدياً أو خلقياً.

المادة الحادية عشرة:

إذا لم تتم معالجة وضع المدرسة الأهلية في أي من المواد (الخامسة) و(السادسة) و(التاسعة) و(العاشرة):

فلا الوزارة أن تتولى مؤقتاً إدارة المدرسة أو إغلاقها نهائياً، وذلك وفقاً لما تقتضيه مصلحة التربية والتعليم.

المادة الثانية عشرة:

تضع الوزارة المعايير اللازمة لتصنيف المدارس الأهلية وفقاً لمعايير الجودة.

المادة الثالثة عشر:

يشكل في الوزارة مجلس للتعليم الأهلي برئاسة وكيل الوزارة للتعليم الأهلي وعضوية كل من:

وكيل الوزارة للتعليم.

وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير.

ممثل من وزارة الداخلية.

ممثل من وزارة العمل.



العمل التطوعي صورة للتكافل الاجتماعي

غياب ثقافة العمل التطوعي مسؤولية من .. التربية أم الإعلام؟



يعد العمل التطوعي في الإسلام ركيزة أساسية في بناء علاقة الفرد المسلم بأخيه المسلم أو علاقة المسلم ببيئته وتأتي هذه الركيزة لتسبق المفهوم الحالي للعمل التطوعي الذي أخذ به الغرب في عصرنا الحالي في حين غاب عن ثقافة أغلب المجتمعات الإسلامية.

وشكّل العمل التطوعي بين أفراد وفئات المجتمع جزءاً مهماً من التاريخ الاجتماعي للعالم وللمنطقة قبل نشوء النظام الاجتماعي عبر الأزمان بمراحله المختلفة، وقيل نشوء الدولة، فقد حثت كل الشرائع السماوية على العمل التطوعي واعتباره نوعاً من الأساسيات بين الناس بعضهم بعضاً، ومع مضي عقود على نشأة الدولة وتكوّن مفهوم الحكومة المركزية لدى الفرد، أصبح المجتمع يشعر بانتقال مسؤولية الرعاية وتقديم الخدمات من أفراد المجتمع فيما بينهم إلى الحكومة المركزية. ومع تعقد الحياة في مختلف جوانبها، أضحت على الدول التي تواجه هذه المعضلات البحث عن شريك آخر يسهم معها في مواجهة والتصدي لتلك المشكلات، فكان ذلك الشريك هو باب التطوع لكافة أفراد المجتمع ومن خلال جمعيات ومنظمات متخصصة تستقطب تلك الفئات وتقوم بتدريبها وتأهيلها وتهيئتها للانخراط في الخدمات العامة. فالعمل التطوعي يُعد رمزاً من رموز تقدم الأمم وازدهارها، فالأمة كلما ازدادت في التقدم والرفي، ازداد انخراط مواطنيها في أعمال التطوع الخيري لما يُسائر متطلبات الحياة المعاصرة التي أتت بالتنمية والتطور السريع في كافة المجالات.

وأثبتت التجارب أن بعض الأجهزة الرسمية لا يمكنها تحقيق ما تريده من خطط ومشاريع تنموية دون المشاركة التطوعية الفاعلة من المواطنين والجمعيات الأهلية التي يمكنها التأثير في عمليات التنمية نظراً لمرونتها وسرعة اتخاذ القرار فيها. لذا اهتمت الدول الحديثة بهذا الجانب لمعالجة مشكلات العصر والتغلب على كثير من الظروف الطارئة، في منظومة رائدة من التحالف والتكاتف بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي.

ولأهمية العمل التطوعي ونشر ثقافته لدى أفراد المجتمع سعت (الشورى) للتعرف على واقع

الإسلامية، والتراث الإسلامي يزخر بالكثير من الصور المشرفة والأدلة الحاتة على العمل التطوعي، ومن ذلك قول الله تعالى «ومن تطوع خيراً فهو خير له».

إن مفهوم العمل التطوعي السائد يأتي في التبرع بالجهد أو المال أو الوقت أو الاثنين معاً، وذلك للقيام بعمل أو أنشطة لخدمة المجتمع ليس مطالباً بها الفرد أو مسؤولاً عنها ابتداءً بدافع غير مادي، ولا يأمل المتطوع الحصول على مردود مادي من جراء تطوعه، حتى ولو كان هناك بعض المزايا المادية، فهي لا تعادل الجهد والوقت المبذول في العمل التطوعي. غير أنه ليس قاصراً على المساعدات المادية وتوزيع الهبات والمساعدات العينية، بل تجاوز الأمر إلى أبعد من ذلك من الأمور الاجتماعية التي يهتم بها الإنسان كالحفاظ على البيئة والاهتمام بالصحة والتعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين عموماً من المحتاجين والمستورين.

ويضيف : لذا تتبع وسائل تنمية روح العمل التطوعي من وضوح أهداف برنامج التطوع في المجتمع، ووجود المؤسسات المستهدفة الحاضرة والملائمة له، وتوافر أدلة لآلية التطوع الأمثل وحقوقه من حيث ما له وما عليه، مع وجود أدلة أخرى للقياس والتقييم، والاستفادة من تقنية

ثقافة التطوع ميدانياً، وكيف نمي تلك الثقافة في مجتمعاتنا؟ وهل هناك معايير معينة لقياس جودته؟ وإلى أي مدى يرتبط التطوع بالجمعية أو تلك الجماعة أو المجموعة أو الفريق الذي ينتمي إليه؟ وما هي معوقات العمل التطوعي وأبرز المشاكل والتحديات التي يواجهها وتحول دون انتشاره بشكل منظم؟.

عزوف ذوي الخبرة عن نقل التجربة لأبنائهم.

يقول الدكتور عبد الله بن سليمان العمرو رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان: « إن العمل التطوعي أضحت إحدى اللبنات الأساسية في بناء المجتمعات وتطورها، بل ويشكل حجر زاوية في معايير التقدم الحضاري والرفاه الاجتماعي التي تقاس عليها المجتمعات المتقدمة وتقيم عليها أخرى، فني ظل تعقد ظروف الحياة وتشابكها أصبحت الحكومات غير قادرة على تلبية كل احتياجات مواطنيها ومجتمعاتها، فظهرت الجهود التطوعية موازية ومكملة للجهود الحكومية المبذولة وذلك لسد النقص بما يلبي احتياجات مواطنيها الاجتماعية، فالجهود التطوعية تعد أحد الممارسات الإنسانية المرتبطة بكل معاني الخير والعطاء مبررة بذلك عن صورة من صور التكافل الاجتماعي داخل المجتمع لا سيما المجتمعات



مشاري المشاري



عبدالله الشهري



عبدالله الثابت



د. عبد الله العمرى: غياب التربية على العمل التطوعي أبرز معوقات انتشار ثقافته في المجتمع.

عبدالله الثابت: ثقافة العمل التطوعي لدينا ضعيفة جداً ولا بد من مظلة يتم العمل تحتها

ثقافة شبه غائبة

الأستاذ مشاري بن عبد العزيز المشاري أحد منسوبي القطاع الصحي يرى أن العمل التطوعي ثقافة شبه غائبة عن مجتمعاتنا على عكس المجتمعات الغربية التي تهتم اهتماماً كبيراً في حياتها وثقافتها على العمل التطوعي لسعيها وحرصها على خدمة الإنسانية.

ويضيف أن أهم العوائق التي تحول دون انتشار العمل التطوعي هو التفكير في المادة، لذا يجب تحفيز أي عمل يرتبط بجهد ذهني أو بدني من خلال التحفيز المعنوي والمادي. كما أن للإعلام الدور الأكبر - رغم ضآلة دوره في فهم العمل التطوعي- إلا أن بيده إثراء هذا الجانب وتحفيز المجتمعات في فهم العمل التطوعي وتطبيقه. لإبراز ثقافة العمل التطوعي الغائبة في مجتمعنا السعودي، اللهم إلا في قطاع الجمعيات الخيرية والمقتصرة هي الأخرى على دفع المال فقط، لذا يرى المتخصصون في مجال خدمات المجتمع أننا في حاجة إلى توفير بيئة جيدة لهذا العمل الإنساني

المعلومات في تقليل الجهود وتخفيض التكاليف واختصار الأوقات مع الحفاظ على شعار الجودة الشاملة في الأداء، يقابل ذلك تحديد احتياجات المنظمات الإجتماعية والخيرية من المتطوعين، وذلك من خلال تحديد الأدوار والمهام التي تمنح للمتطوعين، وتوزيع المسؤوليات، وتحديد الصلاحيات، وتوفير وسائل التدريب والتطوير المستمر للمتطوعين.

وقد ظهرت خلال السنوات الماضية الكثير من المعوقات التي عرقلت انتشار ثقافة العمل التطوعي من أبرزها غياب التربية على هذا المفهوم في المجالات التعليمية المختلفة من خلال التعليم والتدريب عليه واحسابه ضمن الأنشطة غير الصفية المحققة لنيل الدرجات العلمية، يضاف عليه ما أنتجه من نقص الكوادر البشرية الفادرة على الإحساس بمشاعر الآخرين وتحمل مسؤولياتهم، وعزوف أصحاب الخبرة من أرباب المسؤولية الإجتماعية عن نقل التجربة للأجيال الجديدة من خلال تنمية روح المساهمة والبذل والعطاء في المتطوعين لخدمة المجتمع، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في تقديم الخدمات والأنشطة المتنوعة، وتدريب وإعداد المتطوعين للتعامل مع المشكلات التي تواجه الفئات المحتاجة والمستورة في المجتمع وكيفية معرفتها والوصول إليها وتغطيتها، وعدم حصر التطوع في أعمال أو مجالات ضيقة. ومن المعوقات أيضاً، غياب تطوير بيئة العمل وتمييزه من خلال الاستفادة من جهود المتطوعين المتخصصين والمؤهلين عملياً وعملياً في المجالات المبتكرة فنياً ومهنياً، وأخيراً: ضبابية الاستفادة من المتطوعين في نشر الرسالة الإنسانية التي تتبناها المؤسسة التطوعية.

وسائل الإعلام عليها دور كبير في نشر ثقافة العمل التطوعي

وأعرب الأستاذ عبد الله الثابت أحد المسؤولين في قطاع العمل الإجتماعي عن قلقه من ضعف العمل التطوعي، التي تحكمه العشوائية وغياب التخطيط المسبق، مع غياب الوعي الثقافي والإعلامي عنها. إلى جانب عدم وجود تشريعات أو تنظيمات تنظم العمل التطوعي وأكد أهمية دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة الأعمال التطوعية وتهيئة الناس بها. لإثراء العمل التطوعي لما له من أثر وجداني يساعد على إذابة الفوارق الفئوية بين أفراد المجتمع الواحد.



دورها في المجالات المختلفة للتنمية، على أساس أن المنظمات الأهلية تمثل آلية لمشاركة المواطنين في إطار لتنظيم مبادراتهم، وتنمية وعيهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحقوقهم الإنسانية .

ومن ثم فان المنظمات الأهلية تأخذ دور الشريك الشعبي في تبنى القضايا القومية المهمة، وتسهم في بناء منظومة تكامل الأداء، والأدوار لتطوير البنية البشرية ذات البعد المثلي (الدخل والتعليم والصحة) وتطوير هذه المنظومة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية في مواجهة ثلوث الفقر والجهل والمرض، فتقدم بذلك صياغة جديدة للواقع ورؤية حضارية لمفهوم العمل التطوعي القائم على المشاركة المتبادلة بدلاً من المفهوم التقليدي والذي يقتصر على تلقي خدمة في مقابل طرف آخر مانحاً لهذه الخدمة .

لذا تسعى المنظمات الأهلية إلى تدعيم قيم المواطنة الشاملة باعتبارها أساساً لولاء جديد وشامل وراقي، بحيث تنشأ معادلة تشير إلى انه كلما كان الولاء الأشمل أو الوطني أعمق وله تاريخه، كلما كان هو الولاء الذي له الأولوية على أي ولاء آخر وهو الأمر الذي ينعكس على تماسك المجتمع وتكامل وحدته. ويرى أن التقدير لما يقوم به المتطوعون بمختلف الصور عاملاً مهماً جداً لتشجيع الناس على العمل التطوعي، فمن خلال تجربة ملموسة مع شريحة واسعة لمن عمل معنا في

مشاري المشاري: العمل التطوعي ثقافة شبه غائبة عن مجتمعنا على عكس المجتمعات الغربية التي تعيل هذا الجانب اهتماماً كبيراً

لمى السديس: من الضروري تسليط الضوء على ثقافة العمل التطوعي إعلامياً .. وممارساتها عملياً من قبل المسؤولين وقادة الرأي العام.

فالعمل التطوعي هو ثقافة تقوم أساساً على المشاركة، ومن هنا يأتي دمج الفرد في مجتمعه، فيكون مُنتجاً وفاعلاً فيه، كما يزيد من انتمائه وولائه واعتزازه بوطنه، لأنه يخدمه ويقدم له جهداً دون مقابل، وقد انتشرت الدعوات على المستوى العالمي والمحلي في الحقب الأخيرة إلى تدعيم قيم العمل التطوعي والإعلاء من شأن القيم الجماعية والتعاونية وتفعيل دور المنظمات الأهلية، وزيادة

الذي يدل في النهاية إلى رقي ووعي المجتمع، والذي لا يمكن أن يبرز إلا من خلال كسر تلك العوائق بوضع الأنظمة واللوائح والقوانين التي تنظم العمل التطوعي المدعوم بالحوافز المعنوية والتشجيع واقترح إنشاء هيئة أو جمعية باسم العمل التطوعي كما قال صلى الله عليه وسلم (خير الناس أنفعهم للناس) .

ثقافة العمل التطوعي وتسارع الأحداث العالمية.

وتناولت الأستاذة لى بنت عبد الرحمن السديس - إحدى الناشطات في العمل الخيري والاجتماعي - سبل تنمية ثقافة العمل التطوعي حيث رأت أن الدولة تبنت نظاماً اجتماعياً شمولياً من خلال تقديم كل الخدمات والمساعدات وكفالة جميع أبناء الشعب على مسؤولياتها وعدلت كل القوانين التي كانت تتيح للأفراد والمؤسسات أن تشارك في المجال العام بالتبرعات او بالعمل التطوعي بأشكاله المختلفة. وترى الأستاذة: لى بنت عبد الرحمن السديس: « أن العمل التطوعي غائب بالكامل عن الأجندة الإعلامية وأن تدهور هذه الثقافة يعود إلى تسارع الأحداث العالمية».

وعن أسباب ازدهار هذه الثقافة مرة أخرى في السنوات الأخيرة أرجعت ذلك إلى تشجيع الدولة مؤسسات القطاع الخاص وأهل الخير إلى المشاركة والمساهمة في دعم الجمعيات الخيرية وتقديم الخدمات والمساعدات لجميع الفئات .

وعادت الأستاذة لى السديس للتأكيد على دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة التطوع، منوهة إلى أهمية مشاركة المسؤولين وقادة الرأي العام في العمل التطوعي كل في مجال اختصاصه، هذا إلى جانب دعم مؤسسات العمل التطوعي وتنظيمها وفتح الأفق الواسع لمجالات وأفكار تطوع لها ناهيك عن حث الشباب على العمل التطوعي وإعطائهم الفرصة للتعرف والمشاركة في ساعات تطوعية كنشاط مدرسي أو جامعي أو خيري ونحوها.

السلام قبل محو الأمية!

أما الأستاذ عبد الله بن سعد الشهري مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض (إنسان) فيقول: أنه ومن خلال السنوات القليلة الماضية برز جيل يهتم بالعمل التطوعي بمفهومه الدارج وهو العمل على مساعدة الغير بعيداً عن حسابات الأثر العلمية التي يعمل بها هذا العلم.

المفاهيم المتعارف عليها لمعاني ومجالات العمل التطوعي، إضافةً إلى غياب الوعي بثقافة العمل التطوعي ومدى أهميته وانحسار مفهومه على العمل الإغاثي في الغالب.

أما عن (جمعية تكاتف) فتقول: «إن الجمعية تسعى - بفضل من الله ثم بفضل جهود صاحبة السمو الملكي الأميرة موزي بنت خالد بن عبد العزيز رئيس مجلس الإدارة والتي تعتبر من المؤسسين لجمعية تكاتف، وأصحاب السمو الأمراء والأميرات والأعضاء المؤسسين للجمعية - إلى تحقيق مبدأ التكاتف وتطبيقه مع جميع مكونات المجتمع وعبر مؤسساته الحكومية والأهلية والخاصة مع فتح أبواب التعاون لأي مبادرات ومشاريع يمكن لها النهوض بقطاع التطوع ونشره وتنظيمه مع الأخذ في الاعتبار الاستراتيجية التي وضعتها الجمعية لمدة ثلاث سنوات.

تسعى من خلالها إلى إيجاد بيئة منظمة وغنية بالتطوع بكل مكوناته واعتباراته وفق أعلى معدلات النجاح والاستمرار. وقد تحقق ولله الحمد خلال الفترة القصيرة من عمر هذه الجمعية الشيء الكثير في هذا الجانب حيث استطاعت الجمعية عقد اتفاقيات للتعاون ومذكرات تفاهم مع عدد من الجهات الحكومية والأهلية والأفراد كلها تعنى بالتطوع واختصاصاته.

ثقافة العمل التطوعي بعيدة عن ساحة العمل

الخيرى

ويرجع الأستاذ إبراهيم المهيزع أحد الناشطين في العمل الإجتماعي أسباب تدني ثقافة العمل التطوعي في مجتمعنا إلى صعوبة الانتقال من العمل التطوعي غير المنضبط أو العشوائي أحياناً إلى العمل الخيري المؤسسي، ويبرز بعض أشكال الخلل في إدارة العمل الخيري ومنها انتشار ثقافة أن من يتبرع ويدفع هو الأحق بصنع القرار، إلى جانب تأخر المنظمات والمؤسسات الخيرية عن مسلمات الإدارة الحديثة مثل الأرشفة الالكترونية، ووسائل الاتصال الحديثة.

ويرى أن هذه الأسباب بالإضافة لأسباب أخرى كانت أحد معوقات نهوض العمل الخيري والتطوعي كي يتواكب مع احتياجات مجتمعاته.. وكذلك تأخره بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول الأخرى في العالم الغربي وغيره. ومن ذلك ثقافة العمل التطوعي والتي ظلت بعيدة عن ساحة العمل الخيري.



عبد الله الشفري: خلال السنوات الماضية برز جيل يهتم بالعمل التطوعي بمفهومه الدارج بعيداً عن حسابات الأثر العلمية

قياس آلية عمليات التطوع كاملةً ومقارنتها في تلبية الاحتياجات مع المخرجات. ولعل من المهم الإشارة إلى العنصر البشري الذي هو الأساس الأول للتطوع في كل أجزائه.

وأشارت إلى أن ارتباط التطوع بالجمعية أو المجموعة أو الفريق الذي ينتمي إليه يكون بناءً على تجربة التطوع السابقة وخبرته ومدى رغبته في تكرارها، ولذلك فإننا نحرص على التعامل مع المتطوعين بروح التطوع والتي تعكس الروح الإنسانية المعطاءة الباذلة وهو محل التقدير والاعتراف، ونعتبره شريكاً وعميلاً للجمعية بهدف دعم الجهود التطوعية للأفراد والمجموعات وإبرازها، حيث إن المتطوع يستحق أعلى درجات التقدير.

وترى أن هناك معوقات للعمل التطوعي في مقدمتها عدم وجود أنظمة ولوائح وتعليمات تنظم الأعمال التطوعية سواء على مستوى الجهات الحكومية أو الأهلية، كما أن من بين تلك التحديات قلة الخبرات المدربة على الأعمال التطوعية وفق

جمعية «إنسان» خلال السنوات الماضية نلمس أن هنالك عدة عوامل تضمن تفاعل وتشجيع الراغبين بالعمل التطوعي فبالإضافة لموضوع الأجر والتقدير يبرز عامل تحديد وقت زمني ومهام دقيقة تسند للراغب بالتطوع إضافة للتأكد من مناسبة العمل الذي يؤديه بما يضمن استمرارية التفاعل.

العنصر البشري أساس التطوع.

وتقيم الاستاذة صفية بنت عبدالعزيز أبو ملحہ المدير العام للجمعية السعودية للعمل التطوعي (تكاتف) واقع التطوع في المملكة قائلة: « من المهم الإشارة إلى أن التطوع كمفهوم وممارسة ليس أمرًا جديدًا، وقد أثر التباين في مفهوم التطوع وتطبيقاته على واقع المجتمع ومخرجاته، مما يؤكد لنا أن التطوع موجود في واقعنا ولكن ينقصه الشيء الكثير لإبرازه وتفعيله ونشر مفاهيمه ومعانيه وتطبيقاته بشكل منظم. حيث يغلب عليه الجانب غير المنظم، مما استدعى إنشاء جمعيات أهلية مدنية لتنظيم وتعزيز الأعمال التطوعية ونشرها بين أفراد المجتمع، لذا لا بد من تعاون وتضاضر جميع مكونات المجتمع، سواء من حيث الأفراد أو المؤسسات والجهات الحكومية والخاصة والأهلية للوصول إلى مشروع التطوع كمفهوم ثقافي وإنساني عبر تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في التطوع والتدريب والتأهيل بصفة مستمرة. وهناك معايير لقياس جودة التطوع، ويمكن إيجازها من خلال



ولخص إبراهيم المهيزع العوامل التي يعتقد أنها كفيلة بترسيخ ثقافة العمل التطوعي من خلال المؤسسات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني ، في التأكيد على ضرورة الإعراف بوجود الخلل في كثير من جمعيات ومؤسسات العمل الخيري ، وانتقال مؤسسات العمل الخيري إلى الإدارة الحديثة، ودعم تواجد بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية داخل بيوت ومؤسسات العمل الخيري، والاهتمام بدعم البحوث والدراسات المعنية بنفس المجال ودعم حضورها في الجامعات والجهات التعليمية والتأكيد على تنفيذ توصياتها في واقع العمل الخيري، و نشر ثقافة المؤسسات المانحة المتميزة والتي تدعم الجهات والمؤسسات الخيرية ولا تكتفي بالدعم المالي ، ولكنها تشمل جميع الجوانب الأخرى وتتعداها إلى الشراكة والإشراف على تطوير تلك المنشأة.

مجلس الشورى ينظم العمل التطوعي

وفي ختام هذا التحقيق تعيد (الشورى) الأذهان إلى القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال أعمال السنة الثالثة من دورته الخامسة بالموافقة على مشروع نظام العمل التطوعي المقترح من عضو المجلس الدكتور عبدالرحمن السويلم بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

جاء مشروع النظام في سبع وعشرين مادة حددت واجبات المتطوع وحقوقه، بهدف نشر ثقافة التطوع في المجتمع. ويتضمن مشروع النظام وضع الضوابط والاشتراطات التي تسهم في نشر العمل التطوعي بين فئات المجتمع وينشئ المشروع في إحدى مواد مجلساً أعلى لتنظيم العمل التطوعي كما يتضمن المشروع الحث على مشاركة الجهات الحكومية لدعم العمل التطوعي.

مجلس أعلى للعمل التطوعي.

وأقر مشروع النظام إنشاء مجلس أعلى للعمل التطوعي يتمتع بشخصية اعتبارية، ويرتبط بمجلس الوزراء ويكون مقره الرياض وأجاز إنشاء فروع أو مكاتب له في مناطق المملكة، ويكون رئيسته بمرتبة وزير ويعين بأمر ملكي.

وأتاحت شروط القبول في العمل التطوعي لغير المسلمين المشاركة فيه واشترطت تحلي المتطوع بالأخلاق والآداب التي يتطلبها العمل التطوعي الذي يختاره، كما أجرت تعديلاً لضمان حقوق

استراتيجيات العمل التطوعي

ويهدف نظام التطوع إلى وضع استراتيجيات العمل التطوعي وسياستها في المملكة وتنظيمه وتحديد آلياته وتطويره وتنمية روح العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع ونشر ثقافته وتفعيلها وتحديد العلاقة بين أطراف العمل التطوعي وتبيان الحقوق والمزايا والواجبات لكل طرف، تحقيق مبادئ التكافل والتلاحم الاجتماعي وتنمية روح الانتماء الوطني، وإتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع ومؤسساته للعمل التطوعي.

ردع المتطوع وعقابه.

وأعطى النظام جهة عمل المتطوع الأساسية الحق في طلب إنهاء تفرغ الموظف من عمله التطوعي ومباشرة في جهته الأصلية إذا كان تطوعه أثناء الدوام الرسمي، وإذا أخل المتطوع بواجباته أو ارتكب مخالفة يعاقب بعد التحقيق معه بلفت النظر أو الإنذار أو الاستغناء عن خدماته، أما إذا ارتكب جريمة من الجرائم فيحال إلى الأجهزة الرقابية والقضائية.

وتكلف حسب نظام التطوع في كل جهة حكومية أو أهلية مستفيدة من هذا النظام إدارة للعمل التطوعي، وتطبق أحكام هذا النظام على الجمعيات التطوعية المتخصصة في مجال التطوع فقط.

❏ صفيه أبو ملحه: آلية عمليات التطوع ومقارنتها في تلبية الاحتياجات مع المخرجات هي أساس قياس جودتها والعنصر البشري هو حجر أساس التطوع.

❏ المهيزع: انتشار ثقافة أن من يتبرع ويدفع هو الأحق بصنع القرار خلل في العمل الخيري.

المتطوع تمثل في النص على تحميل الجهة المستفيدة منه بالتعويضات التي تقدرها اللجنة الطبية المعتمدة في حال تعرض المتطوع للوفاة أو الإصابة بالعجز الكامل أو بعاهة جزئية بسبب العمل أو التدريب قطعية أو عاهة جزئية بسبب العمل أو التدريب التطوعي أو حتى خلال الطريق من وإلى عمله التطوعي.

موسوعة المملكة العربية السعودية



د. جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

الواردة في الأبواب، وتشمل خرائط على مستوى المملكة، وخرائط توضيحية وطبوغرافية للمناطق، وخرائط موضوعية للأبواب.

وقد تم الاعتماد على هيئة المساحة الجيولوجية في تقديم الخرائط الرئيسة للموسوعة، كما تم الاعتماد على الهيئة العامة للمساحة العسكرية في تقديم الخرائط التوضيحية والطبوغرافية عن المناطق. بالإضافة إلى ذلك، فقد قدم الباحثون الخرائط الداعمة لمتون أبحاثهم لتكون أسهل في الفهم وأقرب إلى الوضوح.

كما تضمنت الموسوعة أكثر من «١٠» آلاف صورة، تنوعت ما بين الصور التاريخية النادرة والصور الحديثة المنتجة لصالح الموسوعة على يد نخبة من المصورين المحترفين وبأرقى تقنيات التصوير الفوتوغرافي الحديثة. وقد راح عدد الصور بين «٥٠٠» صورة لبعض المناطق، و«١٠٠٠» صورة لمناطق أخرى، وذلك حسب حجم المادة العلمية المتعلقة بكل منطقة. وقد روعي في تلك الصور أن تتناسب الموضوع بشكل دقيق، وتغطي معظم الجوانب الواردة في الموسوعة؛ فبيض الصور تطرقت إلى جوانب الحياة الاجتماعية السعودية في جميع المناطق مثل اللباس، والمأكل، والبيوت.. إلخ، وبعضها الآخر غطى مجموعات أخرى من صور الحياة الطبيعية والفطرية والمحميات في المملكة.. وهكذا.

وقد كان إصدار الموسوعة في شكلها الورقي، ثم اتباع ذلك بإصدار إلكتروني على أقراص مدمجة CDs يعد ضرورة لمواكبة الانتشار الواسع لهذا النوع من أوعية المعلومات، ولسهولة البحث فيها والتعامل معها، بالإضافة إلى إطلاق موقع إلكتروني www.saudiency.net خاص بالموسوعة لتكون متاحة للجميع دشنة قبل عدة أيام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب وزير الخارجية بعد أن دشنت قبل سنة حفظه الله الشكل الورقي للموسوعة، لتسهيل الحصول على المعلومة لكل من يبحث عنها. وتمتد رؤية القائمين على أمر الموسوعة، إلى أن

كان الأمر السامي من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - بالموافقة على القيام بمهمة إعداد موسوعة توثيقية شاملة عن المملكة ومناطقها الثلاث عشرة بعنوان «موسوعة المملكة العربية السعودية» - إيذاناً بانطلاق أحد أكبر الأعمال الموسوعية في التاريخ السعودي الحديث.

وقد كان أبرز الأهداف تحديداً ووضوحاً لهذه الموسوعة، هو سد ثغرة كبيرة في المكتبة العربية بعامه والسعودية بخاصة؛ تتمثل في قلة المراجع الموسوعية التي تقدم المعلومة الشاملة والدقيقة عن المملكة من الجوانب المختلفة: التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وغيرها، وتُعرف بالنهضة التي تشمل كل أنحاء الوطن، وتوثق التطورات والمنجزات المتلاحقة التي تعيشها المملكة، لتواكب السياق المعرفي العالمي من حيث توفير المعلومة الدقيقة لطالبيها.

لقد أريد لهذا العمل أن يكون هو الأشمل على مستوى المملكة، ليصبح زاداً لمن يبتغي المعلومة العلمية عنها من العالم أجمع، وحافزاً لمن يريد النسخ على منواله أو تطويره، ومرجعاً للباحثين والكتاب والمؤلفين، والدوائر الحكومية والوزارات، والسفارات، والقنصليات، والمؤسسات الإعلامية، والإعلاميين والصحفيين، والجمعيات العلمية والاجتماعية المتنوعة، والجامعات والمعاهد بمختلف أقسامها وتخصصاتها، والمستثمرين، والهيئات السياحية، والمؤسسات الثقافية، ومراكز الدراسات والبحوث العلمي، وطلاب التعليم العام، والمكتبات العامة والخاصة.

لقد صدرت موسوعة المملكة العربية السعودية في عشرين مجلداً، توثق للمملكة ومناطقها الثلاث عشرة، وترصد كل التفاصيل اللازمة عن كل منطقة من هذه المناطق، وذلك من خلال تسعة أبواب تتناول: الخصائص الجغرافية، والتطور التاريخي، والآثار والمواقع التاريخية، والأنماط الاجتماعية والعادات والتقاليد، والحركة الثقافية، والخدمات والمرافق التنموية، والاقتصاد والثروات الطبيعية، والحياة الفطرية، والسياحة والتنزه. كما استلزم العمل الموسوعي أن تتم دراسة المملكة بوصفها كلاً متكاملًا، يستوعب اتساع مساحتها وترامي أطرافها، ويتسق مع ثقافتها الديني والتاريخي والحضاري والتقاليد والاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن تسليط الضوء على مكانة المملكة وأهميتها، وتأسيس الدولة وكيانها السياسي، ونظام الحكم، والوزارات والمؤسسات الحكومية، ثم إكمال ذلك كله بإنجاز كشاف عام يسهل عملية البحث في الموسوعة ويكون عوناً للباحث فيها.

وقد تضمنت الموسوعة - بوصفها موسوعة شاملة عن المملكة بكل مناطقها - مجموعة وافية من الخرائط، تبلغ حوالي ١٦٠ خريطة، وتغطي جميع تفصيلات المواد

تكون مرجعاً معلوماتياً له طابع العالمية، وذلك لكي تعم الفائدة منها؛ لذا فإنهم الآن يصدد الاستعانة بفريق من المترجمين أصحاب الخبرة والكفاءة في هذا المجال؛ لترجمة مجلدات الموسوعة إلى اللغات الأخرى؛ بحيث تحتل مكاناً في مصاف الموسوعات الكبرى عالمياً؛ مما يحقق لها الانتشار العلمي الأوسع، ويتيح للقارئ غير العربي الاطلاع على هذا السفر العلمي الموسوعي.

ويقدر ما كان هذا العمل شرقاً ووطنياً غالباً لفريق العمل المكلف بإعداد الموسوعة، فإنه كان في نفس الوقت مسؤولية كبيرة يضطلعون بها، تتمثل في تسجيل حركة التطور في جميع المجالات، في إطار نهضة رائدة تستمد مقوماتها من تاريخ هذا الوطن المجيد وحضارته العريقة. ومن هنا كان الحرص على أن يخرج هذا العمل مميّزاً لكي يليق بقدر المملكة ومكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، وأن يكون ثمرة للنهضة العلمية والبحثية الكبرى التي يريها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - إدراكاً منه بقيمة المعرفة، وحرصاً مستمرًا منه على ربط الحداثة بالأصالة، إيماناً بأن المستقبل ما هو إلا وليد الماضي والحاضر، بكل ما فيهما من معطيات ورموز وإنجازات.

وقد قام بإعداد هذه الموسوعة، نخبة من العلماء والأكاديميين والباحثين وأصحاب الخبرة، الذين يحملون أفضل المؤهلات العلمية، ويتمتعون بالخبرة العملية، والدراية في مجالات البحث العلمي المتنوعة، وكان على رأسهم فريق الهيئة الاستشارية والإشراف العام، والذي يرأسه معالي الأستاذ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر، ويضم كلا من الدكتور عبدالكريم الزيد، والأستاذ الدكتور فهد بن سلطان السلطان. وقد قاموا - جميعاً - بهذا الإنجاز عبر رحلة من العمل الدؤوب، فرضه إحساسهم بعظم أمر المسؤولية الثقافية الملقاة على عاتقهم، والتي تتمثل في إعداد موسوعة محلية المحتوى، عالمية المستوى، تساهم في تطوير الحركة الثقافية والعلمية، والارتقاء بمستوى الثقافة العامة، وتوفير مادة علمية معرفية تفصيلية شاملة موثقة عن كل منطقة من مناطق المملكة من جهة، وعن المملكة بصفة عامة من جهة أخرى. ونحسب أنهم كانوا جميعاً مثال الإخلاص والجد في أداء هذه المهمة الوطنية الكبرى التي أتيحت لهم شرف النهوض بها، خدمة لهذا الوطن الذي نفتز به، ونريد له مزيداً من العزة، فغزة وطننا هي وحدها الجزء الذي يروجوه كل العاملين المخلصين في حياتهم الدنيا، لا جزء غيرها ولا جزء يعلوها.

كما كان لكاتب هذه السطور شرف أن يكون عضواً في لجنة الإشراف على هذا العمل العظيم، الذي يعد مفخرة لكل من شارك فيه.



في حفل خاص أقيم أثناء فعاليات المؤتمر الإقليمي السنوي الأردن تمنح أبو ساق جائزة مركز الشرق الأدنى

حصل اللواء محمد بن فيصل أبو ساق - رئيس لجنة الشؤون الأمنية في مجلس الشورى - على جائزة مركز الشرق الأدنى وجنوب غرب آسيا، في حفل خاص أقيم بهذه المناسبة أثناء فعاليات المؤتمر الإقليمي السنوي الذي عقد مؤخراً في المملكة الأردنية الهاشمية.

وتسلم أبو ساق الجائزة من السفير جيمس لاروكو مدير مركز الشرق الأدنى وجنوب غرب آسيا التابع لجامعة الدفاع القومي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ذكر في كلمته أثناء تسليم الجوائز للفايزين بأن عدد أعضاء المركز يقارب ٤٥٠٠ من كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين موزعين على ما يقارب ٤٤ دولة؛ ويتم اختيار المرشحين لهذه الجائزة بناء على مشاركتهم المستمرة ومساندتهم للبرامج الأكاديمية الخاصة بالأمن الإقليمي التي يستضيفها المركز وكذلك مشاركتهم في شؤون الأمن الإقليمي في مجالات متعددة اجتماعية وحكومية وإنسانية.

وتضمن نص ترشيح اللواء أبو ساق بأن المركز قرر ترشيحه للجائزة كأفضل من يستحقها ويمثل روح الجائزة ومفهومها بناء على احترافيته ومهنيته العالية عبر مشاركاته الفاعلة وخدماته لوطنه ومجتمعه في مجال الأمن بمفهومه الواسع الأمر

الذي جعل المركز يقرر بأن مشاركات اللواء أبو ساق كانت على درجة عالية من الأداء وأنه أصبح قدوة ومثلاً أعلى لكل من يرشح لجائزة المركز مستقبلاً. وكان اللواء أبو ساق ضمن ثلاثة من المشاركين يتسلمون هذه الجائزة للمرة الأولى، وهو عضو في رابطة مركز الشرق الأدنى وجنوب غرب آسيا NESAs اعتباراً من سنة ٢٠٠٤م، حيث مثل الحرس الوطني ومجلس الشورى في حضور عدد من ندوات كبار موظفي الدولة التي تناقش أهم القضايا الأمنية والسياسية المعاصرة في إقليم الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا. و حضر ثلاثة لقاءات رئيسية في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ولقاء بأسطنبول وآخر في الأردن، بالإضافة على عدد من اللقاءات داخل المملكة، ومركز نيسا NESAs مقره جامعة الدفاع القومي بواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

في دراسة مقارنة لـ (٨٨ برلماناً ومجلساً وطنياً)

المشعل يُهدي المكتبة العربية ترجمة لوسائل الرقابة البرلمانية

قدم مساعد مدير إدارة الترجمة بمجلس الشورى، الأستاذ عزام بن محمد المشعل للمكتبة العربية ترجمة فريدة لدراسة برلمانية من طباعة ونشر اتحاد البرلمان الدولي، وإعداد المؤلف الياباني (هرونوريا ماماتو) بعنوان: « وسائل الرقابة البرلمانية، دراسة مقارنة لـ (٨٨ برلماناً ومجلساً وطنياً) »، قدم المؤلف من خلالها معلومات عن الوسائل الرقابية الواسعة التي تحظى بها البرلمانات، أو تلك التي ترغب بتطويرها، مع تحليلها للأمور المشتركة والمختلفة بين الوسائل الرقابية لـ (٨٨ برلماناً ومجلساً وطنياً) ، وتدعيم ذلك بالأمثلة. وكان هذا العمل هو ثمرة برنامج تطوير الذات في إدارة الترجمة - التابعة لمركز أبحاث الشورى في المجلس- الذي اقترحه وتبناه معالي مساعد رئيس المجلس السابق الدكتور/عبدالرحمن البراك. ونظراً لأهمية محتوى الكتاب خصوصاً على عمل وأداء مجلس الشورى كأحد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الفاعلين فقد وافق معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/عبدالله بن محمد آل الشيخ على طباعة ونشر هذا العمل الضريد على نفقة المجلس وتوزيعه بدون مقابل مادي على جميع المؤسسات التي تعنى بالعمل البرلماني أو من لهم اهتمامات بالعمل البرلماني.

إن المترجم المشعل حرص على ترجمة هذا الكتاب الذي جاء كخلاصة للممارسة البرلمانية الرقابية بالوسائل المتنوعة؛ للرفع من مستوى أداء المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية.



عزام محمد المشعل



ترقية الدكتورة لبنى الأنصاري إلى درجة أستاذ

وافق المجلس العلمي لجامعة الملك سعود في جلسته الحادية والعشرين التي عقدها يوم الأحد ٣٠ رجب ١٤٣٤هـ على ترقية الدكتورة لبنى بنت عبد الرحمن الأنصاري عضو مجلس الشورى إلى درجة أستاذ في قسم طب العائلة والمجتمع بكلية الطب في جامعة الملك سعود بالرياض. وجاءت الموافقة بعد تقديم الدكتورة لبنى الأنصاري ٢٠ بحثاً منشورة في مجلات علمية حازت على تصنيف ISI وترجمة كتاب الممارسة المستندة إلى أدلة في الرعاية الصحية الأولية.

براءة اختراع للدكتورة منى الدوسري

حصلت الدكتورة / منى بنت محمد الدوسري عضو مجلس الشورى على براءة اختراع لمركب جديد من نوع (IZ)-2- (hydroxymethyl)dodec-1-ene-1.3-diol) بعد بحث استمر قرابة خمس سنوات متتالية ، حيث تم منحها براءة الاختراع رقم ٢٠٧٨ من مكتب براءات الاختراع السعودي بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. المركب تم فصله من جدار جسم سوسة النخيل الحمراء ، وقد أمكن استخدام هذا المركب وتطبيقه على حيوانات التجارب وكان له فعالية كبيرة في تثبيط اضطرابات النظم القلبي ، وتم نشر البحث في مجلة علمية متخصصة.

عميدة جامعة عفت تزور مجلس الشورى

زارت عميدة جامعة عفت بجدة الدكتورة هيفاء جمل الليل برفقتها عدد من موظفات إدارة العلاقات العامة بالجامعة القسم النسائي بمجلس الشورى والتقت عدداً من أعضاء المجلس من السيدات، كما قامت بجولة في القسم النسائي وفي أروقة المجلس.

خمس سيدات من أعضاء المجلس يشاركن في لقاء نسوي لبحث سبل تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية

شاركت كل من الدكتورة فردوس الصالح والدكتورة نورة المبارك والدكتورة نورة العدوان والأستاذة هدى الحليسي والدكتورة هيا المنيع أعضاء مجلس الشورى في اللقاء المشترك مع أعضاء اللجنة الوطنية النسائية بمجلس الغرف السعودية ومديرات الأقسام النسائية بالغرف التجارية بالملكة، الذي عقد في مقر مجلس الغرف السعودية بالرياض، وتناول العديد من القضايا والمواضيع التي تسهم في تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية.

منسوبوا الإدارة العامة لشؤون الأعضاء يكرمون الناصر ومدني.

كرم منسوبو الإدارة العامة لشؤون الأعضاء بمجلس الشورى مدير عام الإدارة السابق الأستاذ / سليمان بن صالح الناصر ومساعدته الأستاذ / همام مدني، واحتفوا بالمدير العام الجديد للإدارة الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الحامد ومساعدته الأستاذ/ ضيف الله الغويبري، وذلك في حفل تخلله عدد من الكلمات لعدد من موظفي الإدارة الذين أثنوا فيها على الجهود التي بذلها الأستاذان الناصر ومدني إبان توليها مهام الإدارة.

كما رحبوا بالمدير العام الجديد ومساعدته متمنين لهما التوفيق في الارتقاء بأداء الإدارة بما يحقق تطلعات معالي رئيس المجلس ونائبه ومساعدته والأمين العام بتقديم الأداء المتميز نحو خدمة أعضاء المجلس.

وفي نهاية الحفل تم تقديم الدروع التذكارية للمحتفى بهم.



ترقية ٤٦ موظفاً من المرتبة العاشرة فما دون، وتحسين أوضاع ثلاثة موظفين إلى مراتب أعلى، وتثبيت ٢٠ موظفاً على وظائف رسمية

صدرت موافقة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ترقية ٤٦ موظفاً على مختلف المراتب من المرتبة العاشرة فما دون ، كما صدرت موافقة معاليه على تعديل أوضاع ثلاثة موظفين إلى مراتب أعلى ، وتثبيت ٢٠ موظفاً على وظائف رسمية. وشملت الترقيات كلاً من :

الإدارة العامة للمستشارين	محمد بن علي الوعلان	الإدارة العامة لشعبة العلاقات البرلمانية	عماد بن محمد الصحاف
الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	محمد بن عبد العتيبي	إدارة المحاضر والقرارات	عمر بن سعد المطوع
إدارة الأمن والسلامة	غلفان بن صالح حريصي	إدارة الوسائل السمعية والبصرية	محمد بن علي السلمي
إدارة الاتصالات الإدارية	محمد بن علي الوهبي	الإدارة العامة للمستشارين	نقاء بن سلمان البقمي
إدارة العامة لشؤون الأعضاء	سعد بن سعد الحوشان	إدارة الأبحاث والدراسات	إبراهيم بن أحمد الشطيري
الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	سلمان بن علي فرج	إدارة الاتحادات والمنتديات البرلمانية	أنس بن عبدالعزيز السعيد
إدارة الرقابة المالية السابقة	ناصر بن محمد المطرف	الإدارة العامة لتقنية المعلومات	عبدالرحمن بن سعد المهيدب
الموظفون المحسنة أوضاعهم إلى مراتب أعلى:		إدارة التنظيم البرلماني	عبدالله بن محمد الطالب
مكتب الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية	معاذ بن محمد غراب	مكتب معالي نائب رئيس المجلس	متعب بن مهجع العنزي
إدارة شؤون الموظفين	ناصر بن علي الصامل	الإدارة العامة للمستشارين	محمد بن حسن الحسن
إدارة الرقابة المالية اللاحقة	جمال حسن الشهري	إدارة الإعلام والنشر	محمد بن عبدالله الشيباني
الموظفون المثبتون على وظائف رسمية:		مكتب معالي نائب رئيس المجلس	مسعود بن محمد المهيزع
الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	عبدالله بن حسين الحارثي	الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	حمد بن عبدالرحمن السويلم
الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	محمد بن فهد الشنيقي	مكتب الأمين العام المساعد لشؤون اللجان	حسين حسن الذروي
إدارة الإعلام والنشر	بسام بن عبدالعزيز البحر	إدارة التدقيق والمتابعة لشؤون اللجان	خالد بن عبدالرحمن السنيدي
الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	خالد بن عبدالله الشهراني	الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	سعود بن عبدالله آل رشيد
إدارة التوثيق والإحصاء	راشد بن إبراهيم الجريدي	الإدارة العامة لتقنية المعلومات	عبدالله بن سلمة آل حمدان
إدارة المتابعة	سلمان بن عبدالعزيز السلمة	مكتب معالي مساعد رئيس المجلس	فهد بن محمد الفنام
الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	عبدالله بن محمد القحطاني	إدارة الإعلام والنشر	منصور بن محمد العساف
إدارة المحاضر والقرارات	عبدالمحسن بن عبدالله الرشود	مكتب الأمين العام المساعد لشؤون اللجان	ناصر بن عبدالعزيز بن خنفور
الإدارة المالية	فهد بن عبدالعزيز بن معمر	إدارة التنظيم البرلماني	يزيد بن سلمان السحيم
إدارة العلاقات العامة	فهد بن محمد الدعيح	إدارة العلاقات العامة	حماد بن محمد القريني
إدارة الخدمات العامة والصيانة	محمد بن أحمد الصغير	إدارة شؤون الموظفين	دباس بن عبدالعزيز الدباسي
مكتب معالي نائب رئيس المجلس	محمد بن سعد التميمي	إدارة القسم النسائي	رشا بنت عبدالرحمن الشيبلي
الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	آدم بن صالح برناوي	إدارة أعمال لجنة الشؤون الصحية والبيئة	سلطان بن سعود السبيعي
إدارة الإعلام والنشر	خالد بن محمد الزهراني	إدارة المعلومات	عبدالرحمن بن صالح آل شاكر
إدارة العلاقات العامة	سعد بن محمد المرشد	إدارة الترجمة	عبدالعزيز بن محمد الفنام
إدارة الميزانية	صالح بن عبدالعزيز الكنعان	إدارة أعمال لجنة الشؤون الأمنية	عبدالله بن محمد السلومي
إدارة أعمال لجنة حقوق الإنسان والعرائض	عبدالله بن حسين آل الشيخ	الإدارة العامة لتقنية المعلومات	فهد بن ناصر البكران
الإدارة المالية	علي بن يحي المالك	الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	ماجد بن سعد الحسيني
إدارة تنظيم الاجتماعات	عبدالرحمن بن خالد الشريمي	إدارة أعمال لجنة الشؤون المالية	محمد بن سعود التميمي
مكتب معالي نائب رئيس المجلس	أحمد بن حسن برمده	الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	محمد بن عبدالله العجاجي
والشورى تتقدم بالتهنئة لجميع الموظفين الذين شملتهم الترقيات ، وتتمنى أن تكون دافعاً لهم نحو بذل المزيد من الجهد والعباءة في أداء أعمالهم بما يخدم أعمال المجلس ويحقق أهدافه.		إدارة الخدمات العامة والصيانة	إبراهيم بن سليمان السرهيد
		الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	أحمد بن جابر طواشي
		مركز أبحاث الشورى	أيمن بن حمد العسوس
		إدارة المستودع	سامي بن حمد الفراج
		إدارة شؤون الموظفين	سعد بن عبدالله الشردان
		الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	عبدالله بن خالد الرميح
		الإدارة العامة لشؤون الأعضاء	محمد بن عبدالله الرميح

فن (الإتيكيت) النبوي

فهد الغفيلي

الإنسان مخلوق اجتماعي بطبعه يميل إلى المشاركة والعيش في جماعة، وذلك مصداقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم». ولكي يتمتع الإنسان بالسلوك السليم يجب عليه الالتزام بالقواعد والمبادئ التي تنظم هذا السلوك. ومنها تطبيق مبادئ الإتيكيت والبروتوكول، وهو دليل أكيد على احترام النفس البشرية وتقديرها التي فضلها وكرمها الله سبحانه وتعالى على سائر المخلوقات حينما قال الله تعالى: (ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً). فإذا ما ارتفعت النفس البشرية أقامت أعظم وأرقى الحضارات. نحن كمسلمين انبهرنا بفن الإتيكيت الغربي، وبدأنا نشره في أوساط المجتمع وناديناه به في حياتنا وتعاملاتنا مع بعضنا. ولكن للأسف لم نتكلف أو نكلف أنفسنا ونبحث في كنوز مدرسة محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام عن فن الإتيكيت وحسن التعامل مع الآخرين.

للأسف الشديد أصبح يبهرنا مشهد ممثل أجنبي يطعم زوجته في الأفلام الأجنبية، ولا تنبهر من قول رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام: «إن أفضل الصدقة لقمة يضعها الرجل في فم زوجته». نعتقد أن تبادل الورود بين الأحبة عادة غريبة، وهل علمنا أن أول من نادى به المصطفى صلى الله عليه وسلم في قوله: «من عرض عليه ريحان فلا يرده فإنه خفيف الحمل طيب الريح».

عندما نرى الرجل الغربي يفتح باب السيارة لزوجته نقول هكذا هو التعامل الراقى مع الزوجة، ولم نقرأ في غزوة خيبر عندما جلس رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم على الأرض وهو مجهد وجعل زوجته صفيحة تقف على فخذه الشريف لتركب ناقته، هذا سلوكه في المعركة فكيف كان في المنزل!!؟

توفي النبي الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام في حجر زوجته عائشة وكان بإمكانه أن يتوفى وهو ساجد لكنه اختار أن يكون آخر أنفاسه بعضن زوجته.

كان حبيبنا وقدوتنا صلى الله عليه وسلم: «عندما يريد أن يشرب يأخذ نفس الإناء الذي شربت فيه زوجته عائشة رضي الله عنها، ويشرب من نفس المكان الذي شربت منه». أما سمعنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنك لن تتفق نفقة إلا أجزت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى فم امرأتك».

فن الإتيكيت الغربي أعدم نفسك بنفسك، وقد سبقهم رسول العالمين في إتيكيت التعامل قبل ١٤٢٤ عاماً عندما سألت أمنا عائشة رضي الله عنها ما كان رسول الله يعمل في بيته؟ قالت: كان بشراً من البشر يخيط ثوبه ويحلب شاته ويخدم نفسه وأهله.

ماذا أقول لمن انبهر بالإتيكيت الغربي ولم ينبهر بإتيكيت خير خلق الله وأفضل من تعامل مع الإنسان والحيوان والحجر، ناهيك عن تعامله مع زوجاته بالمحبة والمودة والرحمة والرومانسية الحقيقية، اللهم صلى وسلم وبارك على حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ومضت:

في العلاقات الإنسانية التي تربط الناس ببعضهم سجد غياب الكثير من القيم، ولكل إنسان جانبان إحدهما يستحق النقد والآخر يستحق المدح. فكيف حينئذ تحقق السعادة لنفسك في تعاملك مع الآخرين وإصدار أحكامك عليهم؟ فلا بد أن تتحلى أنت بهذه الصفات لكي تستطيع التعامل مع أي شخص، فأنت فقط الذي بوسعك تحقيق ذلك من خلال فن الإتيكيت. الإتيكيت هو سلوك بالغ التهذيب أو احترام الذات واحترام الآخرين وحسن التعامل معهم أو آداب في الخصال الحميدة أو السلوك المقبول اجتماعياً.

إتيكيتات نبوية:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل سلامي من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وبكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة».

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه».

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان، إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا».

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «آية المناهض ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أئتمن خان».

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب».

تحذير من تعارض الأدوية مع بعضها ومع الأطعمة «مأمونية الأدوية» .. وعي المريض خط الدفاع الأول!

تعارض دواء مع دواء آخر قد يحدث في أي مرحلة من مراحل وجود الدواء في الجسم

باسم البنادول، الفيغادول أو التايلينول أنه دواء آمن ولا يسبب أعراضاً جانبية خطيرة ولكن توجد لديه أعراض جانبية خطيرة وبالدات على الكبد، ومما يزيد الوضع سوءاً أنه قد يكون موجوداً من ضمن تركيبات أدوية الزكام وقد يجهل المريض ذلك ويقوم بأخذ جرعة مضاعفة من دواء الباراسيتامول مما قد يؤدي إلى تأثير مباشر على الكبد.

أما العامل الآخر هو نوع المرضى المستخدمين للدواء، فكبار السن تختلف استجابتهم للدواء عن الأطفال عن مستخدمي الدواء من الشباب. بالإضافة إلى ذلك، تختلف الاستجابة للدواء بين الذكور والإناث بحكم الاختلاف الفسيولوجي بينهم. أيضاً توجد فئة لا بد أن تأخذ اهتماماً وحرصاً كبيرين عند استخدام الأدوية وهي فئة النساء الحوامل حيث توجد العديد من الأدوية والتي قد تؤثر على المرأة الحامل وأيضاً على الجنين. سوف نستعرض بعض هذه الفئات بشكل سريع لمدى أهميتها والتشديد على أهمية الوعي عند هذه الفئات:

١- النساء الحوامل

كل فترة من فترات الحمل والبالغة مدتها تسعة أشهر تعتبر فترة مهمة وحرجة عند استخدام أي دواء.

تقسم فترات الحمل إلى ثلاثة أجزاء:

الفترة الأولى (الأشهر الثلاثة الأولى)، الفترة الثانية (الأشهر الثلاثة الثانية) والفترة الثالثة (الثلاثة أشهر الأخيرة).

كما ذكر سابقاً فإن جميع الفترات هي فترات مهمة ولكن تعتبر الفترة الأولى والثانية من أهم المراحل في الحمل لأن تكون أجزاء الجنين تكون خلال هذه الفترة. لذلك لا بد لكل امرأة حامل ألا تتناول دواء قبل أن تسأل الطبيب أو الصيدلي المختصين، عن مدى مأمونية الدواء لأنه قد يؤثر على تكوين الجنين وهذا ما حدث مع دواء الثاليداميد المذكور سابقاً.

هذا لا يعني أن نغفل الفترة الأخيرة من الحمل لأنها أيضاً مرحلة مهمة وتوجد أدوية يكون لها تأثيراً خلال هذه الفترة فقط وقد تؤدي بعض الأدوية إلى الإجهاض. تأثير الأدوية لا يقتصر على أخذ الأدوية خلال فترة



د. ثامر بن مسند الشمري
إستشاري علم الأوبئة والأمن الدوائي

لذلك نجد أن مفهوم السلامة الدوائية هو مفهوم شامل ومهم جداً ويأتي في المرتبة الأولى كموضوع مهم في استخدام الأدوية. يعتبر هذا المفهوم علم متكامل بعد ذاته حيث يشمل علوماً كثيرة مثل الأعراض الجانبية للأدوية، جودة الأدوية، الأخطاء الطبية من استخدام الأدوية، عدم فعالية الأدوية عند استخدامها، والأدوية المغشوشة.

لكل دواء أعراض جانبية ولكن يختلف مدى تأثيرها وقوتها من أعراض جانبية خفيفة (مثل الحكة الخفيفة أو الصداع الخفيف) إلى أعراض شديدة (مثل الحكة الشديدة، تلف الأعضاء الحيوية كالكلب والكل، أو الوفاة).

معظم الأعراض الجانبية تكون متوقعة وتكون مسجلة بالنشرة الداخلية لكل دواء ولكن المشكلة أن بعض الأعراض تكون جديدة وغير معروفة من قبل وتكمن الخطورة أنها تكون شديدة التأثير على المريض أو مستخدم الدواء.

من العوامل التي قد تزيد من مدى قوة الأعراض الجانبية؛ نوع الأدوية وأيضاً نوع المرضى المستخدمين للأدوية.

بالنسبة لنوع الأدوية فبعض الأدوية قد لا تسبب أعراضاً خطيرة مثل بعض أنواع المضادات الحيوية، وبعض الأدوية قد تسبب أعراضاً خطيرة مثل بعض أدوية السرطان، والداء السكري، وبعض أدوية علاج ارتفاع الدهون في الدم وغيرها من الأدوية التي لا يمكن حصرها هنا.

قد يعتمد البعض أن دواء الباراسيتامول أو ما يعرف

مفهوم السلامة الدوائية أو ما يسمى أيضاً «مأمونية الأدوية» مصطلح ليس بالجديد وخاصة في البلدان المتطورة في المجال الصحي. فعلى سبيل المثال نجد أن للولايات المتحدة الأمريكية تجربة امتدت لأكثر من مائة عام في مجال سلامة الأدوية واستخدامها نتج عنها إنشاء قوانين جديدة أو تغيير القوانين الموجودة. ففي عام ١٩٢٧م تسبب استخدام دواء السلفانيليد أميد -مضاد حيوي- (Sulfanilamide) بحدوث أكثر من ١٠٠ حالة وفاة في أمريكا وهذه الوفيات ليست بسبب المادة الفعالة (الأساسية) في الدواء ولكن بسبب إضافة مادة دايإيثيلين جلايكول (Diethylene glycol) وهي مادة تستخدم كمادة مذيية للدواء ولا يوجد لها أي فوائد علاجية وتعتبر مادة سامة. بناءً على هذه الحادثة أقرت إدارة الدواء والغذاء الأمريكية قانوناً ينص على التأكد من سلامة أي دواء يستخدم وذلك بإجراء الدراسات غير الإكلينيكية والإكلينيكية.

لم تتوقف مشاكل الأدوية وأثارها إلى هذا الحد بل حدث ما سمي بكارثة الثاليداميد (Thalidoamide Crisis) في معظم دول العالم عندما ولد آلاف الأطفال بتشوهات خلقية شديدة وهي عبارة عن عدم نمو الأطراف (اليدين والرجلين) أو نموها بشكل قصير وأدى استخدام هذا الدواء أيضاً إلى وفاة العديد من الأطفال. دواء الثاليداميد كان يستخدم ببساطة كمضاد للغثيان وهو يكثر عن النساء الحوامل.

الجدير بالذكر أن هذا الدواء لم يصرح له بالتسجيل في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب بعض الإشارات خلال إجراء الدراسات غير الإكلينيكية (الدراسات على الحيوانات) إلى وجود حالات تشوهات على أجنة الحيوانات.

والى وقتنا هذا توجد أدوية تمنع من الاستعمال وتسحب من الأسواق وذلك بسبب عدم مأمونيتها وعلاقتها بنشوء أعراض جانبية خطيرة، ومثال ذلك ما تم مؤخراً من سحب دواء الروزيجليتازون (Rosiglitazone) من الأسواق العالمية وذلك لعلاقته مع حدوث أمراض بالقلب.

التثقيف الصحي



لكل دواء بحسب الإرشادات المصاحبة لكل دواء لأن بعض الأدوية لا بد أن توضع في درجة حرارة معينة. توجد بعض الإرشادات التي قد يغفل عنها الأب والأم، ولكن تعتبر مهمة مثل التأكد من تاريخ صلاحية الدواء، ووضع الأدوية بعيداً عن متناول الطفل وقراءة النشرة الداخلية قبل استخدام الدواء للطفل.

٣- كبار السن

تعتبر فئة كبار السن من الفئات المهمة التي يجب التركيز عليها قبل استخدام أي دواء وذلك لأسباب عديدة منها أن الوظائف الفسيولوجية لكبار السن تبدأ بالضعف خاصة أعضاء مهمة مثل الكبد والكلية، فكبار السن عادة ما يصابون بسرعة النسيان، ومن ذلك نسيان أخذ أدويتهم.

عادة ما يصاب كبار السن بالعديد من الأمراض المزمنة مثل أمراض ارتفاع ضغط الدم، داء السكري وارتفاع نسبة الدهون في الدم مما يدعو إلى استخدام أدوية أخرى والتي قد تتعارض مع الأدوية الأولى. قد تصل عدد أدوية المريض أحياناً إلى أكثر من ١٦ دواء وهذا سبب كاف لحدوث العديد من الأعراض الجانبية. أيضاً الأمراض المصاحبة قد تؤدي إلى التعارض مع الأدوية وقد تسبب حدوث أعراض جانبية.

بالإضافة إلى ذلك، يكثر استخدام الأدوية العشبية عند هذه الفئة العمرية وفي الغالب لا توجد أي معلومات عن هذه الأدوية العشبية من ناحية مأمونيتها أو فعاليتها وقد تؤدي إلى التعارض مع الأدوية الموصوفة من الطبيب ومن ثم تؤدي إلى أعراض جانبية خطيرة خاصة عند كبار السن المصابين بأمراض كأمراض القلب والكبد أو الكلى.

أيضاً استخدام الطعام قد يؤدي إلى التعارض مع تأثير الأدوية مما يزيد أو يقلل من تأثيرها وكتنا الحالتين تشكل خطراً على حياة المريض، فزيادة تأثير الدواء قد تؤدي إلى العديد من الأعراض الجانبية وقلة فعالية الدواء قد تؤدي إلى تدهور الحالة المرضية للمريض.

إن حدوث الأعراض الجانبية أمر من السهل تجنبه عن طريق إجراء بعض الطرق الوقائية من المريض. من هذه الطرق معرفة المعلومات الكاملة عن الدواء وذلك عن طريق قراءة النشرة الداخلية للدواء والتي في الغالب تحتوي على جميع المعلومات اللازمة عن الدواء أو عن طريق سؤال الصيدلي أو الطبيب.

من الأفضل كتابة جميع الأسئلة ومن ثم عرضها على الطبيب أو الصيدلي لكي يتسنى له طرح جميع الأسئلة عليهم.

التي تكون مزودة بمقاسات المليليترات. يفضل استخدام الحقن (بدون إبرة) عند إعطاء الشراب بدلاً من الوعاء المصاحب للدواء، حيث وجد أن استخدام الوعاء قد لا يعطي نفس الدقة بالجرعة عند استخدام الحقنة. أما إذا لم يتوفر الدواء إلا على شكل أقراص فيجب استشارة الصيدلي عن الطريقة الصحيحة لاستخدام الدواء وكيفية إعطائه للطفل خاصة إذا نُصح بأن يمزج مع العصير أو الأكل حيث أن بعض الأدوية قد تتعارض مع بعض الأطعمة.

أحد الأمور التي لا بد أن يشدد عليها هو استخدام دواء الأسبرين للأطفال، حيث أن استخدام الأسبرين محظور بصفة عامة (قد يستخدم بحالات معينة تقرر من قبل الطبيب) عند الأطفال كخافض للحرارة حيث أنه قد يسبب بمتلازمة ريز (Reye's Syndrome) ويمكن استخدام أدوية مثل الباراسيتامول أو ايبوفروفين بدلاً عن الأسبرين.

معرفة وزن الطفل مهمة بحكم أن معظم الأدوية المستخدمة للأطفال تحدد جرعتها على حسب وزن الطفل.

يجب أن تعامل أدوية الأطفال باهتمام خاصة من ناحية التخزين إذ لا بد أن تخزن تحت الظروف الملائمة

الحمل وإنما قد يؤثر أخذ الدواء قبل الحمل بفترة بسيطة (مدة أسابيع) على الجنين، ومثال ذلك دواء الأيزوتريتينوين (Isotretinoin) والمعروف بإسم روكوتين (Roaccutane) والذي يستخدم لعلاج حب الشباب ويعتبر هذا الدواء من أخطر الأدوية التي قد تسبب تشوهات للجنين ولذلك يمنع استخدام هذا الدواء قبل أو خلال فترة الحمل.

أيضاً خلال فترة الإرضاع لا بد من استشارة المختصين قبل استخدام أي دواء لأنه قد تفرز بعض الأدوية في حليب الأم وتؤثر سلباً على الطفل. هذه التحذيرات لا تشمل الأدوية فقط ولكن تشمل الأدوية العشبية وجميع ما يؤخذ أو يستخدم كدواء.

٢- الأطفال

أما الفئة الثانية وهم الأطفال فلا تقل أهمية عن فئة الحوامل ولا بد أخذ الحيطة عند استخدام أي دواء في هذه الفئة العمرية حيث أن هذه الأدوية مقسمة بالاستخدام على حسب الفئة العمرية، حيث أن بعض الأدوية يمنع استخدامها للمرضى أقل من ١٨ عاماً وبعضها يمنع استخدامها لأقل من ١٢ سنة وبعضها يمنع استخدامها لأقل من سنتين.

منع استخدام هذه الأدوية هو بسبب عدم وجود دراسات علمية وإكلينيكية عملت وأثبتت مأمونية هذه الأدوية في كل فئة عمرية على حده. بالإضافة إلى ذلك أن الأعضاء الحيوية للأطفال تكون في مرحلة النمو أو عدم التكامل وقد يؤثر ذلك على تعرض الطفل إلى جرعات أكبر من المطلوبة بسبب عدم مقدرة الجسم على عملية الأيض الكاملة وإخراج الدواء من الجسم بحسب خصائص الدواء المعروفة مسبقاً.

من الأمور المهمة عند استخدام الأدوية للأطفال هو التأكد من الجرعة المستخدمة للطفل حيث أن زيادة في الجرعة قد يؤدي إلى أعراض جانبية ونقصان الجرعة قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من الدواء. ويختلف الوضع عند الأطفال حيث أنه هنالك أكثر من شكل من المستحضرات من الأدوية فبعض الأدوية توجد عن طريق الفم على شكل أقراص أو شراب، أو تؤخذ على شكل تحاميل، ولكل شكل تأثيره الذي قد يختلف عن الشكل الآخر فسرعة امتصاص الأدوية السائلة تختلف عنها في الأقراص أو التحاميل، لذلك لا بد من أخذ الجرعة كما يحددها الطبيب.

ومن المهم أن تضع كل شركة أدوية معياراً مع كل شراب يستخدم للأطفال، ويفضل استخدام المعايير



أيضا يجب على المريض إحضار جميع أدويته معه في كل موعد له سواء مع الطبيب أو الصيدلي لتجنب صرف أدوية قد تتعارض مع بعض وتؤدي إلى أعراض جانبية. بالإضافة إلى ذلك يفضل أن يستخدم كبار السن بعض المساعدات المتوفرة في الصيدليات لتنظيم وترتيب مواعيد أخذ أدويتهم.

أيضا لا بد أن يتأكد كل مريض أنه فهم جميع المعلومات عن الدواء بشكل صحيح وأن يكون صادقا وصريحا بجميع المعلومات التي يعطيها للطبيب. ولا بد أن يفهم المريض طريقة الاستخدام لتجنب الاستعمال الخاطئ للدواء مما يؤدي إلى حدوث أعراض جانبية منه.

قد تستخدم طرق الوقاية المذكورة سابقا لأي مريض سواء كبار السن أو غيرهم.

مفهوم السلامة الدوائية واستخدام الدواء بالشكل الصحيح لا يقتصر على فئة معينة من المرضى أو مستخدمي الأدوية ولكن ينطبق على أي شخص يستخدم الدواء.

تعارض الأدوية مع بعضها ومع الأطعمة وعلاقتها بالسلامة الدوائية

قد تتعارض الأدوية مع بعضها خلال مرحلة الامتصاص (Absorption) أو مرحلة توزعها داخل الجسم (Distribution) أو مرحلة الأيض (Metabolism) أو مرحلة خروج الدواء من الجسم (Excretion). جميع هذه المراحل مهمة؛ لذلك يجب استشارة الطبيب أو الصيدلي عما إذا كان هناك أي تعارض بين الأدوية المأخوذة وكيفية تجنبه.

تتعارض الأدوية خلال مرحلة الامتصاص من الجسم مثل تعارض بعض الأدوية المستخدمة لعلاج ارتفاع الكوليستيرول في الجسم كدواء كوليبيستيبول (Colestipol) مع الأدوية الأخرى مما يؤدي إلى منع امتصاص الأدوية الأخرى وبالتالي يؤدي إلى عدم الاستفادة من الأدوية الأخرى.

كما قد تتعارض أدوية الحديد التي تستخدم لعلاج بعض أنواع فقر الدم مع أدوية أخرى لذلك ينصح بعدم أخذ أدوية أخرى معها بنفس الوقت ولمدة ساعتين على الأقل.

أيضا قد تتعارض الأطعمة مع الأدوية ومثال ذلك بعض المضادات الحيوية (e.g. Tetracyclines) قد يقل تأثيرها عند أخذها مع منتجات الألبان.

وهنالك العديد من الأمثلة على تداخل أو تعارض الأدوية خلال فترة الامتصاص لذلك يجب على

مثل دواء ريفامبيسين (Rifampicin) وبعض أدوية الصرع مثل دواء الفينايبتوين (Phenytoin) ومن الأدوية المثبطة لأنزيمات الكبد دواء الاريثرومايسين (Erythromycin)، دواء الازيثرومايسين (Azithromycin)، دواء الكيتوكونازول (Ketoconazole).

أيضا قد يحدث تعارض بين الأدوية في حالة وجود أنزيم يقوم بعمليات الأيض لأكثر من دواء بنفس الوقت.

بالإضافة إلى ذلك قد تؤثر أدوية على أدوية بشكل غير مباشر فمثلا أدوية موانع الحمل يتم جزء من عمليات الأيض لها أو امتصاصها عن طريق بعض الميكروبات النافعة في الجسم وفي حالة تناول مضاد حيوي يؤدي إلى القضاء على الميكروبات ومن ثم عدم حدوث عمليات الأيض لأدوية موانع الحمل مما يؤدي إلى الاستفادة من الدواء وبالتالي حدوث حمل. وتشير الدراسات إلى أن حدوث ذلك ضئيل جدا وذلك بنسبة 1٪.

أما آخر مرحلة هي مرحلة تعارض الأدوية خلال مرحلة خروج الدواء من الجسم. من أمثلة ذلك عندما يكون ميكانيكية إخراج دواء هي نفسها

المريض سؤال الطبيب أو الصيدلي بالتفصيل عن الدواء.

المرحلة الثانية من تعارضات الأدوية تحدث خلال ما يسمى بتوزيع الأدوية داخل الجسم حيث أن الأدوية تخزن في بعض البروتينات في الدم لكي يتم الاستفادة منها بشكل تدريجي وليس بدفعه واحده. لكن في بعض الأحيان إذا وجد أكثر من دواء في دم الإنسان قد يحل دواء محل آخر في نفس المكان المخزن فيه مما يؤدي إلى توفر الدواء كاملا في الدم وليس بشكل تدريجي ومن ثم وجود جرعه اكبر من الجرعة المفترضة وذلك

سبب حدوث أعراض جانبية للدواء. ومن أهم مراحل تعارض الأدوية ما يحدث خلال مرحلة الأيض وخاصة في الكبد حيث توجد العديد من الأنزيمات المهمة والمسؤولة عن عمليات الأيض للأدوية.

توجد بعض الأدوية إما تحفز هذي الأنزيمات وجعلها تقوم بعمليات الأيض بشكل سريع أو تثبطها حيث تقوم بعمليات الأيض بشكل بطيء، كلتا الحالتين تؤدي إلى حدوث تعارض بين الأدوية فالأفضل أن تتم عمليات الأيض بشكلها الطبيعي والمحدد لكل دواء.

توجد العديد من الأدوية المحفزة لأنزيمات الكبد



للدواء الآخر مما يؤدي إلى إخراج دواء وبقاء الآخر بتركيز أعلى ولمده أطول مما يؤدي إلى حدوث أعراض جانبية شديدة التأثير، مثال ذلك تعارض دواء الأسبرين (Aspirin) مع دواء الميثوتريكسيت (Methotrexate).

لذلك يجب على كل مريض أو مستخدم للدواء أن يعرف جميع المعلومات اللازمة عن الدواء واما إذا كان هنالك أي تعارضات مع أدوية أخرى أو مع أطعمة وذلك بمناقشتها مع الصيدلي أو الطبيب لتجنب حدوث أي تعارضات محتملة من الدواء أو التقليل من حدوثها خاصة عند بعض المرضى الأكثر عرضه لهذه التعارضات بين الأدوية ومن هذه الفئات: المرضى المستخدمين لأكثر من دواء وخاصة إذا كان عدد الأدوية أكثر من ستة أدوية.

المرضى كبار السن

المرضى المصابين بأكثر من مرض مزمن كأعراض القلب وداء السكري.

مستخدمي بعض الأدوية مثل دواء مسيل الدم الوارفارين (Warfarin) وأدوية الصرع وبعض أدوية القلب مثل دواء الديجوكسين (Digoxin).

كيفية التقليل من حدوث الأعراض الجانبية للأدوية

كما ذكر سابقاً أن لكل دواء أعراض جانبية، ولكن من الممكن تجنب هذه الأعراض الجانبية باستخدام الدواء بالطريقة الصحيحة وإتباع الإرشادات سواء من النشرة الداخلية للدواء أو من خلال إرشادات الصيدلي أو الطبيب.

إن معرفة المعلومات اللازمة والمهمة عن الدواء تعتبر هي الخطوة الأولى لتجنب حدوث أعراض الجانبية فمثلاً عندما يعرف المريض أن الدواء لا يجب أن يؤخذ في وقت معين أو مع دواء آخر بنفس الوقت فذلك يؤدي إلى التقليل من حدوث تعارض بين الدوائيين مما يؤدي إلى الاستفادة من الدواء بشكل أكبر.

وأيضاً عندما يعرف المريض أنه لا يجب أن يأخذ دواء معين مع الأكل وذلك بسبب أنه يؤثر على فعالية الدواء فإنه سوف يستفيد من الدواء بشكل أكبر، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يجب أخذ دواء الثيروكسين - المستخدم لعلاج نقص هرمون الغدة الدرقية- مع الأكل بسبب أنه يقل امتصاصه بنسبة قد تصل إلى ٧٠٪ مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الدواء وقد يؤدي إلى تدهور حالة المريض.

إبلاغ الطبيب بجميع الأدوية الأخرى وخاصة العشبية والفيتامينات.

- ما هي طريقة عمل الدواء في الجسم (ما يسمى بميكانيكية الدواء)؟

معلومات عن الدواء مثل كيفية الاستخدام ولماذا يستخدم الدواء ومدة استخدام الدواء وجرعته اليومية؟

السؤال عن طريقة اخذ الدواء في حالة الحقن مثل حقن الأنسولين.

السؤال عن طريقة حفظ الدواء خاصة الأدوية التي تتأثر بالضوء أو الحرارة وتحتاج درجة حراره معينة.

التأكد من محتويات الأدوية المستخدمة في حالات البرد حيث أن بعضها تكون تحتوي على مادة الباراسيتامول مما يؤدي إلى اخذ جرعة مضاعفه دون معرفة ذلك.

إن منع أو تقليل الأعراض الجانبية للأدوية يبدأ من المريض نفسه ويستطيع التوصل إلى ذلك عن طريق أخذ القليل من الاحتياطات قبل وخلال استعمال الدواء. أيضاً وجود العلاقة الوطيدة بين الطبيب والصيدلي من جهة والمريض من جهة أخرى من أهم أسباب الاستعمال الصحيح للدواء.

وعندما تعرف الحامل أنه لا يجب أن تأخذ أي دواء إلا بعد استشارة الطبيب أو الصيدلي للتأكد من سلامته في أي مرحلة من مراحل الحمل فهذا يقلل من حدوث أي عرض جانبي أو تأثير سواء على المرأة أو على الجنين.

أيضاً عندما يعرف المريض الأعراض الجانبية المتوقعة للدواء فيكون حذر من أي تغير حدث بعد استخدام الدواء خاصة بعد استخدام الأدوية التي تكون لديها العديد من الأعراض الجانبية.

هنالك بعض الأسئلة أو النقاط المساعدة للمريض عند مراجعته للطبيب أو صرفه لأي دواء وهي كالتالي:

- هل يجب تجنب اخذ الدواء مع أي أدوية أخرى ؟

- هل يجب تجنب أخذه مع أدوية ، أعذية أو أشربة معينة؟

- ما هي الأعراض الجانبية المتوقعة للدواء؟
إخبار الطبيب أو الصيدلي عن الأدوية الأخرى التي تؤخذ مباشرة من الصيدلية وخاصة أدوية البرد والسعال وأيضا دواء الباراسيتامول أو ما يعرف بدواء البنادول أو الفيغادول.

إحضار جميع الأدوية عند مراجعة الطبيب في كل زيارة.

جرائم التزوير في المملكة العربية السعودية

لأن الشخص العادي لا يصدق بالضرورة مثل هذا البيان في العقد لذلك فإن هذا البيان ثانوي كذلك فإن البيان الخاص بمهنة الزوج والمدون في وثيقة الزواج ليس إلا بياناً ثانوياً لا يقع بالكذب فيه جريمة التزوير.

٣- معيار الأثر القانوني:

إذا كان النظام يرتب أثراً معيناً على بيان معين فإن هذا البيان يعد جوهرياً فني وثيقة الزواج يعتبر البيان الخاص بمؤخر الصداق مولداً لأثر قانوني مؤداه التزام معين على الزوج وحقوق معينة للزوجة وبالتالي فهو بيان جوهري يقع بتغيير الحقيقة فيه جريمة التزوير كما لو اتفق الزوج والولي على أن يكون مؤخر الصداق مبلغاً معيناً غير أن الولي اتفق مع المأذون على كتابة مبلغ أكبر مما اتفق عليه.

٢- الركن المادي في جريمة التزوير

يتكون الركن المادي لجريمة التزوير من نشاط إجرامي مؤداه تغيير الحقيقة على أن يقع هذا النشاط بطرق معينة مرتباً لنتيجة معينة هي احتمالية الإضرار بالغير ويتمثل ذلك في الآتي:

تغيير الحقيقة:

لما كان جوهر التزوير هو الكذب فإنه لا يتصور وقوع جريمة التزوير بدون تغيير الحقيقة فإذا لم يقع تغيير في الحقيقة فلا تزوير ولو كان الفاعل يظن أن ما أثبتته مغاير للحقيقة كمن يصحح اسم ورد خطأ في المحرر أو يساعد مريضاً على إمضاء وصيته ممسكاً بيده والراجح أنه لا تزوير إذا حصل تغيير الحقيقة من صاحب الحق في التغيير كالمدين الذي يغير في محتوى سند الدين قبل تسليمه للدائن. وهنا يثور التساؤل عن حكم الصورية في العقود وتغيير الحقيقة في الإقرارات الفردية.

١- حكم الصورية في العقود:

يقصد بالصورية تغيير الحقيقة في محرر باتفاق أطرافه. والأصل أن الصورية لا تعتبر تزويراً سواء كانت صورية مطلقة أو نسبية ما لم يترتب على تلك الصورية مساس بحق مقرر للغير من ذلك أن يكتب أب لابنته عقداً ببيع أملاك له مع أنها لم تدفع الثمن وهو بذلك يقصد حرمان أخيه من الميراث لأنه لم ينجب ابناً ومن ذلك أيضاً أن يكتب الطرفان في عقد بيع ثمن للعقار يزيد عن ثمنه الحقيقي حتى يمنعا الجار من المطالبة بالشفعة أو أن الطرفان الثمن في



د. سامي بن عبد الرحمن التميمي

- تعد صور المحررات التي تبدو أنها أصل بذاتها محررات أصلية في تطبيق أحكام هذا النظام.

- كل من زور الصور الضوئية أو المستندات المعالجة ألياً أو البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب الآلي أو على شريط أو أسطوانة ممغنطة أو غيرها من وسائط، أو استعملها وهو عالم بتزويرها يعاقب بالعقوبات الواردة في هذا النظام.

٢- شرط البيان الجوهري

يجب أن يكون تغيير الحقيقة في المحرر قد وقع على بيان جوهري من بياناته ويعتبر البيان جوهرياً في حالة توافر أي من المعايير الثلاثة التالية:

١- معيار الإثبات:

إذا كان المحرر معداً لإثبات بيان معين فإن هذا البيان يعتبر جوهرياً فجواز السفر معد لإثبات الاسم والجنسية والسن وكذلك بطاقة الأحوال وشهادة الميلاد معدة لإثبات واقعة الميلاد والتسمي باسم معين من أب وأم معينين في مكان معين وفي تاريخ معين وشهادة الجنسية كذلك معدة لإثبات اسم معين له جنسية معينة.

٢- تكوين عقيدة مخالفة :

إذا كان البيان الوارد في المحرر من شأنه أن يكون عقيدة مخالفة للواقع لدى من يطلع عليه فإنه يعتبر جوهرياً فمن يطلع على وثيقة زواج يتكون لديه اعتقاد أن اسم رجل معين متزوج من امرأة معينة في تاريخ معين ويتأكد أن المرأة خالية من الموانع الشرعية فإذا انضح أن المرأة لا تزال في عصمة رجل آخر أو أنها كانت مطلقة في عدة زوجها ولم تنقض تلك العدة فإن العقد يعتبر مزوراً ، أما بيان أن الزوجة «بكر» فإن المطلع على عقد الزواج لا يصدق بالضرورة أنها بكر

«التزوير هو تغيير الحقيقة في بيان جوهري في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها النظام تغييراً من شأنه أن يحدث ضرراً بالغير مع نية استعمال المحرر فيما زور من أجله».

ومما سبق يتضح أن التزوير كجريمة تتطلب توافر عدة شروط مفترضة وعدة أركان:

١- الشروط المفترضة في جريمة التزوير:

أ- أن يقع تغيير الحقيقة في محرر

ب- أن يقع التغيير على بيان جوهري

٢- الركن المادي للتزوير يتمثل في:

أ- تغيير الحقيقة.

ب- أن يقع التغيير بإحدى الطرق المنصوص عليها نظاماً.

ج- أن يكون من شأن تغيير الحقيقة إحداث ضرر بالغير

٣- الركن المعنوي للتزوير يتمثل في:

أ- القصد الجنائي العام (العلم والإرادة)

ب- القصد الجنائي الخاص (نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله).

ونوضح ذلك بالتفصيل كما يلي :

شروط جريمة التزوير

١- شرط المحرر:

يجب أن يقع التزوير في محرر كما نصت عليه المادة الخامسة من النظام التي تتكلم عن «المخطوطات والأوراق والشهادات والسجلات والمستندات... الخ». فلا يصح أن يكون المحرر مكوناً من أرقام فقط ولا يعد من قبيل المحررات النقود أو الأختام أو العلامات التجارية أو الماركات أو شرائط الكاسيت أو شرائط الفيديو... فهي ليست محررات ولا تسري عليها أحكام التزوير، ولكن تغيير الحقيقة فيما يكتب عليها من بيانات يمكن أن تسري عليها أحكام التزييف أو حق المؤلف ولا تعتبر الكتب والمؤلفات محررات وبالتالي فإن من يغير اسم صاحب المؤلف ويكتب اسمه مكانه لا يرتكب جريمة التزوير بل يخالف حق المؤلف الذي تعاقب عليه بعض الأنظمة. وقد تضمن نص المادة ١٤ من النظام أنه:



العقد بغية التهرب من الرسوم المستحقة للدولة عند توثيق العقد.

٢- حكم الكذب في الإقرارات الفردية:

يقصد بالإقرارات الفردية كل ما يصدر عن الشخص من جانب واحد فيما يتعلق بمركزه الشخصي (مهنته - حالته العائلية - مكاسبه المادية... الخ).

كمن يتقدم بطلب إلى الجامعة بثبت فيه - على غير الحقيقة - أن ظروفه المادية صعبة بغية الحصول على معونة أو التاجر الذي يقدم إقراراً ضريبياً يثبت فيه مبلغاً يقل عما حققه من أرباح أو من يتقدم ببيان إلى الجمارك ذاكراً فيه قيمة أقل لبضائمه المستوردة ، والأصل أن الكذب في الإقرارات الفردية لا يعتبر تزويراً لأن الإقرار الفردي مازال خاضعاً للتدقيق والفحص والمراجعة.

ولكن الكذب في الإقرارات الفردية يسري عليه وصف التزوير في الحالات التالية:

أ- إذا كان مركز المقرر أقرب لمركز الشاهد (كالإقرار في وثائق الزواج والطلاق ودفاتر المواليد والوفيات).

ب- انتحال شخصية الغير في الإقرار الفردي.

طرق التزوير

يجب أن يتم التزوير بإحدى الطرق التي نص عليها النظام وهذه الطرق إما أن تكون مادية وإما أن تكون معنوية وهكذا يمكن التحدث عن التزوير المادي والتزوير المعنوي.

١- التزوير المادي:

يقصد بالتزوير المادي ذلك التزوير الذي يقع بواسطة مادية ويترك أثراً ملموساً على المحرر وقد يرد عن إنشاء المحرر أو بعد إنشائه ونصت على طرق التزوير المادي المادة الخامسة والمادة الحادية عشرة من نظام مكافحة التزوير.

أما طرق التزوير المادي فهي:

- وضع إمضاءات أو أختام أو بصمات مزورة.
- تغيير أو تحريف المحررات أو الإمضاءات أو الأختام.
- وضع أسماء غير صحيحة أو غير حقيقية.
- الاصطناع.
- التقليد.
- إتلاف المحرر.

٢- التزوير المعنوي:

التزوير المعنوي هو تغيير المحرر بطريقة لا تترك

عاماً أو خاصاً، أو أن يكون حالاً أو محتملاً.

الركن المعنوي في جريمة التزوير

جريمة التزوير جريمة عمدية يتكون الركن المعنوي فيها من القصد الجنائي وبالتالي لا يعرف النظام جريمة تزوير غير عمدية تقع بإهمال أو تقصير وهذا القصد مزدوج في تلك الجريمة، فيلزم توافر القصد العام، إلى جانب توافر القصد الخاص.

ويتشكل القصد الجنائي العام من العلم والإرادة. فيلزم أن يعلم الجاني أنه يقوم بتغيير الحقيقة وعلى المحكمة أن تثبت من العلم اليقيني لدى الجاني بذلك. كما يجب أن يعلم الجاني أن من شأن هذا التغيير أن يرتب ضرراً للغير ولا يشترط هنا العلم اليقيني بل يكفي أن يكون في وسع الجاني أن يعلم ذلك.

وبالإضافة إلى القصد الجنائي العام يلزم توافر قصد جنائي خاص وهو نية الجاني في استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله فإذا كانت نية الفاعل من تزوير المحرر هي استعراض مهارته في التزوير فإن جريمة التزوير لا تتوافر وليس من عناصر القصد الجنائي الخاص أن يتوافر لدى الجاني نية الإضرار بالغير وإذا تحقق القصد الجنائي بعنصرية السابقين فلا عبرة بالبواعث على التزوير.

وبمشيئة الله تعالى تكمل هذا الموضوع في العدد القادم.

أثراً ملموساً على المحرر ولا يتم إلا عند إنشاء المحرر.

وطرق التزوير المعنوي هي:

- تغيير إقرارات أولى الشأن.
- إثبات أمور كاذبة على أنها صحيحة أو معترف بها.
- إساءة التوقيع على بياض.

أن يكون من شأن تغيير الحقيقة الإضرار بالغير: الضرر هوكل مساس بحق أو مصلحة يحميها القانون ويترتب على انتفاء الضرر من تغيير الحقيقة الذي وقع في المحرر عدم وقوع جريمة التزوير ولا يشترط أن يقع ضرر فعلي بل يكفي مجرد احتمالية وقوع الضرر فمن قدم شيك مزور للمحكمة وكشف الخبير أنه مزور ورفضت الدعوى يرتكب جريمة تزوير لأنه كان من المحتمل أن تقبل المحكمة الشيك وتحكم به على المدعى عليه وبالتالي إذا لم يكن الضرر محتملاً فإنه لا تقع جريمة التزوير ويترتب على أنه:

- لا تزوير إذا كان الكذب في المحرر مفضوحاً لا يتخذه به أحد.

- لا تزوير في حالة إذا لم يكن لدى الجاني نية استعمال المحرر المزور.

- لا تزوير إذا كان الحق الذي اصطنع المحرر لإثباته ثابتاً قطعاً.

- لا تزوير إذا نسب سند الدين لشخص وهمي لا وجود له.

ويستوي أن يكون الضرر مادياً أو أدبياً، أو أن يكون



المجالس الطلابية الجامعية حاضنة للطاقات الشبابية

إعداد: موسى مرزوق

المجالس الطلابية الجامعية إضافة مضيئة أولتها الجامعات السعودية اهتمامها ، وتعد بمثابة مجالس شورية تلبى احتياجات الطلاب وتشجع على الحوار والنقاش والتواصل فيما بينهم وبين الكليات ، وتسهم في إيجاد محيط تطويري متجدد ، وإتاحة الفرصة للطلاب والطالبات للمشاركة في طرح الحلول المناسبة لمشكلاتهم الدراسية. وخطت الجامعات السعودية خطى ملموسة تجاه ترسيخ هذا المفهوم لدى الطلاب والاستفادة من المجالس من خلال إشراك الطلاب والطالبات في القرار الجامعي، وطرح مختلف القضايا الطلابية للنقاش والرفع بالتوصيات ، ونظمت المجالس الطلابية العديد من البرامج والأنشطة وورش العمل ، حيث ركزت على عدة محاور أبرزها الاختصاصات والصلاحيات ، والترشح للمجالس الطلابية ، وكذلك الهيكل التنظيمي للمجلس ، إضافة إلى الأحكام والشروط العامة ، وآلية تنفيذ الأعمال ومهام اللجان ، وقد أثمرت هذه المجالس ، واستفاد منها طلاب الجامعات.

(الشورى) تستعرض مجموعة من فعاليات المجالس الطلابية في الجامعات السعودية ، وأبرز المناسبات ذات الشأن .

نورة : مجموعة من المهام أبرزها استطلاع آراء الطالبات المتعلقة بالخدمات الطلابية والتوجيه والإرشاد ، وتمثيل المجلس أمام عمادة شؤون الطالبات ودراسستها، ورفع التوصيات حيالها. إضافة إلى التواصل مع مكتب التوجيه والإرشاد الطلابي للتبليغ عن الحالات الاجتماعية والمالية للطالبات واقتراح حلول لمشكلاتهن .

ومن المهام أيضا تفعيل النشاط الطلابي بجميع أشكاله وأنواعه ، بالتنسيق مع عمادة شؤون الطالبات من خلال مكتب النشاط الطلابي.

تلمس احتياجات الطلاب

أما في جامعة طيبة بالمدينة المنورة فيهدف المجلس الاستشاري الطلابي إلى التواصل بين الكلية وطلابها / وطالبتها بما يعين على تحسين سير العملية الأكاديمية والتربوية والخدمية بالكلية. إضافة إلى تلمس وجهات نظر الطلاب حيال ما يقدم لهم داخل

الجامعة ، أما الدور الثاني فيتمثل في تفعيل الأنشطة والخدمات الطلابية .

استطلاع آراء الطالبات بالخدمات الطلابية

وفي سياق آخر تحدد جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للبنات بالرياض شروطا للالتحاق بمجلس الطالبات لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من المجلس ومن ضمن تلك الضوابط أن تكون العضو المنتخب قد أنهت (٢٠) ساعة معتمدة من الخطة الدراسية في الجامعة، أو تكون من طالبات الفرقة الثانية فما فوق، إذا كانت الكلية تعتمد نظام السنوات. وأن لا يقل معدلها أو تقديرها عما بدأت به عند ترشحها للعضوية.

ومن شروط الترشيح أن تكون طالبة منتظمة في الكلية التي ستترشح عنها. وأن تكون محمودة السيرة حسنة السمعة ولم توقع عليها أي عقوبة تأديبية. وتتضمن بنود المجلس الطلابي في جامعة الأميرة

المجالس الطلابية حلقة وصل بين الطلاب والإدارة

تتضمن المجالس الطلابية حلقات نقاش وورش عمل تحاكي المفهوم العصري للمجلس الطلابي ودوره في تمكين الطلاب من إبداء آرائهم ومناقشة أطروحاتهم .. ومن تلك النماذج البارزة حلقة النقاش التي نظمتها وكالة الجامعة للشؤون التعليمية والأكاديمية بجامعة الأمير سلمان بن عبد العزيز بالخرج حول آليات عمل المجالس الطلابية. وهدفت الحلقة إلى إشراك الطلاب في تحديد اختصاصات وصلاحيات المجالس الطلابية الاستشارية .

والمجلس الاستشاري له دورين أساسيين الأول يتمثل في كون طلاب المجلس هم حلقة الوصل بين الطلاب وإدارة الجامعة ويجب عليهم نقل صوت الطلاب وعرض مشكلاتهم وقضاياهم على إدارة



نايف المطيري



صالح القحطاني



د. طلال المالكي



عبدالرحمن العاصمي

مستوى الجامعة ، مؤكدة أن تجربة المجالس الطلابية في الجامعات السعودية أثلجت صدور الطلاب والطالبات جميعا ، لأهميتها في توثيق صوت الطلاب والاستماع لهم ، وكذلك تعتبر بمثابة عقد شراكة بين الجامعة وطلابها .

بيئة خصبة للأفكار الإبداعية

إلى ذلك اعتبر الأكاديمي الدكتور طلال بن عبد الله المالكي المجالس الطلابية جزء لا يتجزأ من المنظومة الجامعية ، ويمارس الطلاب فيها دورهم ممثلين لزملائهم وزميلاتهم الطلاب والطالبات ويعرضون وجهات نظرهم حول العديد من الموضوعات ذات العلاقة بالجامعة .

مبيناً أن ما يدفع إلى الاطمئنان أن كثيرا من طلاب الجامعات لديهم من النضج والإدراك ما يدفع إلى الثقة بهم والاعتماد عليهم .

وأوضح أن المجالس الطلابية تعمل على الارتقاء الجامعي الأكاديمي والإداري.

وتشكل جسرا للتواصل بين إدارة الجامعة وطلابها ، وتعزيز ثقافة الحوار ، وجعل الجامعة بيئة خصبة للأفكار الإبداعية كمنطلق للاستثمار الحقيقي في الشباب لصناعة قادة المستقبل « . . إلا أن عدم فهم الكثير من الطلاب للدور المطلوب منها ، يجعلهم يقعون في كثير من الاجتهادات المربكة .

ترفع من شأن الطلاب وتحفظ حقوقهم

وأوضح وكيل جامعة الملك خالد الدكتور مرعي حسن القحطاني أن المجالس الطلابية على مستوى الكلية التابعة للجامعة ترفع من شأن الطلاب وتحفظ حقوقهم ، وفضاءً لوضع حلول لبعض المشكلات التي يواجهها الطلاب والطالبات.

معتبراً المجالس الطلابية داعمة وحافظة لحقوق الطلاب والطالبات.

العليا في مراحل الدبلوم العالي والماجستير والزمالة والدكتوراه بجامعة الملك سعود .

ويعتبر المجلس الطلابي من أهم حلقات الوصل بين عمادة الدراسات العليا والطلاب بهدف التعرف المباشر على آراء الطلاب والمشكلات التي تعترضهم ومساعدتهم في إيجاد الحلول المناسبة لها إضافة إلى تبني الآراء الطلابية التطويرية والابتكارية التي تحقق أهداف العمادة ورؤيتها وتساعد على تطور الخدمات الطلابية.

المجالس الطلابية في الجامعات نقطة التقاء الأفكار

يقول الطالب الجامعي نايف المطيري « إن المجالس الطلابية أتاحت لنا المشاركة في الرأي وتمتية ثقافة الحوار بين الطلاب ، وفتحت الأفاق أمامهم للإسهام بما يخدم العملية التعليمية .

معتبراً المجالس الطلابية نقطة التقاء الأفكار ودراساتها ومناقشتها بموضوعية بدلا من التوقع على الذات وتلاشي الفكرة في ظل كثرة الأفكار والرؤى والأطروحات.

وأضاف إن من المهم التحلي بالأدب والأخلاق الإسلامية في كل شؤون المجلس والعمل وفق الضوابط العامة ، والتحلي بالقيم الإسلامية والأدب الفاضلة والخلق الكريم في التعامل والتناصح والتباحث الإيجابي لكل ما يرتبط بالطلاب الجامعي.

المجالس الطلابية توثيق لصوت الطلاب

بدورها أوضحت الطالبة نوره بنت جزاء العتيبي من طالبات كلية العلوم والدراسات الإنسانية في جامعة الأمير سلمان بالخرج أن الطلاب والطالبات هم المحرك الأساسي للجامعة ، وعلاقتهم علاقة طردية كلما ارتفع مستوى الطالب أو الطالبة ارتفع

الكلية من أنشطة أكاديمية ولاصفية وخدمات.. وكذلك التعاون لجعل الكلية المكان الأمثل لتلقي المعارف والبيئة الخصبة للتشرب بالمثل العليا والأخلاق والتعارف والتألف بين جميع منسوبيها. وتتعلق القواعد التنظيمية لعمل المجلس في جامعة طيبة من خلال اجتماع المجلس بشكل دوري مرتين في الفصل الدراسي الواحد . ويجوز دعوة المجلس للانعقاد بشكل استثنائي إذا تلقى نائب / نائبة الرئيس ما لا يقل عن عشرة موضوعات مطروحة للنقاش .

كما تحدد المواعيد المسبقة لانعقاد المجلس وتدرج ضمن التقويم الخاص بالكلية وتدوّن الموضوعات لعرضها في جدول أعمال المجلس .

المجلس الطلابي حلقة وصل بين الطلاب وعمادة الدراسات العليا

وحرصت جامعة الملك سعود بالرياض على إنشاء المجلس الطلابي للدراسات العليا لتلبية لاحتياجات الطلاب وتوعيتهم بالأنظمة والضوابط الخاصة بالدراسات العليا بالجامعة التي من شأنها أن تدعم مسيرتهم العلمية.

وتتوعد مهام المجلس الطلابي من خلال توعية وإرشاد الطلاب بلوائح وأنظمة الدراسات العليا. وإرشاد الطلاب على التواصل مع الأقسام الأكاديمية التابعين لها ومع المشرفين على برامج الدراسات العليا و أساتذة المقررات في البرنامج الدراسي.

إضافة إلى بحث السبل المناسبة بتعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم في الجامعة. وكذلك حث الطلاب المنتظمين والخريجين على إبداء مرثياتهم حول البرامج المطروحة.

يضاف إلى ذلك الترتيب لورشة عمل أو ندوة سنوية يحضرها جميع طلاب وطالبات الدراسات العليا .

ويهدف المجلس الطلابي لخدمة طلاب الدراسات



معالي الدكتور راشد الراجح : في مجلس الشورى نسير نحو ما يحتاجه الوطن والمواطن

حوار: منصور العساف

من مدينة تربة إلى الطائف ومنها إلى مكة المكرمة، مارس مهنة التعليم والتدريس، بل ودَّرسَ قبل أن يكون مُعلماً، وكان الأستاذية تناديه إلى حيث تكون هي، ولما لا وقد تربي علي يد كبار الأساتذة من العلماء، مما كان له الأثر البالغ في ترجمة حياة الدكتور راشد الراجح خلال مسيرته في الحياة حتى ارتقى إلى تلك المكانة، فكان أول مدير لجامعة أم القرى ثم عضواً في مجلس الشورى في دوراته الثلاث الأولى، ثم نائباً لرئيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
من هنا بدأ حوار مجلة الشورى مع معالي الدكتور راشد الراجح عن مشواره مع الحياة بمراحلها.



تجربتي في الشورى

المراحل التعليمية الأخرى أين كانت؟

في مدرسة تسمى المدرسة العزيرية ابتدائية و كان مديرها الشيخ محمد خوج طيب الله ثراه ودخلت دراسة الخامس على مستوى القرية وهي كما تعرف الجهد الذاتي فدخلت السنة الخامسة وكانت صدمة ثانية وجدت أستاذ مصري يدرس الحساب ولم أدرس الحساب من قبل وكان يتكلم باللهجة المصرية البحتة ولأول مرة استمع إلى مصري يتحدث بلهجة مصرية. فإذا انتهى من الحصة يسأل الطلاب أسئلة عن بعض ما قال. فوجه سؤال ولم يجب عليه أحد من الطلاب، وبُخِبْتُ الطلاب الصغار قالوا: هذا يجب.

وأشاروا علي فسألني فقلت: ما أعرف في الحساب شيء.

فضحكوا فخرج ولم أنساها لآن. وبعده جاء أستاذ اللغة العربية أزهرى فكان فرجاً فتح لي باب من الأمل الكبير وكان الدرس عن الاسم والفعل ثم سأل سؤالاً فأشار الطلاب عليّ وأجبت والحمد لله ثلاثة أسئلة فتغيرت نظرة الطلاب إلي وبدأ الأمل في نفسي.

ما الحدث الذي أثار فيك ولم تنساه؟

وفاة الوالد عليه رحمة الله وكنت صغيراً، فقد كان يأتي بأستاذ كما ذكرت لك بعد كل حَج ليدرّس أبناء الجماعة فذات مرة درست على يد شيخي الشيخ عبد المحسن بن زيد انتقلت من العزيرية في تربة إلى العزيرية في الطائف وكنت الحمد لله في الابتدائية الأولى على المدرسة ومن العشرة الأوائل في المملكة. حتى في مادة الحساب. أجل، لقد كان معي طالباً كان أية في درس الحساب وكنا نجتمع في مسجد ابن عقيل في الطائف أنا أدرّسه اللغة العربية وهو يُدرّسني الحساب، فالحمد لله وذلك من فضله، وبعد الابتدائية التحقت بدار التوحيد في الطائف وهي مدرسة دينية فتحت في عهد الملك عبد العزيز في الستينات الهجرية فدخلت والتحقت بها ودرست فيها والحمد لله تخرجت فيها بإمتياز.

قال لي الملك فهد رحمه الله: يا راشد جامعة أم القرى صاحبة الفضل الأول لأنها الأولى وبمكة المكرمة وتضم أول كلية أنشأها الملك عبد العزيز يرحمه الله.

للسنة الخامسة فتوقفت دراستي عند هذا الحد سنة كاملة. ومما لا أنساه أنه كان رحمه الله يعاني من بعض الأمراض فجاءت موافقة على ذهابه إلى بيروت للعلاج هناك فقامت بواجبه مكانه وحينما كنت محله في تدريس التلاميذ جاءني مفتش فيما أذكر اسمه الشيخ أنور من الطائف فدخل ووجد المدرسة مستقيمة وبيدي عصي وأدرّس لزملائي الطلاب فاستغرب وسأل أين المدرس؟

قلت: هذه ورقة سفره للعلاج.

ومين ماسك المدرسة؟

قلت: أنا.

قال: ما شاء الله.

ثم رأى دفتر التحضير فتعجب وكتب توصية طبية أحتفظ بها. وحينما سافر الشيخ عبد المحسن كلفني أهل القرية بالتدريس وعندي ورقة ربما يوم من الأيام أنشرها في مذكراتي التي أعدها الآن عن قرار أهل القرية. ثم عاد الشيخ عبد المحسن رحمه الله فلما وجدني قمت بالواجب على الوجه الذي قد يكون بالنسبة إليه مرضي رشني مدرساً معه وكان التدريس وقتها لا يعني بمؤهلات علمية فكان بمجرد أنك تجيد الكتابة والقراءة وتستطيع أن تدرس القرآن الكريم يمكنك العمل في مجال التدريس. وما أن ذهبنا إلي معتمد وزارة المعارف في الطائف واختبرني شخصياً وأجبت حتى وافق على تعييني براتب ثلاث مئة ريال.

الولادة أين ومتى كانت، وما المواقف التي مازالت عالقة في ذاكرتك عن مرحلة الطفولة؟

ولدت في تربة في قرية العلاوة من أبوين من نفس الأسرة من الأشرف العبادلة ونشأت هناك مع أترابي في سني وعشت حياة القرية وما فيها من لذة على الفطرة والبيئة التي لا تسلاها ذاكرة.

وما المكانة التي تحتلها تربة في قلبك؟

محافظة تربة تعد من أكبر المحافظات في منطقة مكة المكرمة فهي بقرب الطائف وتاريخها طويل قد أدركت الإسلام والجاهلية. وزارها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعه حوالي ثلاثين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهي بهذا الاسم تربة وفيه المثل القديم عرف بطني بطن تربة هذه المدينة التاريخية تشتهر بالمياه الحلوة العذبة النقية وبجوها الجميل وبنخيلها الباسقة، وهي تمد الطائف بالمياه العذبة. وهي والله الحمد تنعم بنعمة الإسلام وزارها عدد كبير من رجالات الدولة على رأسهم جلالة الملك عبد العزيز آل سعود سنة ١٣٢٧ للهجرة وهي تبعد عن الطائف مسافة ليست بعيدة حوالي ساعة ونصف والطريق معبد.

بداية الدراسة كيف كانت؟ وهل تذكر

زملاء ومعلموا تلك المرحلة؟

كنت أدرس عند الشيخ سعد بن سلطان بن خشمان الدوسري دراسة مبدئية في المسجد. وكان الوالد الشريف راجع المحمد رحمه الله كان يأتي بمدرسين من المسجد الحرام ليدرّسوا أبناء قرية العلاوة في المسجد. ثم دخلت مدرسة حكومية تسمى مدرسة العلاوة بتربة ثم حولت إلى مدرسة العزيرية الابتدائية. ثم امتدت يد التعليم إلى تربة وأنشأت مدرسة منصورية في سوق القرية ومدرسة في العلاوة تسمى مدرسة العلاوة وكان مدير مدرسة العلاوة أستاذنا الفاضل عليه رحمة الله الشيخ عبد المحسن بن زيد الحسين تغمده الله برحمته ودرّسنا لديه حتى السنة الخامسة وباختصار السنة الرابعة ودخلت السنة الخامسة ولم يكن هناك فصل



لما كبر أحب العيش في مكة فسافر إلى مكة وتعينت محله ثم تعينت فيما بعد في مسجد الشرقية ووجدت فيه الشيخ سليمان بن حمدان عليه رحمة الله فاستفدت منه كثيرًا . وبعد التخرج في دار التوحيد بالطائف وحصولي على درجة الأولية. رُشحت للقبول في قسم الشريعة في كلية الشريعة بمكة ودخلت في قسم الشريعة ودرست فيه أربع سنوات على يد مشايخ من الأزهر فوجدنا علماء جَمًا ، وكان من أساتذتنا الشعراوي ولكن ما درسنا كثيرًا فقد انتقل إلى فصل آخر ودرَسْنَا أساتذة كرام منهم الشيخ محمد علي الصابوني والشيخ محمد الصواف عليه رحمة الله و الشيخ محمد الجعار والشيخ محمد أمين مصري عليه رحمة الله والشيخ خيري، وخير الدين ومجموعة من الأساتذة كثير من الصعب الآن أن تُحصيهم عددًا وغيرهم من الأساتذة الكرام.

هل أجبرت الظروف للسفر خارج الوطن لفترات طويلة ؟ وكيف تعايشت مع الوضع هناك ؟

يا أخي الكريم التنقل شيء سبحان الله طبيعي في حياة الإنسان أنظر من محافظة تربه مستوى معين أعز به وكذلك الطائف ثم مكة ثم سيأتيك لندن وكمبردج إلى آخره فهذا الرسم البياني إن صح التعبير له أثر كبير في الحصيلة العلمية والثقافية وحتى العقلية بلا شك.

× شهادة الدكتوراه كانت من جامعة كمبردج . ما التخصص الذي حاز فكركم، وما أثر تلك الفترة علي حياة معاليكم؟
كان الماجستير : في الشريعة الإسلامية والتربية ١٣٨٥هـ من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة.
أما الدكتوراه فكانت في الدراسات الإسلامية واللغة العربية - نحو وصرف من جامعة كمبردج - المملكة المتحدة ١٣٩٠هـ.

نقطة التحول الرئيسية في حياة معالي الدكتور راجح متى وأين كانت؟
- بعد حصولي على درجة الدكتوراه من بريطانيا عدت إلى جامعة الملك عبد العزيز

كلية الشريعة بمكة هي نواة التعليم العالي في المملكة وأول كلية في المملكة العربية السعودية بل أول كلية في الجزيرة العربية بلا منازع.

يقام فيه كل يوم خميس قصائد وأشعار عقاب الطائي كنا نتنافس مع المدرسة النموذجية بالطائف التي كان لها تاريخ فغندنا يوم الخميس أمسية ثقافية وعندهم أيضاً أمسية. وكان أمير الطائف عبد العزيز بن معمر عليه رحمة الله يحضر كل أمسية تشجيعاً لابنائهم الطلاب. وكانت دار التوحيد وكلية الشريعة تمثلان مستوى علمياً عالياً رائعاً في المملكة وكانت كلية الشريعة بمكة هي نواة التعليم العالي في المملكة وأول كلية في المملكة العربية السعودية بل أول كلية في الجزيرة العربية بلا منازع. وكان الشيخ المغربي أستاذاً أولاً ثم

من أشهر معلميك؟

أشهرهم الشيخ أحمد المغربي عليه رحمة الله فكان بيتي جوار مسجده كنت أدرس على يديه الحديث والتفسير ثم تعينت إماماً لمسجد ابن عقيل ثم إماماً لمسجد الجامع بالشرقية ثم إماماً لفترة معينة لمسجد ابن عباس ثم إماماً رسمياً لمسجد الهادي وهو من أكبر المساجد في الطائف.

ثم أستاذاً الفاضل الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الحمدان عليه رحمة الله درست عليه حوالي سنتين العقيدة و التفسير والحديث والمواريث. ودرست على يد الشيخ عبد الرحمن الداود ألفية ابن مالك في دار التوحيد التي تُعد مدرسة عالية في علوم الشريعة واللغة العربية. ولا أنسى فضل أساتذتي في دار التوحيد مثل، الشيخ محمد المهدي - حنبلي - الشيخ البهنساوي في الفقه الشيخ أحمد عبد السلام في اللغة العربية ، و الشيخ عبد الرحمن الداود في النحو والفرائض مجموعة منها وغيرهم من الأساتذة الكرام الشيخ مصطفى العليوه الذي كان يدرسنا اللغة العربية وكلهم جاءوا من الأزهر. كذلك ممن لا أنساه كان لدار التوحيد نادي

مالية لوضع حجر أساس نواة في الجامعة؟

كانت هناك فكرة من وزارة المالية بأن لا يتم التوسع في المباني لجامعة أم القرى وكان ينظر إليها عند البعض أنها جامعة دينية فقط، ولكن أريد لجامعة أم القرى أن تكون جامعة عامة بمعنى أنها قامت على كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وتعتبر نواة للتعليم العالي بلا منازع، ورائدها ومؤسسها بلا شك هو الملك عبد العزيز رحمه الله سنة ١٣٦٩ هـ ، ولكن هناك احتياج إلى الهندسة والطب واللغة العربية والعلوم والتربية والكيمياء والفيزياء وغير ذلك إذن يجب أن نهتم بهذه الجوانب المهمة وهذه فرصة لأن يحصل الطالب على التخصص الذي يريده في المكان الذي يقيم فيه، والحمد لله لم أغادر الجامعة إلا وبها جميع التخصصات. بما في ذلك التخصصات الطبية والهندسية وغيرها.

هل نظرة وزارة المالية لهذا الأمر أعماق عمليات التمويل؟

اسمح لي أن أقول لك أن هذه كانت نظرة وزارة المالية ومفادها أن يكون لها مبان محدودة على التخصصات الشريعة والتربية وأصول الدين وغيرها ويكتفى بها.

وكيف استطعت تغيير هذه الرؤية من أجل الحصول على التمويل الكافي؟

- في زيارة لي والتشرف بمقابلة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله سألتني عن الجامعة وقلت له الجامعة بخير، فبادرني هل من احتياج ما، فأجبت نعم.. ولكن وزارة المالية كأن لها رأي آخر بحيث يكتفى بمباني الجامعة الحالية ويضاف إليها مبنى أو آخر بدلاً من إنشاء مدينة جامعية. فاستغرب رحمه الله الامر وقال لي أكتب لي طلباً بمساواة جامعة أم القرى بالجامعات السعودية الأخرى في المدن الجامعية، ترددت في بداية الأمر نظراً للارتباط الإداري الذي ينص أن تكون الكتابة عن طريق المرجع وهو وزارة التعليم العالي لكنني أمام ولي الأمر ولا بد لي من الإجابة فكتبت الخطاب، وتفضل الملك فهد رحمه



هموم المواطن

وقضاياه وحجته حاضره دائماً في مجلس الشورى .

مركز الملك عبد

العزیز للحوار الوطني
شمعة مضيئة في تاريخ
الفكر بالمملكة العربية
السعودية.

موجوداً بينهما.

وكم بلغت تكلفة شراء أراضي المشروع؟

- لم يكلف الأمر كثيراً سوى حوالي ١٣٥ مليون ريال لشراء المواقع ونزع الملكيات. وأصبحت جامعة أم القرى جامعة عامة هذه خلاصة اختيار الموقع الجديد. ولاشك أن هذا القرار ليس قراراً فردياً بل هناك جهات مشاركة في هذا القرار مثل الديوان الملكي ووزارة التعليم العالي إضافة إلى جامعة أم القرى.

كيف استطعت الحصول على اعتمادات

استاذاً مساعداً في كلية الشريعة قسم اللغة العربية وقسم العقيدة بعدها عينت عميداً لكلية الشريعة لمدة أربع سنوات ثم مشرفاً على فرع جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة حيث كانت الكليات بمكة المكرمة تتبع جامعة الملك عبد العزيز، بعدها صدر الأمر الملكي الكريم بإنشاء جامعة أم القرى وتشرفت بتعييني وكيلاً ثم أول مديراً لها طوال ستة عشر عاماً، ولم يكن في الجامعة عند نشأتها سوى كليتي الشريعة، والتربية وعدد طلابها لا يتجاوز ١٧٠٠ طالب وطالبة. وقد خَرَجْتُ من الجامعة وفيها ثمان كليات وثلاثة عشر مركزاً علمياً ومساعداً. ثم أقر برنامج كلية الطب من مجلس جامعة أم القرى هذا جانب مختصر من مرحلة عمل طويلة استمرت ستة عشر عاماً. ولا أنسى جهود زملائي من الوكلاء والعمداء ورؤساء الأقسام وجميع منسوبي الجامعة.

لماذا تم بناء الجامعة بين الطائف ومكة المكرمة على طريق الهدا؟

- كان الموضوع محل نقاش عرضت على الجامعة ثلاثة مواقع، الأول يقع بعين شمس، والثاني في طريق جدة مكة المكرمة السريع وموقع ثالث بين الطائف ومكة المكرمة على طريق الهدا، اختير هذا الموقع لأسباب منها أنه معلم حضاري بارز أمام حجاج بيت الله الحرام بالقرب من عرفات وبقية المشاعر المقدسة وتقدم لهم الجامعة عدة خدمات متنوعة في مجال الدعوة والإرشاد، لا سيما أن الجامعة تحتضن معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، وهناك أسباب كانت حاضرة بقوة وقت دراسة المشروع فعندما أنشئت الجامعة كان لها فرع في الطائف ويدرس به حوالي ستة آلاف طالب وطالبة وكان هناك تعاون بين أساتذة الكليات بمكة المكرمة الطائف، فعضوية هيئة التدريس يمكنه تقديم محاضراته عند الساعة الثامنة صباحاً في مقر الجامعة بالعابدية والأخرى عند الساعة الحادية عشرة بالطائف عن طريق وادي الكر أو طريق الهدا فهذا يحقق تعاوناً كبيراً بين الشطرين قبل أن تقام جامعة الطائف ، وحتى الآن وبعد أن انشئت جامعة الطائف واستقلت الجامعتان لا يزال التعاون

الله بالشرح عليه « تساوى جامعة أم القرى بالجامعات السعودية الأخرى ».

وقال لي: «يا راشد جامعة أم القرى صاحبة الفضل الأول لأنها الأولى وبمكة المكرمة وتضم أول كلية أنشأها الملك عبد العزيز رحمه الله».

متى كان هذا الأمر، وما الذي حدث بعد ذلك؟

- كان هذا في حدود عام ١٤٠٢ هـ، وبدأنا مسيرة التصاميم والخرائط ثم شرفنا المليك عليه رحمه الله بوضع حجر الأساس للجامعة بالعابدية عام ١٤٠٦ هـ، ثم زارها رحمه الله مرة أخرى عام ١٤٠٩ هـ في لقاء مع الأساتذة والطلاب وجمع من الأهالي.

قبل أن تنتقل إلى مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني كيف كانت تجربتكم في مجلس الشورى؟

مجلس الشورى هو عبارة عن حوار بين نخبة من المفكرين أصحاب التجربة في ميدان الثقافة والتربية والتعليم والجوانب الأكاديمية. كما أنني قضيت فيه عشر سنوات وكانت مرحلة مهمة في حياتي، هذه الخلطة الفكرية المتنوعة كونت مجموعة متناسقة ومتعاونة. فاتخذنا قرارات عدة وتوصيات وتشرفنا بزيارة خادم الحرمين الشريفين وإلقاء خطابه السنوي بالمجلس، وكانت المادة ٢٢ من نظام المجلس مجالاً للاقتراحات وإبداء الأعضاء ما لديهم من آراء لنظام جديد أو تعديل نظام نافذ ومناقشته في المجلس وفي حال إقراره يتم رفعه للمقام السامي.

أمام تطلعات وآمال المواطن، كيف ترى تناول مجلس الشورى لملفات الشأن العام؟ وما هي - برأيك - الملفات الأكثر إلحاحاً من قبل المواطن؟

هموم المواطن وقضايا وحاجاته حاضرة دائماً في مجلس الشورى، فأعضاء المجلس عبر دوراته المتابعة يتلمسون تلك القضايا ويطرحونها تحت القبة للمناقشة المستنيضة، وبعض الأعضاء يقدم مقترحاً لمعالجتها وفق المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، ولعلي أشيد هنا بموقف المجلس من

رُشحت للقبول في قسم الشريعة في كلية الشريعة بمكة ودخلت في قسم الشريعة ودرست فيه أربع سنوات على يد مشايخ من الأزهر فوجدنا علماء جماً

مجالس الشورى

والبرلمانات بينها تداخل، وهناك بينها فرق بسيط، فنحن دستورنا القرآن الكريم

حملة الشهادات الوهمية، حيث أقر مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا بهدف مكافحة الشهادات المزورة والوهمية. مشروع النظام يهدف بالتأكيد إلى حماية الوطن من مصادر الخطر المتمثل في الجامعات الوهمية التي لا هم لها إلا كسب المال بغطاء أكاديمي. وحماية مؤسسات الوطن من المخاطر التي تحدث عندما تشغل وتدار تلك المؤسسات بأصحاب شهادات لا ترقى مؤهلاتهم الأكاديمية إلى المستوى المتعارف عليه محلياً أو عالمياً. وحماية المواطن لها أشكال كثيرة منها، حماية ماله من سلب الجامعات الوهمية له مقابل حصوله على شهادة «كرتونية» ليس لها «قيمة مضافة»، وحماية المواطن من استغلال حملة ذلك النوع من الشهادات له، سواء مادياً أو معنوياً، وحماية المواطن في سوق العمل الذي يساوي في الفرص الوظيفية بين الحاصل على شهادة من جامعة معترف بها، سواء كانت جامعة محلية أو عالمية، وبين حامل شهادة من جامعة وهمية.

هل وصلت تجربة الشورى السعودية إلى ما يدور في برلمانات الدول المتقدمة؟

مجالس الشورى والبرلمانات بينها تداخل، وهناك بينها فرق بسيط، فنحن دستورنا القرآن الكريم، وقرارات المجلس ترفع إلى الملك حفظه الله وتعرض على مجلس الوزراء، وإن كان هناك تباين بين المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى لدراسة أوجه التباين عملاً بالمادة السابعة عشرة من نظام المجلس، ولمجلس الشورى إما أن يوافق على التعديلات، أو أن يبقي على قراره السابق، ومن ثم يرفع قراره للملك لاتخاذ ما يراه يحفظه الله.

وكيف رأيت خُطى مجلس الشورى خلال العشر سنوات التي قضيتها في أروقته؟

قضيت في مجلس الشورى عشر سنوات حيث عُينت في منتصف الدورة الأولى ثم دورتين أخريين، وكنا نسير نحو ما يحتاجه الوطن والمواطن في ضوء ما جاء في الكتاب والسنة، والمجلس قام بنقلة وإن كنت لا أريد الإشادة بعمل عملت فيه لكنها شهادة فالمجلس قام بزيارات لعدد من البرلمانات العربية والدولية فعلى سبيل المثال شاركت في وفود المجلس لزيارة كل من ماليزيا ورومانيا والصين وأمريكا وأوروبا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية وتناقشنا مع أعضاء برلماناتها في العديد من الموضوعات والقضايا التي تهم المملكة وتلك البلدان وكان هناك تبادل للرأي والرأي الآخر، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله: رأبي صواب يحتمل الخطأ ورأبي غيري خطأ يحتمل الصواب، وأيضاً ما ناقشت أحداً إلا تمنيت أن الحق معه حتى أستفيد، فالإنسان لا يعجب برأيه «وفوق كل ذي علم عليم» لذا أنا أعتبر مجلس الشورى خطوة إلى الأمام وموفقة وتسجل لولاة أمر هذه البلاد المباركة.

كثيرة هي المناشط التي قام بها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني كيف تقرأون هذه المسيرة؟

- مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني أنا أعدّه شمعة مضيئة في تاريخ الفكر في المملكة العربية السعودية، مجموعة من

كيف تقيمون مدى تقبل المجتمع لثقافة الحوار؟

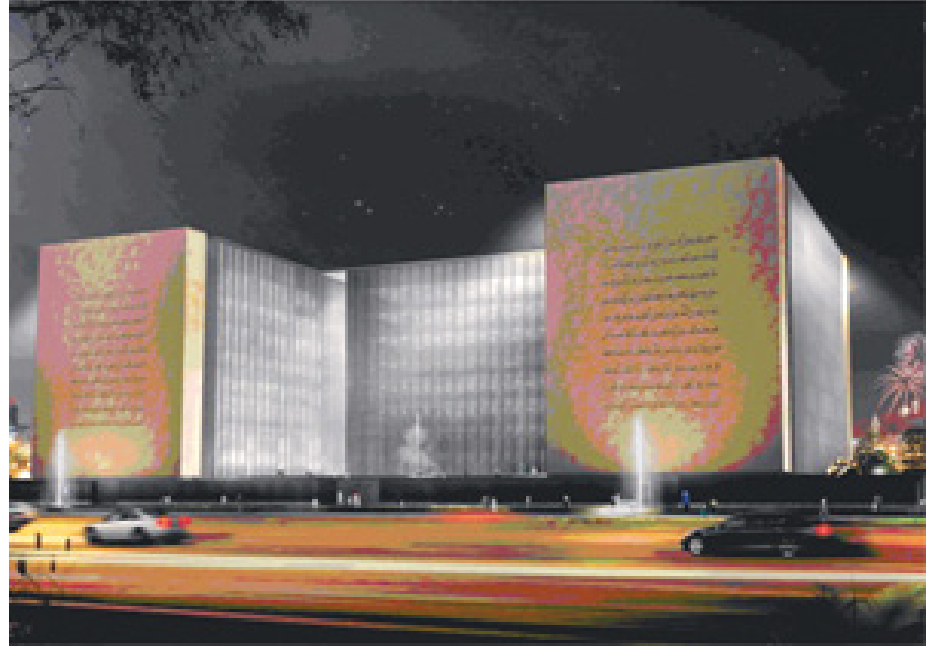
لقد القيت محاضرة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة عن الحوار واستمرت أكثر من ساعتين. وحضرها مجموعة من الأساتذة والعمداء وطلاب كثيرين وكان صدى التفاعل ممتازاً من الجميع.

ولكن هؤلاء نخبة أنا أسأل عن العامة؟

- نعم فمن أهم أهداف الحوار أن تنشر ثقافة الحوار أولاً، وقد علمت أن جامعة الملك عبد العزيز كونت لجنة اسمها لجنة الحوار الطلابية، حيث بدأت ثقافة الحوار تنتشر في المؤسسات التعليمية والأندية الأدبية وما سواها من المؤسسات الفكرية، وهذه نتيجة واضحة للقاءات الحوارية التي أقامها المركز، والتي نُوقشت خلالها قضايا فكرية وقضايا ثقافية وقضايا تعليمية مهمة جداً مع أصحاب الشأن والمختصين في هذا المجال، والمواطن في النهاية لم يأت من المريح، بل هو مواطن يحس بنبض الشارع ويشعر بحاجة المجتمع ويمثلهم أمامنا في النقاش، ولكن بمستوى فكري معين ناضج يستوعب ما نقوله ولديه ما يقول ونحن ننشر كل ما يقال في اللقاءات عبر مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، ومن حق المواطن أن يسمع ويرى، ومن حقه أن يقول رأيه في ذلك نحن أسسنا في المركز موقعاً على الإنترنت ونستقبل كافة الآراء، صدقتي إننا نستعرض كل ما يكتب من أي شخص والمجال مفتوح للجميع وأنا أقول حتى الحوار فتح داخل البيوت، الوالد يناقش ابنه والبنات تناقش والدتها والأسرة جميعها تحاور بعضها، فنشر هذه الثقافة في المجتمع أمر جيد الناس يتعلمون كيف يتكلمون وكيف يعبرون عن آرائهم. ودولتنا أعزها الله تؤيد كل عمل بناء وهادف.

هل لكم نية محاورة الآخر نفسه؟

- أجل .. زارنا أشخاص من أوروبا وأمريكا داخل المركز وتناقشنا معهم وانتدبنا من هنا من ذهب ليشارك في مؤتمرات عالمية وناقشوا واستمع لنقاشاتهم واتخذنا قراراً لتبادل الزيارات هنا وهناك ليبدأ الحوار .



قال لي المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول : المملكة وضعت نموذجاً للحوار أو كلاماً بهذا المعنى.

أمير الطائف عبد العزيز بن معمر عليه رحمة الله كان يحضر كل أمسية تشجيعاً لابنائه الطلاب.

كان لي زميل علمني الحساب وأعلمه اللغة العربية وقواعدها .

أبناء هذا الوطن تقدموا بطلب لولي الأمر بإعطائهم الفرصة للاجتماع مع شرائح المجتمع للنقاش فيما يختلفون فيه فوافقت الدولة على ذلك ، وكان لخادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز عندما كان ولياً للمعهد دوراً بارزاً وكبيراً من أجل إنشاء هذا المركز ووافق عليه الملك فهد بن عبد العزيز رحمة الله عليه وشكلت لجنة من الشيخ صالح الحصين رحمه الله رئيساً والدكتور عبد الله نصيف وراشد الراجح نائبين له ، كما تم تعيين فيصل المعمر أميناً عاماً للمركز وبدأنا أول لقاء في الرياض بين حوالي ثلاثين رجلاً انتخبوا من رجال الفكر والثقافة بالمملكة وكان موضوعه الوحدة الوطنية مع التمسك الكامل بالعقيدة الإسلامية .

كيف كان يرانا الغرب؟

كانوا يظنون أنه من الصعب الحوار فيما بيننا ، وأن ليس للمرأة مكان أو حقوق بيننا ، وكانوا يظنون إننا منكمثون على أنفسنا وأثبت المركز أن الإسلام دين تسامح ودين الحجة والبرهان ، أذكر أن هيلموت كول المستشار الألماني الأسبق قال : المملكة وضعت نموذجاً للحوار أو كلاماً بهذا المعنى.

السلطة الرقابية لمجلس الشورى (٢-٢)

الذي يستند إليه في مساءلة الأجهزة الحكومية عن أدائها «١». كما أن ممارسة مجلس الشورى لسلطته الرقابية على أداء بعض الأجهزة الحكومية، مثل المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية و«صندوق التنمية الزراعية وصندوق التنمية الصناعية، وصندوق التنمية العقارية»، تقتضي إطلاع المجلس على الحسابات الختامية لهذه الأجهزة. إلا أن هذه الحسابات لا ترفق مع تقارير هذه الأجهزة التي ترسل إلى المجلس، مما انعكس سلباً على مراقبة المجلس لأداء هذه الأجهزة عند دراسة ومناقشة تقاريرها.

ويقوم مجلس الشورى بمراقبة الأداء الإداري للأجهزة الحكومية والوقوف على التجاوزات الإدارية التي قد تكثف أداؤها من خلال دراسة تقرير هيئة الرقابة والتحقيق. فوفقاً للمادة «٨٠» من النظام الأساسي للحكم تقوم هيئة الرقابة والتحقيق بمراقبة الأجهزة الحكومية والتأكد من حسن أدائها الإداري والتزامها بتطبيق الأنظمة. وتقوم الهيئة بالتحقيق في المخالفات الإدارية التي ترتكبها الأجهزة الحكومية ويرفع تقرير سنوي عن أعمالها إلى رئيس مجلس الوزراء. وتتم إحالة هذا التقرير إلى مجلس الشورى لدراسته.

وعلى الرغم من أن مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الأجهزة الحكومية إلى مجلس الشورى هي الوسيلة الأكثر فاعلية من بين الوسائل القليلة المتوفرة للمجلس، التي يستطيع من خلالها ممارسة دوره الرقابي على أداء الأجهزة الحكومية، إلا أن الممارسة العملية أثبتت ضعف هذه الوسيلة في تمكين المجلس من ممارسة سلطته الرقابية على النحو الذي تمارسه المجالس التشريعية في كثير من الدول. فهذه التقارير يتم إعدادها من قبل الأجهزة الحكومية نفسها، وبالتالي فإن هذه الأجهزة تسعى إلى إبراز ما ترى أنه منجزات قامت بتحقيقها وتحاول أن تنسب إخفاقاتها إلى عوامل خارجية، كتلة الاعتمادات المالية على سبيل المثال، مما جعل المجلس يصدر العديد من القرارات التي تدعو إلى زيادة الاعتمادات المالية للجهات الحكومية، على الرغم من أن المجلس ليس في وضع يمكنه من التحقق مما تشكو منه بعض تلك



د. يحيى بن عبدالله الصمعان
عضو مجلس الشورى

ميزانية الدولة والتصويت على فصولها، وتنص المادة «٢٨» على أن يرفع وزير المالية الحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنقضي إلى رئيس مجلس الوزراء لإحالتها إلى مجلس الوزراء لاعتماده. والحقيقة أن ممارسة مجلس الشورى الرقابة المالية الفعالة تقتضي تمكنه من مناقشة الميزانية العامة والحساب الختامي للدولة، إذ إن مناقشة الميزانية سوف تمكن المجلس من الاطلاع على الإيرادات والنفقات العامة للدولة وكيفية توزيع تلك الإيرادات على الأجهزة الحكومية. ومناقشة الحساب الختامي للدولة سيمكن المجلس من مراقبة سلامة تصرفات الأجهزة الحكومية وخلوها من مخالفات تنفيذ الميزانية المخصصة لها. كما وأن الميزانية تعد الأداة المالية لتنفيذ الخطة العامة للدولة. فأهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية تتم صياغتها على شكل برامج ومشروعات، تنقلها الميزانية إلى أرض الواقع من خلال توفير التمويل اللازم لتنفيذها. وبالتالي فإن الرقابة المالية التي يمارسها المجلس يجب أن تتم في نطاق الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية العامة والحساب الختامي للدولة. ومناقشة المجلس للميزانية سيمكنه من وضع الأساس

تناولنا في الجزء الأول من هذه الدراسة وموضوعها السلطة الرقابية لمجلس الشورى، الأسانيد النظامية لممارسة مجلس الشورى مهامه الرقابية، واستعرضنا أهم آليات الرقابة البرلمانية؛ والتي ذكرنا أن منها: توجيه الأسئلة، طرح موضوع عام للمناقشة، التحقيق ولجان تقصي الحقائق، الاستجواب، الشكاوى والعرائض. وتطرقنا أيضاً إلى الآليات التي يمارس من خلالها مجلس الشورى دوره الرقابي، ومسألة مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الأجهزة الحكومية واقترح ما يراه حيالها.

الرقابة المالية:

وفيما يتعلق بالرقابة المالية وباعتبار أن ميزانية الدولة لا تحال إلى مجلس الشورى لدراستها وممارسة سلطته الرقابية على إيرادات الدولة ونفقاتها، فإن الوسيلة الوحيدة التي يقوم المجلس من خلالها بممارسة الرقابة المالية تتمثل في دراسته لتقارير ديوان المراقبة العامة. فالمادة «٧٩» من النظام الأساسي للحكم تنص على: «تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ويتم التأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها، ورفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء. ويبين النظام جهاز الرقابة المختص بذلك، وارتباطه واختصاصاته. ويشير عجز هذه المادة إلى ديوان المراقبة العامة، الذي يقوم برفع تقريره السنوي إلى رئيس مجلس الوزراء. تجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسي للحكم وإن لم ينص صراحة على إحالة هذا التقرير إلى مجلس الشورى إلا أن العمل جرى على إحالة هذا التقرير من قبل رئيس مجلس الوزراء إلى مجلس الشورى كغيره من تقارير أداء الأجهزة الحكومية الأخرى وفقاً لما تقتضيه المادة «١٥/د» من نظام مجلس الشورى.

أما الميزانية العامة والحساب الختامي للدولة فإنهما كما سبقت الإشارة لا يحالان إلى مجلس الشورى وإنما تتم إحالتهما إلى مجلس الوزراء، وفقاً لما تقتضيه به المادتان «٧٩» و«٩٧» من النظام الأساسي للحكم والمادتان «٢٦» و«٢٨» من نظام مجلس الوزراء، إذ تنص المادة «٢٦» على قيام مجلس الوزراء بدراسة



التصويت. وهذا يفسر على أنه يفسح مجالاً رحباً لأعضاء المجلس في مناقشة المسؤول والاستفسار عن الأمور التي كان لها تأثير سلبي على أداء الجهاز الحكومي الذي يرأسه هذا المسؤول، ومناقشة هذا المسؤول عن إجاباته.

والحقيقة أن المجلس لا يستطيع أن يستفيد من الحق المخول له في طلب حضور المسؤولين، كوسيلة من وسائل ممارسة سلطاته الرقابية إلا إذا تمكن من مناقشة هذا المسؤول عن إجاباته. إلا أنه ونظراً لضيق الوقت المخصص لمناقشة المسؤول فإن الفرصة لا تتاح إلا لعدد محدود من أعضاء المجلس في توجيه الأسئلة، كما وأن ضيق الوقت المخصص للعضو لا يمكنه من مناقشة هذا المسؤول عن إجاباته. كما وأن قيام المسؤول في بداية الجلسة بإلقاء كلمة يستغرق حيزاً كبيراً من الوقت الذي يجب أن يخصص لمناقشته. وبالتالي فإنه ينبغي أن يكتفي بتوزيع هذه الكلمة مكتوبة على أعضاء المجلس.

ومن أجل تفعيل السلطة الرقابية لمجلس الشورى، فإنه كان ينبغي أن تنص المادة «٢٢» على رفع تقرير عن النقاش الذي تم مع المسؤول إلى الملك، على أن يتم إعداد هذا التقرير بشفافية يتم من خلالها إلقاء الضوء على أوجه القصور التي تكثفت أداء الجهاز الحكومي الذي يرأسه هذا المسؤول وأسباب ذلك.

رابعاً: طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات:

للمجلس الحق في أن يطلب من الجهات الحكومية أي وثائق وبيانات يرى أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله. وقد تم النص على ذلك في المادة «٢٤» من نظام المجلس. إلا أن نص هذه المادة يقضي أن يتم الحصول على هذه البيانات عن طريق طلب يرفعه رئيس المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا إنما يتعلق بطبيعة البيانات والوثائق التي يتم طلبها من قبل المجلس، وهل مجرد طلب أي بيانات يعد وسيلة تعمل على دعم الدور الرقابي للمجلس.

إن الإجابة على هذا التساؤل يجب أن تتم في ضوء الآلية التي يتم من خلالها تزويد المجلس بما يطلبه من وثائق أو بيانات، إذ إن المادة «٢٤» تشترط أن يتم ذلك، كما سبقت الإشارة بطلب يرفع من رئيس المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء، وبالتالي فإنه من غير المتصور أن يشمل ذلك أي وثائق أو بيانات يحتاجها المجلس، وإنما يتعين أن ينحصر ذلك في البيانات والوثائق التي تتطلب طبيعتها الحصول

ممارسة مجلس الشورى الرقابة المالية الفعالة تقتضي تمكينه من مناقشة الميزانية العامة والحساب الختامي للدولة

مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الأجهزة الحكومية إلى مجلس الشورى هي الوسيلة الأكثر فاعلية من بين الوسائل القليلة المتوفرة للمجلس

تعزيز الدور الرقابي لمجلس الشورى يعد أداة فعالة للمساهمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي

حضور المسؤول مباشرة إليه، وإنما يجب أن يتم ذلك بطلب يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء.

وعلى الرغم من أنه قد يتبادر إلى الذهن أن هذا النص يشكل قيداً على حرية المجلس في طلب حضور أي مسؤول باعتبار أنه لا يتم ذلك إلا عن طريق استئذان رئيس مجلس الوزراء، إلا أن الواقع يثبت أن المجلس لم يواجه أي مصاعب في هذا الخصوص، وذلك راجع في المقام الأول إلى الدعم الذي يحظى به المجلس من مقام خادم الحرمين الشريفين. وخير شاهد على ذلك صدور الأمر السامي رقم «٧٤٨٩٤/ب» وتاريخ ١٠/٩/١٤٢٤هـ، الذي يلزم المسؤولين الذين يحضرون إلى المجلس باطلاع المجلس على ما قامت وتقوم به جهاتهم من أعمال والإجابة مباشرة على استفسارات أعضاء المجلس خلال مناقشتهم. وقد حضر إلى المجلس العديد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين الذين تمت مناقشتهم من قبل أعضاء المجلس.

ويجدر التنويه إلى أن نص المادة «٢٢» لم يضع حدوداً لنطاق النقاش مع المسؤول الحكومي، إذ إنها لم تشمل على أي قيود متعلقة بطبيعة النقاش الذي يتم مع المسؤول سوى نصها على أنه ليس للمسؤول حق

الجهات بخصوص نقص الاعتمادات المالية باعتبار أنه لم يتمكن من الاطلاع على الميزانية العامة للدولة «٢».

تجدر الإشارة إلى أن تعزيز الدور الرقابي لمجلس الشورى على الأداء الإداري والمالي للأجهزة الحكومية يعد أداة فعالة للمساهمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي. وفضلاً عن ذلك فإنه وعلى الرغم من محدودية الآليات التي يمارس المجلس من خلالها سلطاته الرقابية، إلا أنه نجح في اتخاذ العديد من القرارات التي ساهمت في تحسين أداء الأجهزة الحكومية، ومما يحسب للمجلس في هذا الخصوص القرار الذي طالب فيه بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد. وقد تحقق ذلك بصدر قرار مجلس الوزراء رقم «١٦٥» وتاريخ ٢٨/٥/١٤٢٢هـ بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

ثانياً: مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها:

تخول المادة «١/١٥» من نظام مجلس الشورى المجلس حق مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها. وهذا يمكن المجلس من ممارسة دوره الرقابي في التحقيق من توزيع الموارد العامة ووجوه صرفها وتوزيعها، وضمان الاستخدام الأمثل لها. كما وأن مناقشة المجلس للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعد بمثابة مناقشة لسياسة الدولة في مختلف المجالات. ويناقش مجلس الشورى خطط التنمية الخمسية، والتقارير السنوية لمتابعة تنفيذ برامج ومشروعات أهداف الخطط الخمسية.

ثالثاً: طلب حضور المسؤولين الحكوميين لمناقشتهم في الأمور التي تدخل ضمن اختصاصهم

تنص المادة «٢٢» من نظام مجلس الشورى على ما يلي: «على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب حضور أي مسؤول حكومي جلسات مجلس الشورى، إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصاته، وله الحق في النقاش دون أن يكون له الحق في التصويت». ولا شك أن الهدف من حضور المسؤول الحكومي جلسات المجلس تمكين المجلس من الاستيضاح من المسؤول عن الأمور المتعلقة بأداء الجهاز الحكومي الذي يرأسه هذا المسؤول، وإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس في توجيه ما لديهم من استفسارات بخصوص الأمور التي وقفوا عليها أثناء مناقشة تقرير أداء الجهة الحكومية. ويتضح من هذا النص أنه لا يجوز للمجلس أن يوجه طلب

عليها عن طريق رفع طلب بذلك إلى رئيس مجلس الوزراء. لأن القول بخلاف ذلك لن يمكن المجلس من سرعة الحصول على ما يحتاج إليه من بيانات أو وثائق.

ومن أجل تسهيل إجراءات حصول المجلس على البيانات والوثائق وتلافياً لأشغال رئيس مجلس الوزراء بالطلبات المتكررة للحصول على هذه الوثائق فإنه ينبغي تعديل المادة «٢٤» من نظام المجلس على نحو يمكن المجلس من الحصول على تلك البيانات والوثائق عن طريق طلبها مباشرة من الأجهزة الحكومية، ودون الحاجة إلى تقديم طلب بذلك إلى رئيس مجلس الوزراء.

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن للمجلس أن يستند إلى هذه المادة للحصول على البيانات والوثائق التي تشكل أهمية كبيرة لممارسة المجلس لدوره الرقابي. مثل حصوله على الحسابات الختامية لبعض الأجهزة الحكومية التي يعتبر الاطلاع عليها ودراستها من قبل اللجنة المختصة ذا أثر كبير في تمكن المجلس من تقييم أدائها بطريقة موضوعية ومهنية.

خامساً: تلقي المجلس للعرائض المقدمة من المواطنين:

هناك اتجاه لدى الكثير من الدول إلى توسيع دائرة المشاركة الشعبية في عمليات الرقابة التي تمارسها المجالس التشريعية ليس من خلال تلقي شكاوى وعرائض المواطنين في القضايا والشؤون التي تهم المجتمع، وإنما من خلال تبني إطار تطبيقي يمتلك سلطة الرقابة وطلب التحقيق والمحاسبة في القضايا المحالة إليه «٢».

وبالنسبة لمجلس الشورى، فإن نظامه لم يتطرق لموضوع العرائض التي ترد من المواطنين. وعلى الرغم من ذلك فإن المجلس قد سائر ما يجري عليه العمل في برلمانات كثير من الدول، من تلقي عرائض المواطنين. ومما يؤكد اهتمام المجلس بهذا الموضوع أنه تم تكوين لجنة متخصصة تسمى «لجنة العرائض وحقوق الإنسان» وتتم إحالة العرائض التي تصل إلى المجلس من المواطنين إلى هذه اللجنة، ثم تقوم اللجنة بإحالة بعض هذه العرائض إلى اللجان المتخصصة لدراستها واتخاذ ما تراه من إجراء حيالها. فإذا رأت اللجنة أهمية ما تتضمنه العريضة من آراء واقتراحات فإن لها أن تتبناها، وفقاً لما تقضي به المادة «٢٢» من نظام المجلس.

وعلى الرغم من أن نظام المجلس، كما ذكرنا سابقاً، لم يتناول بالتنظيم موضوع العرائض، إلا أنه يحمّد

للمجلس الحق في أن يطلب من الجهات الحكومية أي وثائق وبيانات يرى أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله

في كثير من الدول يطلب البرلمان من الوزير المختص تقديم إيضاحات بخصوص العرائض التي ترد للبرلمان

للمجلس اهتمامه بهذا الموضوع. ولا شك أن هذا الاهتمام يأتي متماشياً مع ما أكدت عليه المادة «٤٣» من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أن «مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أو تظلم. ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون».

وباعتبار أن مجلس الشورى يعد أحد السلطات المنصوص عليها في المادة «٤٤» من النظام الأساسي للحكم، فإنه يدخل في مضمون نص المادة «٤٢» المشار إليها. إلا أنه يجب ألا يفهم من ذلك انصراف المجلس إلى معالجة العرائض التي تتعلق بقضايا فردية، إذ إن هذه القضايا يجب أن يتم التعامل معها من قبل الجهات الإدارية والقضائية المختصة لأن اهتمام المجلس يجب أن ينصب على قضايا الشأن العام التي تهم المجتمع.

وباعتبار أن العرائض تمثل وسيلة اتصال هامة مع المجتمع، وتعد إحدى آليات الرقابة التي يجب الاهتمام بها وتفعيلها، فإنه يجب أن يتم تنظيم موضوع العرائض في نظام المجلس، بحيث يتم تحديد الإجراء الواجب اتباعه حيال العرائض المحالة إليه، إذ إن العمل جرى في برلمانات كثير من الدول على أن يطلب البرلمان من الوزير المختص تقديم إيضاحات بخصوص العرائض، ويتم تحديد إطار زمني يجب أن يتم خلاله تقديم هذه الإيضاحات إلى البرلمان «٤»، لذا فإنه ينبغي تفعيل الدور الذي يمارسه المجلس في تعامله مع العرائض المحالة إليه، باتباع الأسلوب الذي تنتهجه برلمانات العديد من الدول حيال هذا الموضوع.

الهوامش:

١- دراسات برلمانية: مرجع سابق، ص ١٢، ويجدر التنويه إلى أن بعض المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمتع بسلطة مراقبة وإقرار الحساب الختامي للدولة، كما هو الشأن بالنسبة للبحرين والكويت. كما أن المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة يتمتع بحق مناقشة مشروع قانون الحساب الختامي للدولة والحسابات الختامية للوزارات، وإبداء الملاحظات عليها. في حين تسند دول أخرى مهمة مراقبة المال العام إلى جهاز مستقل مثل قطر التي أنشئت لهذا الغرض ديوان المحاسبة، كجهاز مستقل يتبع للأمير ويخول مراقبة حسابات جميع الأجهزة الحكومية. وفي عمان أسندت إلى الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة بديوان البلاط السلطاني، مهمة فحص الحساب الختامي الذي تعده وزارة المالية. انظر التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، ص ٧٠-٧١.

٢- انتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى الدور الرقابي الذي يمارسه مجلس الشورى ودعوا إلى ضرورة تعزيز الدور الرقابي للمجلس، انظر الشيباني، مرجع سابق، ص ١٢٢٢-١٢٦ وص ٢٣٠-٢٣١.

٣- ومن الوسائل المستخدمة في الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية ما يسمى الأُمبود سمان البرلماني parliamentary ombudsman، والأُمبود سمان كلمة سويدية تعني محام أو مفوضاً، وهو جهاز يتلقى الشكاوى والعرائض ويتحرى عنها. ومن الناحية التطبيقية فهو بمثابة المفوض الشعبي الذي يقدم تقريراً للبرلمان عن الشكاوى التي يرسلها له الأفراد، ويحق له كتابة التقارير والتوصيات دون أن تكون له سلطة إصدار الأوامر. انظر التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ٨١.

٤- في الكويت يجب تقديم هذه الإيضاحات خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين. وفي الإمارات يجب تقديم هذه الإيضاحات إلى المجلس الوطني خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع من تاريخ الإحالة. انظر التطور السياسي في دول

استقالة جماعية لنواب التيار المدني من مجلس الشورى المصري



أعلن نواب التيار المدني بمجلس الشورى المصري استقالتهم جماعياً من عضوية المجلس وانحيازهم للإرادة الشعبية، وتلا قرار الاستقالة النائبة نادية هنري في مؤتمر صحافي بنقابة الصحفيين، تضامناً مع حملة تمرد وشباب الثورة .

والنواب المستقيلون هم: نادية هنري ونبيل عزمي ود.سامح فوزي ود.محمد أسامة وناجي الشهابي ود.منى مكرم عبيد وجميل حليم .

وأوضحت نادية هنري «أن نواب التيار المدني شاركوا في مجلس الشورى بمعارضة حقيقية، ولم يكونوا مجرد أسماء داخل المجلس، وأنهم كانوا الصوت المعبر عن إرادة الشعب، وعارضوا بشدة معظم القوانين التي تتعارض مع مبادئ الثورة والقانون والدستور، لكن رأى نواب التيار المدني أن انحيازهم لا بد أن يكون للشعب في هذه اللحظة .

وأضافت: ولعل الشعب المصري قد رأى النائب عبدالرحمن هريدي وهو يرتدي وشاح مطلوب رئيس داخل المجلس، منذ أيام حيث كان هذا بداية للموقف الموحد الذي اتخذته نواب التيار المدني ومن جانبه، أعلن أيمن هيبه، عضو مجلس الشورى عن حزب غد الثورة، استقالته من مجلس الشورى، وقال هيبه على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، إنه استقال مع نواب التيار المدني من مجلس الشورى بسبب انحيازهم الكامل للشعب في يوم ثورته. وأكد هيبه أن قوة المصريين في ثورتهم السلمية.

لجنة برلمانية بريطانية تصف قواعد تأشيرات الهجرة الجديدة بأنها «تشتت الأسر»



قالت مجموعة من أعضاء مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات إن قواعد الهجرة الجديدة للأفراد من خارج الاتحاد الأوروبي «تشتت العائلات البريطانية».

وأضافت المجموعة التي تبحث تلك القواعد أن آلاف البريطانيين لم يعودوا قادرين على إحضار ذويهم ممن يقيمون خارج دول الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا منذ يوليو/تموز ٢٠١٢، بعد اشتراط حد أدنى للدخل السنوي للمقيمين في بريطانيا ممن يرغبون في لم شمل أسرهم.

وقالت المجموعة التي تشكل لجنة برلمانية لبحث الموضوع إن هناك أطفالاً أيضاً فصلوا عن آبائهم.

أما وزارة الداخلية البريطانية فردت على الانتقادات قائلة إن القواعد الجديدة تهدف إلى تخفيف عبء الهجرة عن دافعي الضرائب.

وتقضي القواعد - التي بدأ سريان مفعولها قبل عام - بأن على أي مواطن بريطاني يرغب في منح تأشيرة لزوج، أو زوجته، ممن يقيمون خارج دول الاتحاد الأوروبي، أن يثبت أن دخله السنوي لا يقل عن ١٨,٦٠٠ جنيه استرليني في العام.

ويرتفع ذلك الحد إلى ٢٢,٤٠٠ جنيه استرليني سنوياً إذا رغب في رعاية طفل، على أن يزداد الحد مبلغ ٢,٤٠٠ جنيه لكل طفل بعد ذلك.

وقد بحثت المجموعة البرلمانية المسماة «مجموعة الهجرة»، وتضم أعضاء من جميع الأحزاب، وتطالب بإعادة مراجعة معايدها لشرط الحد الأدنى للدخل السنوي، أكثر من ١٧٥ حالة من الأسر التي تضررت بسبب القواعد الجديدة.

اللاجئون السوريون في الأردن بين برلمانات العالم.. حائرون!!



أعلن الاتحاد البرلماني الدولي أن بعثة مكونة من ٧ أعضاء بالاتحاد إضافة إلى رئيس الاتحاد «أندرس جونسون» توجهت إلى الأردن لمتابعة حال اللاجئين السوريين ضمن المجتمع الأردني. تأتي البعثة على خلفية القرار الذي تم اعتماده في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. وأكد الاتحاد الدولي أن تلك البعثة سوف تهدف إلى تعبئة برلمانات العالم إلى العمل من أجل المساعدة من خلال حكوماتها لدعم عمليات التمويل الإنسانية للاجئين السوريين في الأردن. في حين أدان البرلمان العربي الممارسات غير إنسانية والعنف المفرط ضد أبناء الشعب السوري من خلال استخدام الأسلحة المدمرة والمحرمة دولياً من أي جهة كانت. وطالب بالوقف الفوري لإراقة الدماء والتدمير والتهدير المنهج لأبناء الشعب السوري، موضحاً أن البرلمان يراقب تداعيات الأوضاع الإنسانية على الشعب السوري. وجدد دعوته للدول الأعضاء والدول الصديقة الأخرى إلى مد يد العون والمساعدة للشعب السوري وتوفير الدعم الإنساني للاجئين والفارين من أتون الحرب وبذل المزيد من الجهود السياسية لحلحلة هذه الأزمة وإيقاف نزيف الدم.

الكويت تدعو لإنتخابات برلمانية نهاية الشهر الحالي



أقر مجلس الوزراء الكويتي، مرسوماً بالدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في ٢٥ تموز/يوليو الحالي بعد أن ألغت المحكمة الدستورية الانتخابات الأخيرة مبقية على التعديل الذي أدخله أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح على قانون الانتخابات. وقال وزير شؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله الصباح إن «مجلس الوزراء وافق على مشروع مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس الموافق ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣». وكانت المحكمة الدستورية قد قضت بإبطال مجلس الأمة الحالي، ورفض الطعن في مرسوم أمير يغير النظام الانتخابي، وأبقت على منح الناخب صوتاً واحداً في الانتخابات، بعد احتجاج قوى المعارضة على تخفيض العدد من أربعة أصوات إلى صوت واحد. وأعلنت الأغلبية المعارضة في الكويت مقاطعة انتخابات مجلس الأمة القادم، احتجاجاً على ذلك. وقد قررت الأغلبية بعد اجتماعها في منزل النائب السابق أحمد السعدون وبحضور ٢٣ نائباً مقاطعة الانتخاب، فيما امتثل أعضاء المجلس المنحل لقرار المحكمة الدستورية، والذي اعتبره رئيس مجلس الأمة الأسبق النائب علي الراشد قراراً تاريخياً يجب احترامه.

الفشل السياسي وراء تمديد البرلمان اللبناني لنفسه ١٧ شهراً.



بات قرار مجلس النواب اللبناني التمديد لنفسه للمرة الرابعة على التوالي نافذاً بسبب عدم اجتماع المجلس الدستوري اللبناني (هيئة قضائية عليا تنظر في قضايا دستورية كبرى)، للبحث في الطعنين المقدمين ضد التمديد للمجلس النيابي (البرلمان) لعدم اكتمال النصاب بعد تغيّب ثلاثة قضاة من أعضاء المجلس. وكان مجلس النواب قد أقرّ بأغلبية نوابه التمديد لنفسه نهاية الشهر الماضي لمدة ١٧ شهراً، تنتهي في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤، وذلك بعد أن فشلت جميع الأطراف السياسية في الوصول إلى قانون انتخاب جديد ولاعتبار النواب أن الظروف الأمنية «غير مستقرة وتستدعي التمديد». وعقب إقرار التمديد، تقدّم الرئيس اللبناني ميشيل سليمان و«التيار الوطني الحر»، الذي يقوده ميشيل عون، بطعنين على قرار التمديد أمام المجلس الدستوري، الذي تنص لألغته على أنه في حال عدم إصدار قرار بعدم دستورية القانون المطعون عليه خلال أربع جلسات فإن القرار يصبح سارياً، كما تنص على أنه لا بد من حضور أعضائه العشرة للبت في أي طعن. لأن المهلة قد انتهت ولم يتخذ المجلس قراراً حول الطعن المقدم لعدم اكتمال النصاب.

الهند تدرس عقد جلسة برلمانية خاصة حول مشروع قانون الأمن الغذائي .



أعلنت الحكومة الهندية أنها تدرس عقد جلسة برلمانية خاصة لتمرير تشريع تاريخي ينص على تقديم إعانات غذائية لثاني عدد السكان. وقال وزير المالية بالانديابان تشيدامبارام إن مشروع القانون جاهز وبتطلع إلى تمريره بأسرع وقت ممكن، مشيراً إلى أن الحكومة ستتواصل مع أحزاب المعارضة لضمان دعمهم. وكان حزب المؤتمر الحاكم قد قدم مشروع القانون إلى البرلمان في وقت سابق من العام الجاري إلا أن وزراء صرحوا بأنه لن يكون من الممكن مناقشته بسبب «العراقيل» التي تضعها المعارضة. وينص مشروع القانون على توفير خمسة كيلوجرامات من الحبوب لنحو 7.6٪ من مواطني الدولة البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة. ووفقاً للتقديرات فإن نحو 800 ألف نسمة ستستفيد من القانون الذي من المتوقع أن تبلغ تكلفته 1.3 تريليون روبية (24 مليار دولار). وينص المشروع على توفير كيلوجرام واحد من الأرز بسعر ثلاث روبيات وكيلوغرام من القمح بسعر روبيتين.

(سانت ليغو) يُثير الذعر في الانتخابات البرلمانية العراقية.



كشفت اللجنة القانونية النيابية عن التوجه لاجراء تعديلات على قانون الانتخابات البرلمانية المقبلة للوصول الى قانون يُلائم المرحلة الحالية، بعد دراسة جميع المقترحات التي ستقدم بها الكتل في مجلس النواب. وقد حذر التحالف الكردستاني اطرافاً لم يُسمها من عرقلة عملية الانتخابات في الأنبار ونيوى. وقال عضو اللجنة القانونية محسن السعدون في تصريح صحفي: إن «اللجنة ستقوم باجراء بعض التعديلات على قانون انتخاب مجلس النواب، وستدرس جميع المقترحات التي ستقدم من الكتل السياسية للوصول الى قانون يكون ملائماً للمرحلة الحالية». وأضاف أن «هذا القانون من القوانين المهمة وستكون هناك خلافات كبيرة عليه بين الكتل في مجلس النواب»، مشيراً الى «اعتراض الكثير من الكتل السياسية على الصيغة القانونية الحالية للقانون (سانت ليغو)، التي تم اتباعها في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في نيسان الماضي».

العريض: إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في تونس نهاية العام الجاري.



قال رئيس الوزراء التونسي علي العريض في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية لمنتدى الدوحة ومؤتمر إثراء المستقبل، الذي عقد في العاصمة القطرية أن تونس «تسير في الوجهة السليمة وتشق طريقها بعزم، رغم الصعوبات والتحديات»، مشيراً إلى أن مسار الانتقال الديمقراطي في تونس يسير بخطى ثابتة. ولفت إلى أن المجلس الوطني التأسيسي، القائم بأعمال البرلمان مؤقتاً، انتهى من صياغة مسودة الدستور، معلناً عن تصديق المجلس التأسيسي على القانون المنظم للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والتي ستتولى الإعداد والإشراف على الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل نوفمبر 2013. مضيفاً أن المجلس: «يستعد لإعداد القانون الانتخابي، الذي ستجرى وفقه الانتخابات المقبلة، أواخر هذه السنة».

المعارضة الماليزية تنتفض ضد نتائج الانتخابات البرلمانية



انتفضت المعارضة الماليزية في العاصمة كوالالمبور ضد الائتلاف الحاكم بزعامة رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق. وقد طالب المتظاهرون باستقالة كبار المسؤولين في لجنة الانتخابات التي وصفوها بالمتحيزة لائتلاف الجبهة الوطنية الحاكم بقيادة عبد الرزاق، وبالتالي حسم نتيجة الانتخابات التشريعية لصالحه بـ 132 مقعداً بالبرلمان من أصل 220 مقعداً، في المقابل أحرز التحالف الشعبي المعارض - المكون من ثلاثة أحزاب على 89 مقعداً. وكان زعيم التحالف الشعبي المعارض - والذي يضم الحزب الإسلامي «أنور إبراهيم» - قد أعلن آنذاك أنه لن يقبل «بنتائج الانتخابات المزورة ولن يعترف بالهزيمة» ما لم تقدم لجنة الانتخابات تفسيرات مقبولة لعمليات التزوير والتجاوزات التي حدثت أثناء سير عمليات التصويت، على حد قوله.

منذ أكثر من ٨٠ عاماً

مجلس الشورى يقر نظاماً ينظم تملك الأجانب للعقار في الحجاز

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوعة الواردة من مقام النيابة الفخيم برقم ٢٢٩٤ في ١٦/٥/١٣٥٢هـ لمطالعة ما جاء في كتاب الشعبة السياسية رقم ٢٦ في ١٣٥٢/٥/٦هـ المرفق بأوراق المعاملة المشفوعة بهذا، والخاصة بتملك الأجانب للعقار وإنفاذ مقتضى الأمر العالي الصادر في ذلك ورفع ما يقرره بأول فرصة: ولدى إمعان النظر في كتاب الشعبة السياسية المنوه عنه أعلاه ظهر أنه ينحصر فيما يأتي:

١- بيان ما احتوت عليه المعاملة المرفقة وأن المهم فيها النظام الذي وضعه مجلس الشورى بشأن تملك الأجانب. فقد وُضِعَ لذلك قراراً من مجلس الشورى بتاريخ ٢٥/٣/١٣٥٢هـ ورقم ٤٩٢ وعرض ذلك على الخارجية والتي أفادت: "توافق على قرار مجلس الشورى مع إضافة ملاحظة بسيطة"، وقدم تقريراً آخر فيه اعتراض على السماح بالتملك للأجنبي مع اشتراط الوقفية: وقال إن هذا البيع المعلق بالشرط اتفقت المذاهب الأربعة على بطلانه وطلب أن يمنع تملك الأجانب بتاتا.

٢- اقتراح الشيخ يوسف ياسين وضع قاعدة عامة شاملة للعمل ويقترح أن يكون النظام كما يأتي:

(١) مراعاة للأحكام الشرعية وجريا على الطرق التي جرت عليها الحكومات السابقة في الحجاز فإنه لا يجوز للأجنبي أن يملك بالحجاز.

(٢) كل أجنبي لم يكن من رعايا الدولة العثمانية في السابق وتملك ملكاً في الحجاز وكان تملكه ذلك مخالفاً للأنظمة العثمانية في ذلك الزمان فإن الملك الذي تحت يديه ينبغي تصفيته، ويخير واضع اليد عليه ببيعه أو وقفه في سبيل بر لا ينقطع.

(٣) كل من كان من رعايا الدولة العثمانية يوم تملك ملكاً في الحجاز ثم صار بعد الحرب العامة بموجب التقسيمات السياسية من رعايا دولة أجنبية، فإن أملاكه تعتبر أملاكاً أميرية يحق لوضاع اليد عليها أن يتصرف بها تصرف المستقل للحاصل فقط. وإذا أراد إفراغها لا يحق له إفراغها لغير المواطنين وبعد وفاة هؤلاء المالكين، فإن كان وارثوهم من رعايا الحكومة العربية السعودية جرى الإفراغ لهم، وإن كانوا من غير رعايا الحكومة السعودية جرى تصفية ذلك الملك وبيعه كما تباع الأموال المنقولة، أو أن يوقف ذلك في سبيل بر لا ينقطع.

(٤) إذا أراد أحد من الأجانب أن يشتري ملكاً بقصد وقفه في سبيل بر لا ينقطع أو استحداث ملك بقصد وقفه فيباح له ذلك.

٥- وإن جلالة الملك المعظم أيده الله تعالى قد أمر بإحالة هذا الاقتراح على مجلس الشورى والخارجية لإبداء رأيهم في ذلك بصورة نهائية وعرض ذلك على مجلس

الوكلاء ثم رفعه لجلالته ليحوز تصديقه العالي.

وبمراجعة قيودات المجلس ظهر لدى المجلس ما يأتي:

١- أن المجلس قد أصدر عدة قرارات في هذا الموضوع وكلها قد تضافرت على عدم السماح للأجنبي بتملك العقار.

٢- إن المجلس لم يسمح قط للأجنبي بالتملك مع اشتراط

الوقفية كما جاء في الاعتراض المنوه عنه أعل، وقد وضع

المجلس في قراره المرفوع للمقام العالي بعدد ٢٠٤ وتاريخ

١٣٥١/٧/١هـ وهذا نص المادة الأولى والثانية منه (١)

إن ما ورد في مذكرة وزارة الخارجية من أن المجلس

أجاز التملك للأجنبي بقصد وقفه - هكذا - لم يطابق

مفهوم الحقيقة التي اعتمد عليها المجلس في قراره

موضوع البحث باعتبار أن المجلس لم يجز للأجنبي يوماً

حق التملك في البلاد بل كان مبدأ المنع منه بقرار موشح

بالتصديق الملوكي العالي في حينه، وفي الإرادة السنية

القاضية بأخذ رأي الخارجية في القرار الملحق به ما يجلي

به ذلك إجلالاً واضح. كما أنه ليس ثمة في إباحته جواز

الوقفية على الطريقة التي وضعها القرار المذكور ما يفهم

منه إجازة حق التملك للأجنبي أصلاً. ومع أن الطريقة

المرسومة لذلك كانت على مبدأ أن الوقف فرع من الملك

ولا تصح الوقفية إلا بعد صحة الملكية وثبوتها، فقد احتفظ

فيها بمنتهى ما يمكن أن يتخذ في تحقيق الغاية المرجوة

شرعاً وسياسة وإدارة. (٢) من تصفح البند الثاني من

القرار المذيل بنظام الوقفية والمشمول على العريضة التي

يكلف الراغب في الوقفية بتقديمها للحكومة، ومقابلة

ذلك بنص المحفوظة الموجهة على المجلس؛ يتضح جلياً أن

ملاحظتها بناها على أساس اعتبار الوقفية شرطاً في البيع

على حين أن المجلس قد اعتبر وجودها وتكليف المشتري

في الإفصاح قبيل الاعتراف رسمياً بانتقال الملكية إليه،

إقراراً يسجل عليه ومؤخراً به شرعاً على قاعدة أن المرء

مؤاخذ بإقراره، وكفى بذلك فارقاً، عليه مدار الفتوى في

جميع المذاهب بدليل أنه مما بدر من المشتري بطوعه

واختياره وإنه إقرار نافذ على صاحبه لا بمثابة أنه شرط

اشتراطه البائع عليه، وأن نظرة تمحيص في نموذج

العريضة المكلف طالب الوقفية بتقديمها يجسم في العين

مبلغ حرص المجلس يوم ذلك في تثبيت هذه النقاط على

أساس لا يتغير مع الشرع وغير مستوجب لانتقاد حالة

كونه كفيلاً بتحقيق الأمانة المرجوة من الاستفادة في

تشجيع مثل هؤلاء على هذا العمل الخيري ضمناً في

الوقت نفسه بتأمين النظرة الشرعية والإدارية والسياسية

في أن واحد على حين أن المادة الرابعة من المواد المقترحة

المدرجة في كتاب الشعبة السياسية قد أباحت للأجنبي

شراء ملكياً بقصد وقفه في سبيل بر لا ينقطع وهذا

نصها: "إذا أراد أحد من الأجانب أن يشتري ملكاً بقصد وقفه في سبيل بر لا ينقطع أو استحداث ملك بقصد وقفه فيباح له ذلك".

وبمقابلة هذه المادة بالبندين المقرر من قبل المجلس المحررين أعلاه يظهر أن المجلس كان أشد تحفظاً وحرصاً في هذا الصدد.

٢- إن العقارات التي تؤول وراثاً إلى غير التابعين لحكومة

صاحب الجلالة الملك المعظم والعقارات التي هي ملك

لأشخاص من العثمانيين أصبحوا أجنباً عن هذه البلاد،

لتغير الحاكمية قد اتخذ في شأنها المجلس قراراً بعدد

٢١٤ وتاريخ ١٤/١١/١٣٥١هـ، وهذا نص المواد المدرجة

فيه (١) أن من أصبحوا من العثمانيين أجنباً عن هذه

البلاد لتغيير الحاكمية، ولهم عقار في البلاد ويكلفون

ببيع أو وقف ملكهم في البلاد من عقار وفق مقتضيات

هذا النظام. (٢) كافة العقارات التي تؤول وراثاً إلى

غير التابعين لحكومة جلالة الملك المعظم يكلف صاحبها

ببيعها إلى مواطن حسب الأصول أو باتباع الطريقة التي

سنت لمن يريد التملك في الحجاز بمقتضى نظام الوقفية

المشار إليه عاليه. (٣) العقارات التي تكون من هذا

القبيل والمبحوث عنها في المادة الأولى يمنع أصحابها من

التصرف فيها إلى ما بعد إجراء المعاملة المنصوص عليها

في النظام المذكور.

٤- بالنظر إلى أنه لم يوجد ضمن الأوراق المرفقة القرار

الذي اتخذته المجلس بعدد ١٠٢ وتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة

١٣٥١هـ ورقفه للمقام العالي بعدد ٢٠٤ في ٧/١١/١٣٥١هـ،

وحيث إن القرار المذكور قد شمل تفصيل ما قصده

المجلس في هذا الموضوع فقد أخرج المجلس صورة منه

وهي طي هذا القرار، كما أنه استخرج صورة من قرار

المجلس المتخذ بعدد ٢١٤ في ١٤/١١/١٣٥١هـ والآخر

المتخذ بعدد ١٣٢ في ١١/٦/١٣٥٢هـ وهما طي هذا أيضاً.

٥- يتضح من كل ما ذكر أعلاه أن المواد المقترحة المدرجة

في كتاب الشعبة السياسية قد شملها ما قرره المجلس

سابقاً في الموضوع، والرأي الأعلى لوليه.

لجنة الأنظمة بالمجلس تقترح تأسيس مجلس إدارة في

الطائف

اطلع مجلس الشورى على اقتراح وزارة الداخلية

المرفوع منها إلى مقام النيابة الفخيم برقم ٨١٢ في

١٥/٦/١٣٥٢هـ والوارد إلى المجلس من لدن المقام المشار

إليه برقم ٢٠٢٩١/٢٩٢٩ في ١٨ من نفس الشهر، أن

إمارة الطائف لم يكن لديها مجلس إداري كأمثالها من

الإدارات للنظر في الأعمال المختصة به، ولذلك تقترح

الوزارة المنوه عنها انتخاب الأعضاء اللازمين لتشكيل

المجلس المذكور. أ.هـ. وبعد البحث والمناقشة فيما تقدم



محمد كامل بن محمد ماجد
بن صالح كردي
١٣١٨هـ - ١٣٧٢هـ

ولد الشيخ محمد كامل بن محمد ماجد بن صالح كردي عام ١٣١٨هـ - ١٣٧٢هـ بمكة المكرمة وتلقى العلم على أيدي علماء مكة المكرمة في عصره بالمسجد الحرام، وحفظ القرآن الكريم وكان شغوفاً بالعلم والدراسة منذ نعومة أظفاره.

التحق بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة، وحصل على شهادتها العالية. كما كان شغوفاً بالقراءة فكان يقتني الكتب المطبوعة والمخطوطة. فكانت رغبته الصادقة في التزود من المعرفة هي التي هيأتها لجمع هذه المجموعة العظيمة من الكتب التي ضمها إلى مكتبته العظيمة خاصة بما تحويه من مجموعات قيمة في التفسير والأحاديث النبوية وكتب الفقه والداواين وكانت تمتاز بالمخطوطات النفيسة والنادرة. أشرف على إدارة المطبعة الماجدية، والتي تُعد أول مطبعة أهلية بالحجاز، والتي ورثها عن والده. حيث كانت تضم أكثر من سبعة آلاف مجلد من نوازل المخطوطات والكتب. وكانت المكتبة في عهده منتدىً علمياً لطلبة العلم والعلماء، فتعقد الندوات بدار الكردي بمنى وبحضور لفييف من العلماء ورجال الدين والمقرئين من حجاج بيت الله الحرام. عمل على نسخ الكثير من الكتب النادرة بخط يده، خاصة تلك التي يصعب الحصول عليها. عمل بالتدريس، ثم مفتشاً بمديرية المعارف. عُين عضواً بمجلس الشورى في ١/٤/١٣٥٧هـ - ١٣٦٩هـ.

عمل رئيساً للجنة الصدقات في صفر ١٣٥٧هـ. وافته المنية بالقاهرة في السابع من شهر ذي الحجة عام ١٣٧٢هـ. رحمة الله على رجل أثرى تراب هذا الوطن.

٢- إن المجلس يلفت النظر العالي إلى أن لجنة الأنظمة حينما كانت تدرس المعاملة الخاصة بترتيبات المجالس الإدارية في القنفذة والليث قد رأت ضرورة تأسيس مجلس إدارة في الطائف لأهمية هذه البلدة أسوة بغيرها من البلدات التابعة لصاحب الجلالة الملك المعظم، وقد جاء اقتراح وزارة الداخلية مؤيداً لرأي اللجنة المذكورة. ولما ذكر جرى التوقيع.

ومداولة الرأي فيه قرر المجلس ما يأتي:
١- أن يكون تشكيل المجلس المذكور من أمير الطائف والقاضي وأمين المالية وهؤلاء هم الأعضاء الطبيعيين وأربعة من أعضاء منتخبين.
٢- وقد جرى انتخاب الأربعة الأعضاء المذكورين وهم:
(١) الشريف رفيق عدنان، (٢) الشيخ حامد بن حريب، (٣) الشيخ إبراهيم كمال، (٤) الشيخ يحيى بن عمر الشيخ الخادم.

مجلس الشورى يُقر بعودة دار (أبي غي) لمستحقها.

اطلع مجلس الشورى على الأوراق المرفقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ٨٣٠٥ في ١٢/٢٥/١٣٥١هـ، والمشملة علي ما يأتي:

١- أن أبناء المرحوم السيد عبد الغفار وهم خديجة وخيرة وأمهما هداية، تفيدون في استدعائهم المرفق أن لهم دار بحوش الكبار. بُني محله جياذ تابعة لأوقاف (أبي غي) مخصصة لسكنى العوائل الفقيرة. وبقيت بدفاتر مديرية الأوقاف باسمائهن، وكان لأختهم المتوفاة الحق بالسكنى بها مع زوجها عبد الحق. وحيث أنها قد توفيت وامتنع زوجها عن الخروج من الدار المذكورة، فهم يرغبون السكنى فيها بأنفسهم، يسترحمون صدور الأوامر العلية بإخلاء المذكور من الدار المذكورة وتسليمها لهم.
٢- أن عبد الحق بن عبد الملك السبحي، يُفيد في عريضته المرفقة، أنه قد مضى عليه ما يُقارب العشرة سنين، وهو ساكن في شقة من وقف أبي غي الكائن بأحياء قرب إدارة الصحة العامة، وكانت هذه الشقة في الأصل عائدة لوالد زوجته السيد حسين عبد الغفار، ثم آلت إلي زوجته، التي توفيت في أوائل هذا العام. وما زال ساكناً بالشقة المذكورة، وقبل أيام تزوج، فقام بعض أقارب زوجته الأولي يطالبه بالخروج من الوقف المذكور. ولما كانت أوقاف (أبي غي) يعود النظر فيها إلى أمير مكة المكرمة. وهي في الأصل لم يُوقفها موقوفها إلا بقصد استفادة الفقراء أمثاله، لذا فإنه يسترحم صدور الأمر المطاع بعدم خروجه وبقائه في الشقة المذكورة مرحمة بحاله.

٣- أن هيئة الأوقاف قد قررت بتاريخ ١٤/١١/١٣٥١هـ ما يلي:

١- نظراً إلى أن هذه الدار المنوه عنها بالأسئلة عاليه، المقدم أحدهما من عبد الحق والثاني من بنات المرحوم السيد عبد الغفار مقيدة باسم بنات السيد عبد الغفار حسبما جاء. أفاد القلم بمقتضى تسليمها لخيرة كريمة المتوفيه خديجة مع بنت المتوفية فاطمة وتصحيح القيد بدفاتر الأوقاف باسمها.
٢- لامتناع عبد الحق المذكور من تسليمها لهم كما فهم، ولكن من استدعائه استدعائهما، فإنم المديرية تلتمس في المراجع السليمة إعلام مديرية الشرطة، بإحضاره وتكليفه بضرورة اخلائها وتسليمها للمذكورين للسكنى فيها.

٤- ولدي تكليف عبد الحق بإخلاء الدار المذكور، طلب تحويل مُصالحته إلي الشرع للنظر فيها بالوجه الشرعي، وأنه لا يُمكنه إخلاء المحل الآن قطعياً، إلا بعد أن يحكم عليه الشرع بذلك.

٥- وقد ظهر في الأوراق أن بنات عبد الغفار متزوجات، وأن زوج خديجة هجرها منذ سبعة سنوات تقريباً بغير نفقة، وهي علي ذمته، وأما زوج خيرة فموجود بملكه ولكنه رجل فقير ووظيفته معلم بناء، ولا يمتن بها في الوقت الحاضر لوقوف الصنفه.

.. فيصبح مما ذكر اعلاه أن الدار المذكورة مُقيدة بدفاتر الأوقاف باسم بنات السيد عبد الغفار. وأنهن في حاجة للسكنى فيها. وأن عبد الحق المذكور كان ساكناً فيها من أجل. وأنه كان زوجاً لأختهن المتوفية. لذا فقد قرر المجلس بإجماع آرائه ما يأتي:-

١- الموافقة علي قرار هيئة الأوقاف الموضحة اعلاه وتسليم الدار المذكورة لخيرة كريمة المتوفاة فاطمة، وتصحيح القيد بدفاتر الأوقاف باسمهما.

٢- لا حق لعبد الحق المذكور بالبقاء في الدار المذكورة، لأنه لم يكن ممن يؤل اليه شيء في هذا ولا من المستحقين فيه. وعلي هذا حصل التوقيع بتاريخ ٤ من محرم ١٣٥٢هـ.

الوعي الشوري

انفتاح مجلس الشورى على المجتمع الواسع يؤدي فيما يؤدي إلى زيادة الوعي الشوري. أو بعبارة أخرى زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المجلس النيابي، وإشاعة ثقافة الشورى وما تمثله من أهمية أساسية في هذا العصر. صحيح أن بعض تطبيقات الشورى لا تشبه تطبيقات المجالس النيابية المعروفة، ولكنها لا تتعارض مع الفكر النيابي. والمسألة برمتها تحتاج إلى وقت. وطالما أن المجتمع الواسع بكل أطرافه أضحى على دراية بأهمية مجلس الشورى في الحياة السياسية المعاصرة، وأضحى يعي كيفية العمل النيابي الذي يقوم به مجلس الشورى، فإن هذا الوعي كفيل بمساعدة ترسيخ ثقافة نيابية وديموقراطية ستؤدي مع مرور الأيام إلى تحسين العمل الشوري واقتراحه من المجالس النيابية المعاصرة.

تأسس مجلس الشورى جاء متزامناً مع بناء الدولة السعودية الثالثة على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله. وسار المجلس من مجلس صغير إلى مجلس كبير يبلغ أعضاؤه مائة وخمسين عضواً. وهو في مسيرته التي بلغت في عهده الجديد عشرين عاماً، شهد ولا زال يشهد تطوراً ونمواً. ولعل آخر تطوير شهده المجلس في دورته السادسة هو عضوية المرأة. حيث بلغ عدد العضوات ثلاثين سيدة، يمثلن شرائح اجتماعية وعلمية واقتصادية مختلفة.

نعود للوعي الشوري حيث لاحظت زيادة فيه. وما شهدت مجلساً إلا وأرى وأسمع نقاشات مستفيضة عن مجلس الشورى وعمله ودوره في المجتمع، بين متوسع ومقتصد، وبين متفائل ومتحفظ، وبين راض وساخط. وهذا الصنيع سنة من سنن الكون، إذ لا يمكن أن يوافق الناس، كل الناس على أمر واحد، مهما كان هذا الأمر واضحاً ومهماً. فالنبوءات المدعومة من السماء واجهت عنقاً ورفضاً شديدين. وأحسب أن اختلاف وجهات نظر المجتمع تجاه مجلس الشورى حالة صحية، لأن الأصل في العمل الشوري أو النيابي هو الاختلاف لا التناهي. ولا أعرف مجلساً نيابياً معاصراً يتفق أعضاؤه على قلب رجل واحد. بل إن هذا الصنيع غير مقبول في العمل الجماعي. واختلاف الناس حول مجلس الشورى هو إثراء لا انتقاص.

لهذا كله فإن الحراك الذي يشهده المجتمع المحلي تجاه مجلس الشورى يدل على سعة الوعي بالعمل الشوري، واهتمام الناس بهذا المجلس، بل ويتعدى الأمر إلى إيمان الناس على اختلافهم بضرورة وجود مجلس الشورى. حتى المنتقسين لعمل المجلس لا يقولون بعدمه، بل يقولون بضرورة تطويره.



د. عبدالله العسكر

كثير من قليل..

برسالة SMS فارغة إلى رقم

5055

تساهم بكفالة يتيم

5055

قيمة الرسالة 10 ريال



للتبرع أو الاستفسار يرجى
الاتصال على الرقم الموحد

٩٢٠٠٠١١٣٣

www.ensan.org.sa



الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

مصرف الراجحي	١٦٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٩٠	بنك الرياض	٢٠١١٦٩٣٠٤٩٩٠١	البنك الأهلي التجاري	٢٢٣١٩٠٠٠٠٠٠٢٠٠
مصرف الإنماء	٦٨٢٢٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠٠	بنك ساب	٠٢٠٠٩٩٩٩٠٤٧٢	البنك السعودي الفرنسي	٧٧٩٦٤٠٠٠١٦٣
مجموعة ساهبا المالية	٩٩٠٧٠٠٤٧٥٨	بنك البلاد	٩٩٩٣٣٣١١١١٠٠٥	البنك العربي الوطني	٠١٠٠٨١١٧٤٠٠٠٠٠

أنتم أملنا بعد الله



الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

920009592

www.saudicancer.org

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات